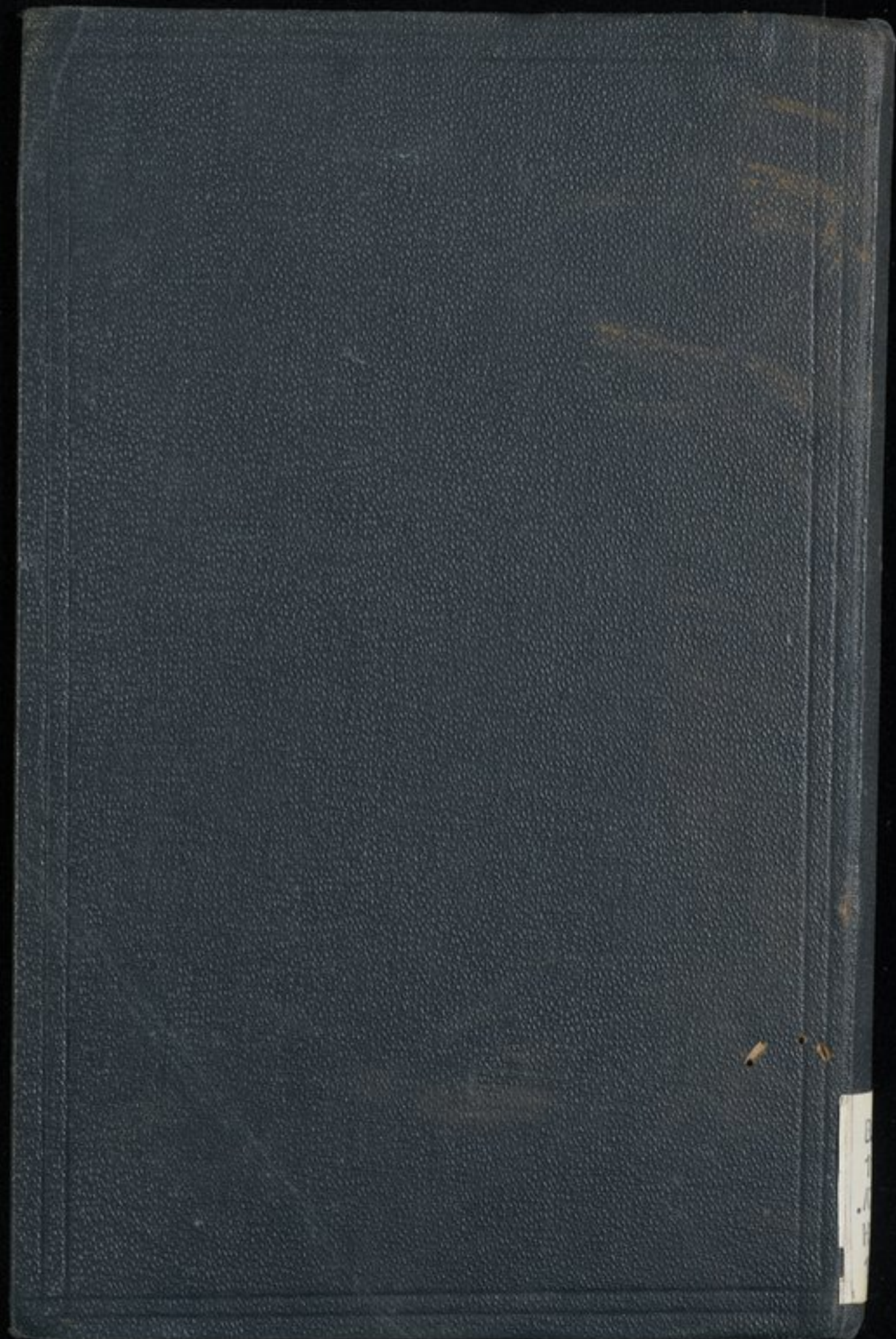
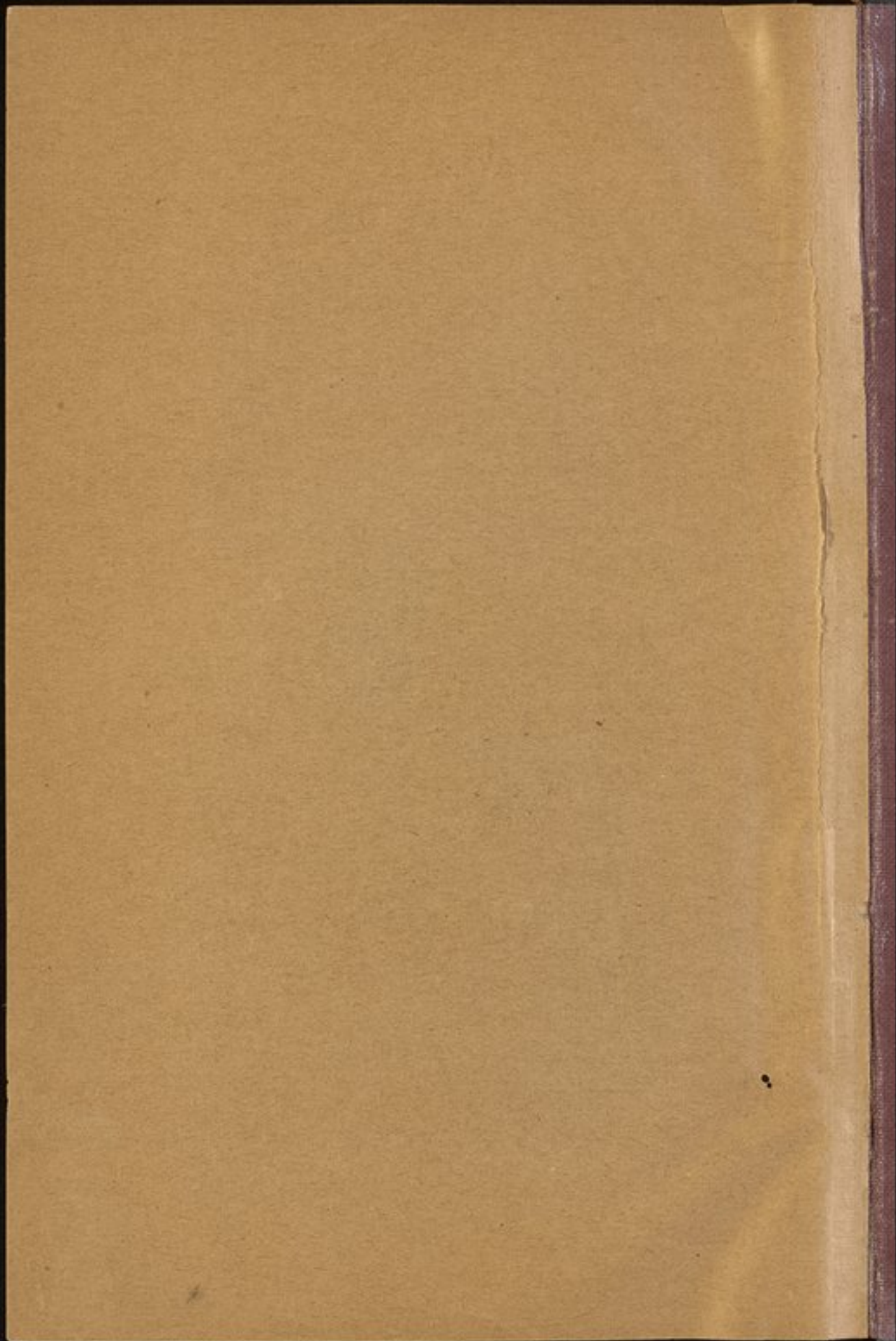
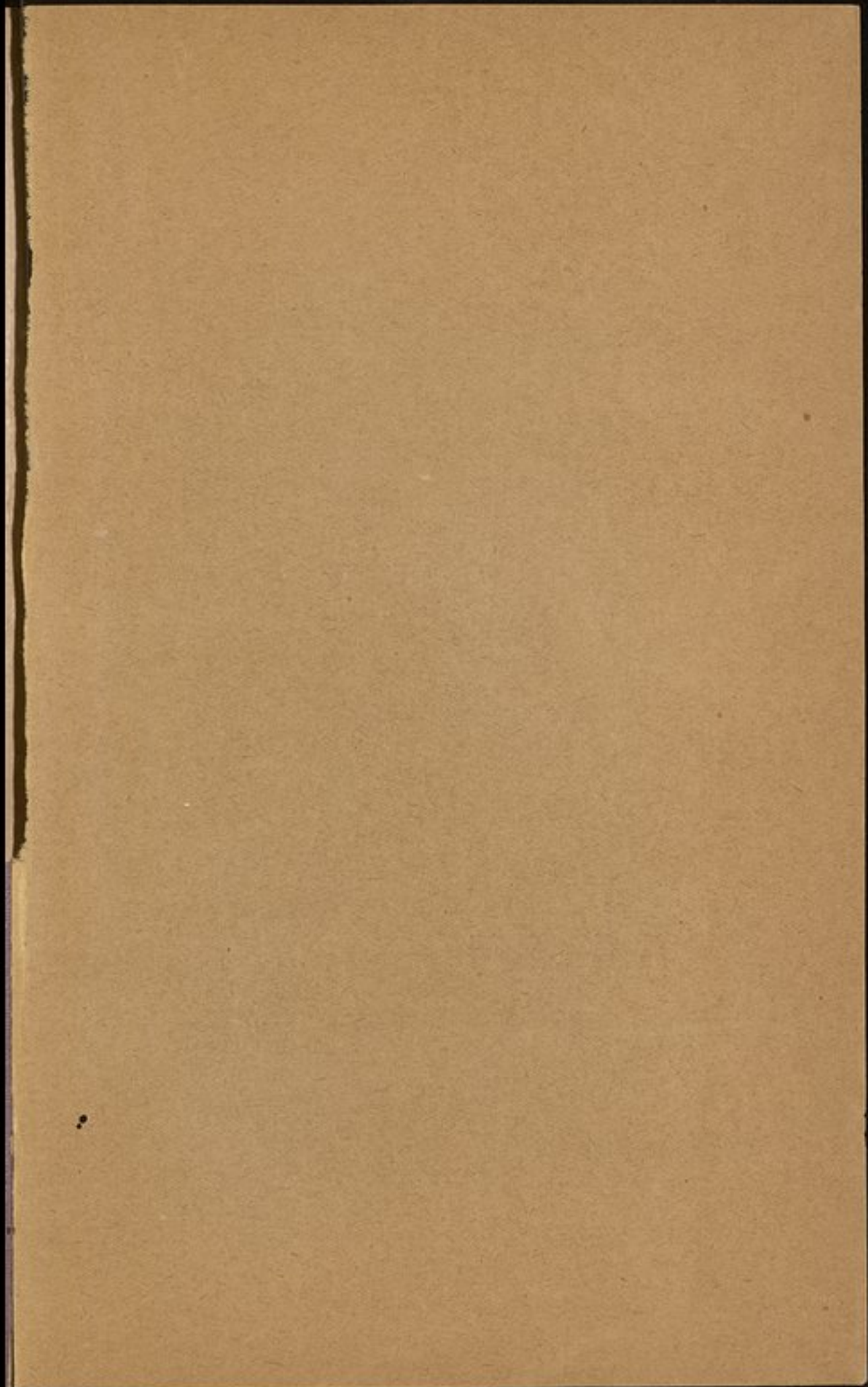






GENERAL
LIBRARY





حَيَاتُنَا لِأَدْنَى

موجز في علم الأدب الاجتماعي المصري

(تأليف)

صالح أحمد

وبليه رسالتان في المعنى منقولتان عن اللغة الفرنسية بقلم المؤلف
وهما رسالة الواجبات الانسانية ليشيرون اخطب خطباء الرومان
ورسالة القانون الطبيعي للعالم الفرنسي فولفي الشهير

﴿ الطبعة الثانية ﴾

(على نفقة)

اين هندية

١٣٣١ - ١٩١٣

مطبعة هندية بالهوينكي بمصر

BJ
1185
A7
H34
1913

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

❦ مقدمة الطبعة الثانية ❦

في أمثال سليمان بن داود عليهما السلام « حافظ الوصية حافظ نفسه
والمتهاون بطرقه يموت » وأنا لنعلم علم اليقين ان نجاح الانسان في الحياة
غير قاصر على التضلع من العلوم بل هناك اكبر وسيلة اليه اعنى به ادب
النفس فمن حرم الفضائل حرم سعادة الحياة

لهذا عني بهذا الفرع من المعارف البشرية اي التحلي بالاخلاق الفاضلة
طوائف من العلماء والحكماء في كل زمان ومكان فعني به اليونانيون
والرومانيون والعرب ثم الاوربيون في هذا العصر . ولقد وضعت هذه
الرسالة في هذا الادب على طريقة المصريين وجعلتها صنو كتابي ادب
الاسلام ليكون النائي على بصيرة من الاديين وان لا خلف بينهما فنقدت
طبعها الاولى وبدا الحضرة الكتبي الفاضل امين افندي هندي ان يعيد
طبعها على نفقته مذيبة برسالتين جليلتين في المعنى وهما رسالة « الواجبات
الانسانية » مترجمة عن شيشرون اشهر خطباء الرومان ورسالة « القانون
الطبيعي » ملخصة مما كتبه العالم الفرنسي الشهير فولني وكلتاها مما نقله
هذا الضعيف

(صالح)

القاهرة في ١٢ ربيع الاول عام ١٣٣١

ed 2
80/10/01
Exchange

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي جعل الادب مرعاة النفوس وغذاء الارواح ووسيلة هي
 أعظم الوسائل لتهديب الاخلاق وتطهير الاعراق ، واساساً هو نعم الاساس
 المتين الذي نبني عليه كل شؤننا في « حياتنا الادبية » وسائر امورنا
 الاجتماعية وتربيتنا الدنيوية والدينية فلا غرو اذا قيل أنه التمدن كل التمدن
 والرقى كل الرقى والصلاة ثم السلام على سيدنا محمد المصطفى المبعوث
 بأكمل الآداب وأجل الشيم ومحاسن الصفات القائل « انما بعثت لاتمم
 مكارم الاخلاق » ، أما بعد فهذه رسالة على طريقة المصريين في تهذيب
 الاخلاق وتربية النفوس جمعت فيها زبدة من الاصول وأهمات القواعد
 الادبية والاجتماعية التي أودعها القوم بطون اسفارهم في علم الادب الاجتماعي
 ولقد كنت كتبت الفصول الثلاثة الاولى منها في جريدة المؤيد القراء
 وكنت على وشك متابعة نشرها بتلك الصحيفة الوضاء لولا ما طرأ من
 شاغل القيام بتأليف رسالتي « أدب الاسلام » التي صدرت منذ عهد
 قريب فلهذا لم أربداً من ايقاف نشر هذه الرسالة على النمط الذي كنت
 اخترته لها بادئ بدء الى ان سنحت لي اليوم فرصة التفرغ لها فطبعتها في
 هذا الكتاب واني لارجو الله تعالى ان ينفع بها الجمهور عندنا الذي اسأله
 العذر والنس اليه صفح الكريم بغض الطرف عما يرى في رسالتي هذه

من عيب او خطأ فلقد جاء في بعض الامثال العربية « ان الارادة
الحسنة لتقوم مقام ما ينقص صاحبها من الملكات » وان نيتي اوارادتي
شهد الله تعالى لهي كذلك فيما قت وأقوم به في خدمة هذا الجمهور
القاهرة في غرة رجب الفرد سنة ١٣٢٥ (صالح حمدي حماد)



❦ الفصل الاول ❦

❦ تمهيد ❦

(شيء نحب محاربته)

اخلاق الطبقة الدنيا عندنا — ما عند هذه الطبقة من المساوي ما ينبغي ان نكون عليه لبلوغ الكمال القومي — سرعة ما يلحق النفوس من شرور الحضارة بقية دائنا الحالي — ما عند غيرنا منه — اختلاف الآراء في الداء والدواء

لقد اشتهر افراد طبقة الامة المصرية الدنيا على اختلاف محلهم بشيء من الخفة والطيش مع السذاجة وسلامة النية غالباً، وان صدق ما يقول الذين بحثوا في اخلاقنا من الاسلاف الطيبين فقد خصت هذه الفئة كذلك بشيء من الخلاعة وحب المجون، فباجتماع هذه الصفات وبضم ذلك العدو اللدود من الجهل المطبق اليها تكوّن في اخلاق جمهور سكان المدن لدينا من الجهالة واهل الغباوة والدعارة مزيج من الاخلاق الشائنة لا يمكن ان نسميه الا فساداً وشرّاً ترى آثاره في سلوك الافراد بحسب الاستعداد وقابليات الطبقات وتؤثر وتظهر في مجموع اخلاق الامة وآدابها العمومية خصوصاً في الطبقات الاقرب لتلك الطبقة الدنيا واحداً منها ومن تسرق اخلاقهم من اخلاقها، وهذا الذي يشاهد من احوال تلك الطبقات في مجتمعاتها وعلى قوارع الطرق من قلة الحشمة والمجاهرة بفحش القول وبذاءة اللسان والوقاحة والتهتك والخصام والتنكيت والقاء الاقوال على عواهنها بلا مبالاة ولا احتشام ولا مراعاة احساسات انسان وان يكن اكثره بسلامة نية وسذاجة للجهل عادة بانه من المساوي والردائل الشائنة

التي لا ينبغي ان يتصف بها انسان خصوصاً في هذا العصر عسرا لجد
والاجتهاد والادب

وأهل هذه الطبقة من الامة لجهلها وغباوتها ونقص تربيتها يكثر
بينهم الكذب والغيبة والنميمة وهي اذا ما حدثت بخبر قلبته وصرفته عن
مواضعه وزادت عليه من عندياتها - وجراب عندياتها ممتلئ - كتلك
المرأة التي يحكي عنها في بعض حكايات الخرافات الحكيمية ان زوجها عثر
على كنز فلقي يتمخنها في كتم السر قال لها انه باض بيضة ورجاها ان تكتم
عليه حاله ولا تفضحه به فما كان منها الا ان أفشته عليه وما جاء المساء الا
وقد طرق سمعه انه باض مكان البيضة مائة بيضة ! فهكذا حال الطبقة الجاهلة
عندنا تقلب الحقائق وتزيد عليها فتدعي مقلوبة ممسوخة وتبدو على الشفاه
خرافات وخزعبلات يؤخذ بها على رأينا العام ، فهذا وما تقدم من حال
عدم الحشمة والادب والوقار في السلوك كالذي يشاهد في أفراد الاوروبيين
بيننا مما يلزم مناهضته ومقاتلته بكل الوسائل الادبية حتى تخف وطأته
وتستأصل على قدر الامكان من نفوسنا شأفته

أي قوم : إننا قد أضحينا في زمان يجب ان نكون فيه امة حية ، امة
علم وعمل يناسب وجودنا ، امة جد وادب واخلاق قويمه وقد كفانا رقاعة
وسفاسف وتباغضا وتدابرا وأمر تلك الصفات اللاصقة بجمهورنا مما يعوق
بنا في سلوك هذه السبيل المحيطة من بلوغ الكمال القومي بل قد تفسد علينا
معه أحوالنا وأحوال ذرارينا من الطبقات الرفيعة التي هي عنوان الامة

وشرفها لانها امراض ولها شبه جرائم تعدى كما يعدى السليم الاجرب
ولا برهان غير المشاهد والمشاهد كلها عبر

واذا أضفنا الى هذا سهولة ما قد يلصق بالنفوس عادة عندنا من
مفاسد التمدن الحديث وشرور الحضارة الجديدة لانها تجرد نفوساً غير
متأصلة فيها بذور التربية الحقة ولا غراسها الطيبة التي يمكنها وحدها ان
تكبح جماح النفوس تلقاء عوامل الاغراء والتشويق النفسي لا جرم كان لنا
من جملة ذلك مرض اجتماعي ثقیل الوطأة وداء أدبي شديد الخطر يمكن
ان نسائل نفوسنا محاوله : أنحن في تقدم أم في تأخر ؟ أنحن امة ذات
كفاءة على حفظ كرامتها أم أننا قوم ندرس تلك الكرامة تحت اقدامنا
جهلاً وتجاهلاً في سبيل شهوات النفوس وعدم التأثر لما تتألم له هيئتنا
الاجتماعية ؟

ولكي أصور بقية دائنا العضال ومرضنا المتشعب الاطراف أقول :
انه لئن كان اهل الريف عندنا احشم نفوساً من اهل المدن لبعدها الاوساط
عن بوثرات فساد المدن وغوغائها الا ان لهم هم ايضاً معائب وشروراً أضحت
اشهر من نار على علم من اركان الاحقاد وكثرة الانتقامات والمنازعات
والتزويرات الى اشباه ذلك مما لا يمكن لعقل انسان ان يتصور انه يوجد
كهذاشر في صفات الانسان. واذا ما انتقلنا الى دائرة تلك الفئة من «لصوص
العصبيية والفتوات» ومشرديهم في المدن لدينا كان لنا منها ومن آفتها هي
الاخرى — حتى عند اليهود — منظر آخر لا نظير له ولا مثيل في العالم
تبرأ منه الانسانية ويندى له جبينها حياة وخجلا

نعم هذا الحال الذي نئن منه ونشتكى ربما وُجِدَتْ له اشباه ونظائر عند غيرنا من الامم غير امتنا ولكن للفرق الجسيم بين التربية لدينا والتربية عند تلك الامم ولا سيما في مدرستها الاولى من العائلة ثم تلك الحشمة وذلك الادب والكمال والذوق الذي يلاحظ في سلوك الجمهور ثم ولو مع ما قد يكون من وراء هذا السلوك من ميل الى الشهوات او اندفاع في تيارها لذلك كان ضرر هذه الاحوال عندنا اكثر واطهر واكبر « فضيحة » مما هي لديهم

تلك هي حالتنا وحال علتنا ونحن نرى مع ذلك كل يوم جرائدنا في ازدياد وانتشار ونسمع كل حين بتقدم العلم وانتشار أنوار المعارف وفتح المكاتب والمدارس والحكومة السنية تحتاط للامور وتضع القوانين والنظامات الرادعة وتوقع القصاصات الصارمة ولكن ما بالنا تكثر مع ذلك شرونا وتزداد مساوينا وتمتد عدوى هاته الامراض بكثرة في هيئتنا فلا الفلاح حرسه الله يكف عن شره وأذاه ولا المدني يستقيم عوده ويتهذب خلقه ؟ لا ريب ان لهذا سراً واسباباً وعللاً منها قديمة ومنها متجددة كل يذهب في تحليلها مذهباً وكل يصورها بحسب تصوره ولكنها كلها قد لا تتخطى فساد السلوك في الهيئة الاجتماعية وآدابها وضعف عمل التربية المدرسية حيال هذا وذاك . أو ليس في هذا شي ءيجب علينا بالحق محاربته ؟

﴿ الفصل الثاني ﴾

(قوى النفس واصول الادب)

القوى النفسانية المودعة في الانسان - الادب - تحقيق الكمال بالادب وهو السعادة - تقسيم الادب الاجتماعي الى نظري وعملي - اقتصار هذه الرسالة على القسم العملي مطبقة على نوع ما على حالنا - اصول الآداب المودعة من أصل الفطرة - قوى النفس البشرية وشرف كفاءتها - فكرة الخير وما يتبعها من فكرة الحيد والجميل والحق - اختلاف الحكم باختلاف العرف - وجوب التربية لتأجلي بالآداب الصحيحة .

مهما اختلف الناس في العادات والطباع ومهما تباينوا في الخلقة والامزجة فان هناك في النفس الانسانية اصولا وقوى عامة هي أساس الادب الانساني ومصدر كمال النفس البشرية مما يجعل في الانسان تلك القابلية وذلك الاستعداد لتهديب خلقه وتزكية نفسه وفاق السنن الادبية المجموع عليها بحكم الظروف بصرف النظر عن الخلف في العادات والاحوال الاجتماعية القومية الجزئية من احوال الاجتماعات البشرية التي لها حكمها من حكم البيئة والتقاليد في الامم وعاداتها الخاصة بها .

ولقد عرفوا هذا الأدب الانساني بانه « علم المبادئ التي تولى وجه الانسان شطر كماله » فمعرفة هذا الكمال اعني غاية الوجود التي يجب ان يري الانسان بقواه اليها وتحقيقها هو ما يتكفل بتلقينه للانسان هذا العلم الاخلاقي الجليل .

وإذ كان تحقيق هذا الكمال هو إخراج تلك المبادئ من طور القوة الى حيز العمل ، وبما ان كل امرئ يحقق لذاته هذا الامر الجليل

يتحصل بلا أدنى ريب على الغاية السامية التي يتوق بطبيعته البشرية اليها بما يجعله مرتاحاً متلذذاً لذلك حق لهم ان يعرفوا ايضاً هذا العلم بحق انه فن تحصيل السعادة

ولعمر الحق ان التحلى بالادب هو في الواقع أصل تحصيل السعادة بعينها لان الانسان اذا وُفِّقَ وطابق بين عمله وسنن الآداب الجليلة والاذواق السليمة لا جرم حصل أجل انواع السعادة واللذة بل رسوخ القدم في كل الشؤون العملية لان من بنى على غير هذا الاساس في مثل تلك الشؤون الحيوية مها حصل باديء ذي بدء من حظ وغاية فان يكون الا بائياً على صفحات المساء فتسوء حاله وقل ان ينتظم عمله ويخسر غالباً ثمار اتعابه .

ويقسم هذا الادب بناء على التعريف الآنف الى قسمين كأكثر الفنون البشرية أحدهما نظري عليه استنباط المبادئ وتقرير وتحليل قواعد السلوك والميول واستخراج المبدأ أو القاعدة الصحيحة التي يطلقون عليها اسم « القانون الادبي » أو « القاعدة الادبية » والآخر عملي يحدد لنا الافعال ويبين لنا حسنها من قبيحها وصحيتها من فاسدها بالنظر الى الاشخاص وبالنظر الى الظروف المكتنفة للعمل

وأنا في هذه الرسالة لست بمتكامل الا على هذا القسم الاخير مطبقاً على حالتنا الخاصة وبعبارة اخرى اني لست بمتوخ هنا الا سرد بعض ما جُمِعَ من تلك المبادئ في المؤلفات المصرية بالايجاز المطلوب لمثل هذا المقام من الارشاد بالاختصار والوضوح بحسب ما يوافق ذوقنا المصري بما أراه

مفيداً لهيئتنا الاجتماعية على اختلاف نحلها بعض تلك الفائدة التي قد تأتيها من هنا ومن هنا من أبحاث جماعة الكتاب المصريين النافعة وهو علاج حسن في جملة وان كان غير قاطع حيال عظم المؤثرات الاخرى لكن ما لا يدرك كله لا يترك كله هكذا قال عقلاء السلف وهكذا قد تستصعب الامور في بدايتها .

قلت في أول هذا الفصل ان أصول الآداب مودعة في الانسان فهي في نفسه وفي قوى نفسه وفي عقله الرشيد ، وبعبارة أخرى أنها قد تتحصر في قوى النفس البشرية وكفاءتها وفي مبدأ أو فكرة الخير الشاملة لمعوم البشر ثم في مبدأ المسؤولية الشخصية المدركة للانسان .

أما قوى النفس الآدمية وكفاءتها فهي ان الانسان قد امتساز على الحيوان الاعجم بمزايا وخص بخصائص ومواهب وجد فيها شرفه ورفعته ولكن هذه الرفعة وتلك الكفاءة قد ترى قابلة للتغير تارة بالزيادة وتارة بالنقصان بحسب ما يستعمل المرء قواه ويستخدم مواهبه ويستفيد . فاذا استفادت هيئة واستخدمت قواها كأمة متمدنة متأدبة صلح ولا ريب حالها وفازت في معترك الحياة البشرية بأجل الارب والسعادات والا انعكس حالها وان حازت أسمى الآداب الموروثة نظرياً اذا العبرة بالفعال واختيار الاساليب فيها على الدوام حتى تمتد قوى النفوس بأجل امداد وتحدد الافعال ضمن دوائرها المطلوبة بحسب مقتضيات

وفكرة الخير أو مبدأ الخير يشمل بني الانسان كلهم لان الناس وأن اختلفوا في الصور والظن فهم مشتركون في قوة عامة هي خاصة النفس

البشرية وهي العقل الذي يهديننا الى فكرة الخير اذ لا يكون شخص بدأ
ذكاؤه في النمو والتيقظ الا ويدرك بالتمييز الخاص بالبصيرة الآدمية الفرق
ما بين الخير والشر والصحيح والفساد والجميل والقبيح . ففكرة الخير هي
إذاً أساس ادب النفس وهي وفكرة الجميل والصحيح مرتبطة ببعضها ببعض
أيما ارتباط لا شتر كما في المصدر من النفس فن ثم إذا وُصفَ الفعل الواحد
بانه حسن وجميل اتصف كذلك على نوع ما بانه جيد . وأنا اذا فعلنا خيراً
كنا كذلك على الحق والصواب

واختلاف الحكم لا ينفي المبدأ العقلي للخير — ذلك ان فكرة الخير
عامة مطردة في البشر وهي لازمة بالضرورة وغير ممكن ان تنفك عن
النفوس البتة او لا يقع في الوجدان الاعتراف بها لانها مقررة بالعقل وواجبة
به لكن تطبيق هذه الفكرة على الفعال من حيث وصفها بها قابل للتغير
بحسب الزمان والمكان واختلاف العادات والاخلاق بحيث ان الفعل
الواحد ليس من الضروري ان يكون في كل زمان وفي كل مكان محكوماً
عليه بالحسن او بالقبح بل يجب ان يلاحظ جيداً ان هذا الحكم انما يرجع
غالباً ان العادة والمألوف عند الناس في هيئاتهم الاجتماعية بمقدار ما صح
عندهم من الاحكام وهم دائماً باسم الخير يستحسنون أو يستقبحون الفعل
الواحد بمقتضى ما توحى اليهم مألوفاتهم المختلفة وتفسره لهم فان كانت صحيحة
وجيدة المبادئ صحت احكامهم وبالتالي صلت افعالهم واستقامت اعوادهم
والا ساءت احوالهم وتفهم احكامهم وبعثوا عن الخير الحقيقي والكمال
الحقيقي بمقدار ما نسوا او تناسوا من مبادئه . ومن هنا وجبت التربية

ووجب التعليم والتهديب ووجب التعويد الفعلي من الاتصاف والعمل في كل ادوار الحياة حتى تصح المبادئ الادبية وترسخ ولا تشذ الفعـال عن الخير الحقيقي والحدود المقررة بحسب مستحسن الاحوال الصحيحة المجموع عليها لانه بالتربية والتثقيف تكتسب العقول هاته المبادئ الصحيحة وتستفيد بها وبالتصاف العملي المقرر ترسخ في النفس الاحوال الصحيحة وملكانها الرجـيحة وتحصل الثمار الشهيـمة المطالـوبة في الهيئة وعند الفرد في ذاته للمسؤولية— ذلك المبدأ الثالث للأدب الذي سيأتي شرحه — الواقعة عليه امام وجدانه وامام هيئته فهل عندنا نحن شيء من العناية بتلك الشؤون الحيوية ؟ هل يفيدنا الادعاء بانا اهل ادب جم ومبادئ صحيحة ومحاسن طويلة عريضة وهي قد لا تخرج عن نظريات واقاويل عويصة مبعثرة في لفيف اسفارنا العتيقة يناقضها على خط مستقيم حال العدل السيئ الذي أنتجه اهمال التربية بحسب مقتضيات عند جمهور الامة ؟

﴿ الفصل الثالث ﴾

(المسؤولية الادبية)

لماذا تقع المسؤولية على الانسان وحده — حد هذه المسؤولية أقسامها — المسؤولية الادبية — شروطها، العقل والحرية — اختلاف المسؤولية — المسؤولية التامة والمشاركة — الوجدان وحكمه — في تربية الوجدان استصلاح حال النفوس لما كان الانسان بطبيعته جديراً بان يعرف كماله على نحو ما سبق ولا يمكنه بحال من الاحوال إذا بعد عن هذا الكمال أن يجعل الجهل به عذراً بالنظر الى الاحوال الارتقائية المحدثة به إذ جهل المرء بهذا الكمال والوسائل

التي تؤدي الى تحقيقه لنفسه إنما هو في مثل تلك الاحوال من الغلط الفاحش الذي لا يعذر صاحبه ازاء الشرائع المعمول بها ، ومعرفة المرء ذلك ثم عدوله عنه غلط اكبر ووزر أعظم فالمرء مسئول عن هذا وعن ذاك وبعبارة اخرى انه مستحق عليه أعظم القصاصات الادبية التي من اولها وأفضلها فتمدانه صفة الكفاءة الانسانية وسقوط الشرف الانساني

وتحدد هذه المسؤولية الادبية الواقعة في عنق الانسان بأنها « صفة الانسان بمقتضاها يحاسب أدبياً على جميع أفعاله ويجازى عليها جزاء ادبياً حقاً من قبل نفسه أو من لدن بني جنسه » فان كان العمل جيداً وحسنًا كان الجزاء خيراً وان كان رديئاً شائنًا كان قصاصاً وعقاباً بقدره ، واذ كان كل فعل لنا يفترض فيه إما القصد والعمد وإما غير القصد والعمد ، وبما ان الاول هو في الغالب من صفات افعال العقلاء لذلك انقسمت المسؤولية الى قسمين مسؤولية عن العمل ومسؤولية عن المقاصد السابقة له

والمسؤولية الادبية هي التي تنتج عن المقاصد ، وبناء على هذا فانا نشاهد الفعل الواحد قد يتكيف بالكيفيات المتنوعة ويصطبغ بالصبغات المختلفة تبعاً للقصد والعمد الذي سبقه ، فاللص الذي يتربص لانسان يقتله ويسلبه ماله عليه مسؤولية القتل عمداً وبسبق الاصرار على اشنعها بخلاف ذلك الصياد الذي قد يخطئ المرمى فيصيب بدلاً عما كان يقصد من الصيد انساناً فيقتله فانه وان يكن قاتلاً مثل الاول لكنه شتان بين مسؤولية هذا ومسؤولية ذاك أدبياً وشرعياً لاختلاف مقصدي الاثنين وقس على

هذا كل الافعال التي يأتيها الانسان فانها تعتبر أدبياً بمقاصدها والعبرة شرعاً أيضاً بالمقاصد .

وشرط المسؤولية « العقل والحرية » لان كل فعل يقع من انسان لا يكون صاحبه مستكملاً هذين الشرطين لا تقع على صاحبه مسؤولية الا بقدره لانه يلزم أن يعتبر في الفاعل مقدار ادراكه ووزنه لما يقدم عليه من الفعل ، وليس معنى هذا الادراك الا كتفاء بان الانسان مدرك لعمله على نوع ما لانه واضح ان العمل الذي يبدر من الانسان بغير شعور من النفس عند وقوع الفعل كأفعال النائم والمصروع والمحموم وما اشبه ذلك فهذه ليس عنها مسؤولية إنما المقصود بالادراك تقدير المرء للفعل ووزنه وتدبره لمقدماته ونتائجه سواء كان حسناً أو قبيحاً ، نافعاً أو ضاراً ، حقاً أو غير حق ، فهذا التقدير وذلك الوزن يستلزم درجة من الكفاءة العقلية والتربية العملية ولا يعذر الجاهل بها في مجتمع حاز لصفات التمدن الاصلية والابطات الشرائع وفسدت الاوضاع الاجتماعية

أما الحرية أي التمكن من الفعل والتمسك من الامتناع عنه فشرطها ان يكون المرء حراً في عمله لانه ليس من العدل أدبياً ان توقع المسؤولية على امرئ واقع تحت تصرفات شرائع قسرية ونواميس تضطره للعمل ولا يمكنه معها ان يعمل بإرادته ، فكما انه ليس من مسؤولية على البحر أو الارض فيما يثيرهما من العواصف والانواء والزلازل التي قد تأتي بالاضرار والتلفيات الجسيمة ولا على ذلك الحيوان المفترس بالنظر الى صفاته الغريزية فيما يأتي من أذى واقتراس كذلك الانسان لامسؤولية عليه

الا بمقدار ما هو مالك من ارادته وتما عقله وحرية، فالجبر على العمل بأي من انواع الاجبار أي فاقد الارادة أو العقل لا مسؤولية عليه من هذه الوجهة القسرية الا بقدر اشتراكه فيها .

ينتج مما تقدم من هذين الشرطين شرط العقل وشرط الحرية ان هذه المسؤولية متغيرة بحسب الاشخاص بل بالنسبة الى الشخص الواحد بالنظر الى الاوقات والظروف فالحرية في الواقع معلقة مباشرة على العقل فلكي تكون الارادة حرة مالكة تمام قيادها وجب ان تستنير النفوس وترشد البصائر الى الامور بحسب الاحوال الجلية بواسطة العقل واستفادته واستعداده، وهذا العقل بالنظر الى ذلك قد تزيد حال معلوماته ومسترشداته وقد تنقص بحسب التطبيق والتعليم والاختيار والصحة والمرض والقوة والضعف والاعمار، وللشهووات وشؤمها حكمها هنا من سيئ التأثير بالتهويز والربك على قدر مواقعها من النفوس وعلى قدر انضباطها أو عدم انصياعها للعقل .

وتعد المسؤولية تامة في حال استيفاء المرء في الافعال كل شروطها من العقل والحرية . ثم القصد والتصميم، وهي بهذا غير فائدة الجاهل القادر ولا ذلك الذي يدفع بنفسه في تهلكة الشهوات والجهالات والافسدت الحدود الادبية والشرائع الوضعية وتعد المسؤولية مشتركة أي غير ملصقة بمصاحبها بالذات اذا وقعت فيها الفعـال بتأثير مؤثرات خارجية كالنصح والافراء والاجبار على الافعال من اشخاص ذوي سلطة على المرء كالآباء والرؤساء والمخدومين الى اشباه ذلك فان المسؤولية في هذا وامثاله تتوزع

بل تصعد حتى تلصق على أعظمها بمصدرها الاصيل



ومبدأ المسؤولية الادبية يرتكز على الوجدان البشري والضمير الانساني من النفس البشرية التي أودعت فيها هذه القوة الخاصة التي تحكم بها على الفعل إما بالجزاء الخير وإما بالتقييح والعقاب البليغ ، إذ هذه القوة أو الملكة من خصائصها وزن الافعال والمقاصد وتقديرها اقدارها بالنسبة الى فكرة الخير والشر المودعة في النفس الآدمية فاذا قامت الاعضاء بعمل الخير سرت وانتعشت القوة الوجدانية وكانت المسؤولية أمام نظر الضمير والذمة خيراً محضاً وسروراً شاملاً ولذة نفسانية عالية ، وإذا كان الفعل قبيحاً مذموماً كان الحكم الوجداني توبيخاً وتقريعاً وكدرّاً لاحقاً بقدر ما في النفس والعقل من معرفة وعلم بآثار الرذائل والفضائل .

وهاته القوة قوة الوجدان الانساني لا تقتصر في حكمها وتقديرها الفعل والمسؤوليات اقدارها على نفسها فقط بل قضاؤها يتعدى ايضاً الى افعال الغير ، وكل امرئ فيه هذه الخلقة وفي كل تشاهد بصفاتها العامة المميّزة التي تنسب الى الجملة البشرية وترتبط بتينك القوتين الاخرين للنفس قوة العقل وقوة الشعور والاحساس ولقد عرفوا الوجدان بالاستناد على هذا من حاله بأنه « العقل حاكماً على الفعل بالنظر الى تعلقها بمبدأ الخير والشعور النفسي مرتاحاً لمطابقة الفعل للصواب أو متألماً لعدم مطابقة الفعل لمبدأ الخير »

وعمل هذا الوجدان في تأدية وظيفته هذا يظهر ويشاهد بأدنى تأمل

في الاحوال اللاحقة بالنفس تلقاء الحوادث الواقعة فيحصل له منها إما الارتياح والسرور وإما التألم والكدر وما يتبع ذلك من احترام النفس أو احتقارها والميل وعدم الميل أو المدح والذم بالنسبة الى عمل الغير. وأولى هذه الظواهر للنفس أو الوجدان تسمى أحكاماً حيث ان الوجدان قد يرتبط من جانبها بالعقل وموضوعها كما تقدم افعالنا الخاصة بنا من حيث احترام النفس بنسبتها أو احتقارها بحسبها ، وأفعال غيرنا بحسب ذلك أيضاً. وثانيتهما احساسات ترى في التألم أو الارتياح والمحبة والكراهة بقدر تلكم الاحكام .

وجملة القول أن المسؤولية بشروطها وأحوالها الآتية يستشعرها الانسان أيما استشعار من وجدانه بقسميه السالفين من الحكم والاحساس تلقاء الافعال الواقعة وهذه المسؤولية تتفاوت بحسب الاحوال والظروف وليس الجمل أو التجاهل أحدها وليس ميل النفوس غير المنقادة للعقل في الشهوات منها أيضاً ، وهناك اجمل خلة بشرية واكمل فضيلة أدبية لتقدير الامور أقدارها وبعبارة اخرى لنحويل حال المسؤوليات الادبية الواقعة منا علينا الى خير محض وسرور او سعادة ذلك بان نربي وجداننا ونهذب نفوسنا تهذيباً صحيحاً تستصلح من وراءه أفعالنا فتجري من ثم بمقتضى سنن الآداب الجميلة بما يرتاح له ذلك الوجدان الانساني المراقب لاعمالنا ، والذمة البشرية الحاكمة على خافيتنا وظاهرنا ، وحسب المتأدب العصري بهذا نهجاً حسناً وصراطاً سوياً فيه الشرف والرفعة ، وفيه النجاح والسعادة

﴿ الفصل الرابع ﴾

« الحرية الادبية »

اختلاف الناس في الحرية وحقيقتها — تبين الافعال الصادرة من الاحياء —
 افعال الحيوان السليقية — قوة الارادة الانسانية والاختيار — تعريف الحرية
 الادبية — ليست الحرية متابعة الاهواء أو فعل مالا يتصور عقلاً — شروط
 الحرية وحدودها — الحرية متساوية امام النظمات — ما ينبغي لخلاص الحرية
 الادبية — القيام بالواجبات قطب رحي الحرية الادبية

قد يفهم بعض الناس معنى الحرية على غير حقيقتها فيخالها التطوح في
 كل الامور، ويحسبها التماهي في جميع الافعال باسم الحرية وبموجب مبادئها
 العظيم ! ويعجب ذلك المتأدب المصري من حال هذا الجاهل المعتقد في
 الحرية لقاء الحبل على الغارب كما قد يأسف من جهة اخرى لحال فريق
 الساخطين على الحرية من « المحافظين » لانهم يظنونها حرسهم لله مجلبة
 الشرور وداعية الرذائل الواقع فيها ابناء الهيثات الاجتماعية لما يعلم من ان
 مبدأ الحرية الادبية الشخصية والعمومية مبدأ عظيم جليل له حدود وله
 آداب وانها لا تعدى تحري الحقوق ولا تتخطى أداء الواجبات الانسانية
 وانها بهذا من خير ما منح الناس على ظهر هذه الكرة وفضلوا به تفضيلاً
 في تكاليف الحياة العالية ، الحياة الانسانية بجميل لفظها وجميل معناها .

إن جميع الافعال التي تصدر عن الاحياء إما طبيعية غريزية واما
 صادرة عن فكر وروية ، أي ان كل الافعال اما ان تسبق أي تصدر ابتداء
 بدون التفات الى المقدمات والنتائج أي الى الاسباب والغايات النهائية التي تجعل
 لها قيمتها ، أو تلي ذلك وتقترب به ، والغريزة والعادة هي من مميزات الطائفة

الاولى من تلك الفعل ، والارادة هي الوسطة الوحيدة للقيام بالفريق الآخر فريق الافعال الصادرة عن فكر وروية .

وغير خاف أن الحيوان الاعجم يشارك الانسان في النوع الاول من الافعال الحيوية الصادرة عن الفريضة والعادة مجردة افعاله من كل صبغة أدبية يراها الانسان فيها من حيث النفع أو الضرر ، والحسن أو القبح ، بل هو قد لا يعلم من نتائجها الا ما ألفه من قريب النتائج واعتاده من التأثير الطبيعي المباشر .

أما الانسان ، ذلك الكون الاصغر ، فقد حاز قوة الارادة واحرز صفتها العظيمة التي هي بحق فضيلة له للقيام بالتمييز والاختيار في الافعال المختلفة للاسباب المختلفة التي تدفع به اليها ارادته الرشيدة ، وهذه الارادة التي للانسان انما هو يحرزها من بين سائر جنس الحيوان لانه الحائز للصفات العالية وصفوة الصفوة من العقل والفكر الذين لولاها لما كان له ثم وسيلة الى الحكم واستعمال القياسات وربط الاسباب بالمسيبات ، وحمل المعلولات على العلة ، وحك النظر في الافعال ووزنها بميزان وباله من شرف عظيم لعقل الانسان و ارادة الانسان .

ولقد عرفوا الحرية الادبية بالحمل على هذا من حال الارادة الانسانية أنها « التمكن من استعمال الارادة واستخدامها » وحيث ان الارادة من خصائص الانسان فقد يعلم من هذا انه وحده الخصيص بالحرية الادبية من بين سائر سكان هذه الكرة وانها أي هذه الحرية لا يتمتع بها الانسان الا بصفته الكائن العاقل صاحب الارادة الحقة التي ينبغي له ان يوجهها

الى الخير المحض وقد أودع فيه ومن أوله هذا العقل الذي من وظيفته الاستفادة والاختيار المحمود للامور الحسنة وعدم تخطي التكاليف التي اوجبتها الاوضاع المستحسنة عند أبناء النوع والهيئة التي يعيش المرء في ظلها وأن لا يصرف ما يشارك فيه الحيوان الاعجم من قوى الغرائز والسلائق الحيوانية الا بمقتضى النواميس الفاضلة التي اختيرت للعقول السامية فهل الانسان بعد هذا حر بالمعنى الذي يفهمه المتخبطون أو يزعمه بحق الحرية الادبية الساخطون ؟ كلا ثم كلا

الحرية الانسانية ليست في الواقع ان يفعل المرء ما شاء أن يفعل ، ليست القدرة والتمكن من ان ينفذ الانسان كل ما قام بالخواطر والاغراض اذ ان ضعفنا وعظم قوى الطبيعة ليقف في سبيلنا كما قد يقف في وجهنا حيال الشطح في الافكار والآراء الادبية قصورنا أيضاً من هذه الوجهة ثم تلك الحدود الادبية التي للفكر الانساني بالمعنى المقصود أن لا يتخطاها ، وتلك النواميس التي لا يقدر ان يفلت من ربقتها فنحن على الجملة ضعاف وحررتنا بناء هذا ليست الا انتقاء اختياري للاسباب من بين الاسباب الكثيرة التي برزها لنا الفكر ويدفع اليها الاحساس بالمقدار اللازم حيال القيود والروابط والاضاع المقررة التي لا سبيل الى تخطيها ولهذا قال بعض العلماء الغربيين ما معناه « نحن لسنا في الحقيقة احراراً لدواع وأسباب صحيحة ، وهاته الدواعي وتلك الاسباب هي التي تحد ارادتنا وتوجهها في السبل المعينة التي تقضي بها هي »

ثم ان هذه الحرية بقيودها السالفة غير متساو فيها كل الناس لان

الناس ليسوا سواء في التعقل والتفكر للوصول أي الحصول على الحرية الادبية الصحيحة والخروج بالارادة من ربة الجهالات والخزعات اذ بعضهم فوق بعض درجات في العقول والافكار والمعلومات الادبية التي بواسطتها وبواسطة ما نصب بها في العقول من الدلائل للاختيار وحسن الاستعمال للارادة لكشف الامور والاشياء على حقيقتها واستجلاء الشؤون بنسبة ذلك، فهم متفاوتون في كل هذا كما تفاوتوا في المسؤولية بحسبه، فالحرية كالمسؤولية من حيث ان من شروطها العقل وهي تزيد معه كما قد تكثر التكاليف معها، ولله ما أجمل هذا من حال الانسانية وأمر حريتها

وليس معنى هذا ان الناس أمام النظام والحدود الشرعية أي الحرية العملية غير متساوين اذ ذلك أمر لا محيص عنه ولا مفر منه بمقتضى العدل الانساني على الارض وانما المقصود بالتفاوت التفاوت في الصفات المعنوية الادبية التي قد تكون للعقول والوجدانات حل المشكلات وبعبارة اخرى للخروج من أسر الضلالات واستصلاح حال المسؤوليات والتي ينبغي من أجلها للحصول على الحرية الادبية التامة أن يقوم أبناء الهيئة بتربية العقول وتهذيب النفوس لتحصيل الملكات التي تحسن معها الارادات وتصفو بها الاذواق والبصائر لترسخ المبادئ الحقة وتخلص من الشوائب الحرية التي وهبها الباري تعالى للناس فمكس حالها الناس .

بهذه الوسائل يمكن ان نعد عدد القلب والظفر ونساع بها طبيعتنا العليا لتقهر بها طبيعتنا السفلى الحيوانية فترضخ لها وتسير طوع ارادتها العالية بمقتضى مطلوب الكمال الانساني بما يرتاح له الضمير والوجدان الشريف

وبعبارة أخرى بما نملك معه ما هو حق لنا من الحرية الصحيحة ، حرية الارادة وشرف الغايات ونبالة المقاصد ، ولقد قال كنت Kant الفيلسوف الالماني الشهير في معنى الحرية بناء على هذا من استصلاح حال الارادات والميول « الحرية هي تمكن العقل من كبح جماح الهوى » وقال دنيال أسترن راميا الى هذا الغرض في معنى الحرية « أي امريء يرفض باختاره الحرية بعد أن عرف حالها فذلك هو الجاني القاتل لنفسه أنبياً ، بل ذلك هو الذي أعدم من نفسه المبدأ الجوهرى للحياة البشرية وانسلخ عن نفسه الخالده وسمى الى حتفه بظلمه ملتحقاً بافق البهائم »

وتدور هذه الحرية الادبية من الوجهة العملية على التماس الحقوق والقيام بالواجبات على الوجه الاتم ، لاننا بالبحث عن الفرد في قواه وحاجاته نرى حق المجموع ، حق الانسانية باجمعها كذلك من حيث الواجبات فما نراه ونشعر بوجوبه منها بحقنا نرى لغيرنا مثله كذلك وما نحكم بضمره لذواتنا نشاهده على التمام بالنظر الى الآخرين ، من هنا نشأ حق وحقتك ، ومن هنا حملت وقر واجبي وحملت ثقل واجبك وان تغيرت هذه وتلك بحسب الظروف والمناسبات والارتباطات ولكنها تكاليف وواجبات واقعة في عنق الانسان بالتسلسل والتدرج ولذلك عرفوا الحرية العملية بأنها « صفة للانسان بها يتمكن من الحصول على حقه وبها يجب عليه ان يقوم بواجبه »

تلك هي الحدود التي للحرية الادبية عملياً ، استفادة الحقوق والقيام بالواجبات ، فاذا ما امرؤ منع ذلك — واكثر ما يعوقه فيه هواه كما بين

آفأاً - فقد سلب حريته وارادته وبعد من ثم عن مصلحة نفسه ومصلحة
هيشته ، فيخلق بكل أن يعرف حقه ويقوم بواجبه وتفصيل هذا الاجمال
يندمج في الفصول التالية ان شاء الله تعالى

﴿ الفصل الخامس ﴾

(الخير . الواجب . الفضيلة)

القانون العملى الادبى للانسان - العقل - الخير جملة وما يتبعه - شرح الخيرات
واختلافهم فيها - شرف المعرف وزيف بعض التعاريف - حكمة الحكم
فرنسي في الخير - الواجب - الواجب عهد في الرقة - الحقوق استفيدت من
الواجبات - اقسام الواجبات - امر الفضيلة - تعريف الفضيلة - لا ظفر
في الحياة الا بها .

بما اننا احرار بارادتنا لاختيار الأفعال الارادية لهذا وجب صرفها
اي توجيه حريتنا وكل عناية لنا الى ما هو خير والا كنا اسرى وعبيداً
لما تقع فيه من الشرور والذائل ولم تنطبق علينا ولا ريب معنى تلك الحرية
الادبية كما تقدم في الفصل السالف ، ولنفصيل هذا الاجمال أقول : ان
كل كائن يحمل في ذاته قانوناً للعمل يناسب نحيته واستعداداته وقابلياته
فلكي يُكشَفُ الغطاء ويستبان أمر سمو هذا القانون على أحسنه في
الانسان يلزم اعتباره فيه لا بالنظر الى الصفات العامة التي تربطه بالانواع
الدينا من الحيوان بل يجب لذلك ان تراعى تلك الصفات الخاصة ويعتني
بأمر تلك المميزات السامية المخصصة بهذا النوع الانساني دون باقي جنس
الحيوان واستعمالها على أفضلها عنده لان الانسان لما كان حيواناً مشرفاً بالعقل

فليس من صفاته الميزة « الحيوانية » بل هي صفة « العاقلة » تلك التي
يعتمد عليها في تمشية كل أعماله والتي يقول فيها حكيم الشعراء المتنبّي :
لولا العقول لكان أدنى ضيغم أدنى الى شرف من الانسان

فبالعقل امتاز الانسان وباستعماله شرف وسما فوق رتبة الحيوان كله
وكان من أشرف وأهم نتائج هذا العقل وظاهراته « الخير »

وهذا الخير الذي اتفق اكثر الفلاسفة المتقدمين والمتأخرين على
القول بأنه « ما يجب ان يكون في العمل كما ان نقيضه من الشر هو ما لا
ينبغي ان نكون عليه في أفعالنا » قد يفسر بناء على هذا « بالواجب » ثم
« بالفضيلة » هذه التي يجب على الانسان ان يتحلى بها ليلبغ كماله الانساني
وشرف نفسه الملكية السماوية

ولنشرح أولا الخير ثم نأتى بعده على شرح الواجب فالفضيلة لانها
أصول في باب الحياة الادبية الانسانية قبل ان ندخل في التفصيل المبني
عليها في شؤون الحياة فأقول :

بقدر ما اتفق الفلاسفة على القول بأن الخير نقيض الشر اختلفوا في
جنسه أو في نوعه كما قالوا بالخير المطلق والخير الادبي ، فالاول هو
الكمال العالي المنشود ، والثاني هو تلك النسبة الاعتبارية القيمة للأفعال
الصادرة من البشر بالنظر الى الخير بالذات أي الى الخير المطلق ، وهنا
حصل الاختلاف في ذلك التعلق بين الخيرين أي الفرع والاصل فيما يوصل
اليه ، فبنى قوم الخير الادبي على الاختيار العملي وكان على رأيهم « اللذات »
كما ذهب اليه من القدماء الفيلسوف « ارستيب » و « ابيقور » وحصره

غيرهم في « المنفعة » كما ارتآه من الفلاسفة المتأخرين « هوم » و « بنثام » و « استيوارت ميل » وجعله الفيلسوف « هيربرت سبنسر » الميل أو المتابعة لناموس النشوء والارتقاء العام غير أن ما وجه من الانتقادات والتزييفات على هذه الآراء في الخير الأدبي جعل فريقاً آخر من الفلاسفة يستندون في تعريفه إلى العقل لكن هذا الفريق لما اختلف في تعريف العقل وهداه اختلاف بالطبع في تعريف الخير بالتبعية لذلك فعند « أفلاطون » ان « الخير هو محاكاة الخالق تعالى » وعند أرسطو هو « استخدام العقل لاسواه مما هو من خصوصيات الانسان » وعند « مابرنش » انه « متابعة النظام » وعند « لوبنتز » انه بلوغ أسمى درجة من الكون الآدمي والعقلي « وحد » كنت « الخير بما ينبغي ان يكون عليه في صورته العملية حيث جعله « ما يمكن ان تتجه اليه الارادة العامة الانسانية »

هذا هو تعريف الخير، الخير الأدبي الذي يجب ان نكون عليه بناء على ما ارتآه جماعة الفلاسفة المتقدمين والمتأخرين بحسب اختلاف انظارهم فيه بالنسبة إلى الخير المطلق والعقل الانساني وانت خبير ان كثرة التعاريف تدل على شرف المعرف وهذا المعرف هو الخير .

ونحن هنا نسرد ما نوقشت به بعض التعاريف لظهار عدم مطابقتها لشرف المعرف تمام المطابقة فان من قال مثلاً انه « اللذات » فقد اخطأ لإن في اللذات ما هو مناقض للخير سواء المطلق منه والادبي وكذلك من جعله « المنفعة » لان النفع مقيد بالحق فالمال نافع ولكن إذا لم يوافق كسبه « الحلال » وصرفه « الحق » كان والشر من الاغتيال والتبذير سيين

وتعريف الفيلسوف سبنسر فيه ما فيه مما يخلف روح الانسانية وتعاليمها العالية على نوع ما اذا لم يفهم على حقيقة معناه أما باقي التعاريف فقد يمكن ان يرى الناقد ان لا كبير تباين بينها وبعبارة اخرى انها تناسب ما هو المقصود من الخير الادبي المطلوب المحبوب ما دام موافقاً للخير المطلق ، للخير بالذات ذلك الذي هو المبدأ الاسنى الذي يجب ان نبني عليه القانون الادبي عماد السلوك وقوام النهج الذي يجب ان يسلكه المرء في حياته الادبية الاجتماعية ولقد قال مسيو « جول دولافلوا » احد كتاب فرنسا في القرن الماضي هذه الجملة في الخير وشره وضرورة نشده في الحياة ما معناه « ما هو الخير وما الذي يشمل ؟ هل هناك أولاً خير سام ، خير محض ؟ ان صعوبة هذه المسائل وأهميتها قد لا تفوت انساناً لانه يتوقف على الحل الذي يعطى لها وتفسيره ليس فقط وجهة الادب النفسي بل وجود ذلك الادب ذاته لانه ما الفائدة في الواقع منه إذا كان كل شيء قد يتساوى خيره وشره ، إذا كان ما نسميه فضائل وما ندعوه رذائل سيئين ، إذا كانت الافعال المليحة والافعال القبيحة متساوية الفاظها في القيمة والاعتبار ، ففي الوجدان الانساني ، في أسمى مميزات هذا الانسان ينبغي أن نبحث عن اصل ذلك الخير ومصدر تلك الفكرة التي برزت معنا الى عالم الوجود والتي هي قوام حياتنا والتي هي أولية ومرتبطة بمحمولة على سر هذا الوجود ، فنحن من ثم لا يمكننا ان نستغني عن الخير بل هو ضروري لحياتنا العملية الرئيسة ، وكل مخلوق منافيه على نوع خفي حاسة باطنة تريه ما غاب وما حضر من الخير ، ولقد يمكن ان يقال ان ظاهرة وجود هذا

الخير ترجع الى سلطان العواطف والاحساسات اكثر مما ترجع الى قوى
 براهين العقل ولكننا في الحقيقة إذا فحصنا أمر هذا الخير من نفوسنا
 وجدنا بلا كبير عناء ان هناك ذلك الارتباط العظيم بينه وبين تركيب
 العقل البشري والوجدان الانساني لان ما يسمونه شراً قد يجرح عواطفنا
 وبؤلم احساساتنا ويكدر صفاء عقولنا ونفوسنا، أما الخير فهو الذي يبهج
 نفوسنا ويسر خواطرنا وينشط افئدتنا ثم ان ما ندعوه شراً قد يوقف رقينا
 ونمو حالتنا في حين ان ما نسميه خيراً هو كل ما يميننا في رقينا ويساعدنا
 على التقدم فمن ثم يتحد مع ما نسميه بالنظر الى احوالنا برقي الانسانية
 وتقدمها الادبي المنتظم بالتضامن بين افرادها والتعاون في جماعاتها وهذا
 المبدأ في الخير ومعناه وان ظهر باديء بدء خاصاً ولكنه في الحقيقة يربط
 الانسانية على جهة العموم في اقوامها وعشائرها فسا يؤثر من خير ومن
 شر في الفرد لا يؤثر فيه بمفرده وإنما هو قديم ويشمل الجمعية، يشمل فئة
 من الافراد بالتتابع فمن هنا ينتج بالضرورة ان ما يحصل من فوائد
 وخيرات في هيئة تكون كالمشتركة فيجب ان تتحد المهم وتعارن الجماعات
 على جلب ما هو خير وتجنب ما هو شر...



واني لا أكتفي في شرح الخير ومبدأه الاجتماعي العظيم بهذا القدر
 لذلك الحكيم الفرنسي وإخال القاريء مقتنعاً به وبالتالي شاعراً بأنه المبدأ
 الصواب لهذا الخير الادبي الاجتماعي والفردى فلذلك أسرد امر «الواجب»
 ذلك الذي قالوا فيه بحق انه رديف القانون الادبي والذي هو مطلق

يتحتم اتباعه بارادة صادقة وعزيمة ثابتة بالنظر الى مبدأ الخير ، ولقد عرف الفيلسوف كنت الواجب بقوله « الواجب هو التزام القيام بالطاعة لأمر الشريعة احتراماً للشريعة » وهو يعني ولا ريب شريعة الادب النفسي بدليل ما قد سلف من ان الواجب رديف القانون الادبي وبالتالي العملي منه ، والقول بان هذا القانون الادبي حتمي لا ينفي البتة مبدأ الحرية اذ الحرية الصحيحة هي كما تقدم استفادة الخيرات بارادة صادقة القيام بها في صورة واجبات حتى تصير أفعال المرء نفسه بها « قانوناً عاماً » كما قال كنت ولن يكون ذلك كذلك الا اذا طابقت تلك الافعال أو الواجبات ما يأمر به الوجدان مطابقة منتظمة بحسب القوانين والمصطلحات الموجبة لرقى ذلك الكائن العاقل اعنى الانسان حتى يقاد دائماً ويتوجه أبداً نحو الغاية السامية من وجوده ولهذا قال دينال « يمكن ان نحدد الواجب بانه الامر الالزامي في فعل ما يوافق الهيئة الاجتماعية ، فكأن الواجب عهد في رقبة كل انسان يجب القيام به وتأديته . ولن يكون الانسان انساناً الا اذا قام بعهده ووفى به لشرفه .

والواجب والحق واحد لانه لتبادل الواجبات جاءت الحقوق ولهذا صار واجب الانسان حقاً لآخيه ، حقاً لهيئته الاجتماعية كما أن واجبات الهيئة بالنظر الى الفرد هي حقوق له في رقبتها تحت سياج القانون الادبي والوضعي اللذين يحرسان الحريات والحقوق ويحتمان القيام بالواجبات . .
وتقسم الواجبات الى ثلاثة أقسام : واجبات نحو الذات واجبات نحو الهيئة الاجتماعية وواجبات نحو الخالق تعالى ،

وتفصيل هذه الواجبات الادبية ستأتي في الفصول التالية لانها موضوعها وبعبارة أخرى موضوع الحياة الادبية وبالحياة الاجتماعية وأساسها المتين

واذ قد عرفت شأن الخير وشأن الواجب فلا أقصن عليك أمر الفضيلة وهي آخر ما عقد له هذا الفصل الاجمالي فأقول :

الفضيلة - وما أحلى اسمها - هي القيام بالواجبات الادبية على جهة الاعتياد والانتظام وهي تقتضي عناية الانسان وتعبه حتى ترسخ وتنظم له كل الاحوال الفاضلة لتوافق أعماله القانون الادبي وتصرفه موارد الحياة من الاكدار اكدار الشهوات واللذات غير المنطبقة على مبدأ الخير ومطلوب الواجبات الادبية والحكمة العملية ، فكل ما نقوم به من الواجبات الادبية والخيرات الاجتماعية يعد لنا فضائل تشرف بها نفوسنا وتعلو بها على بني النوع كمو بنا

وهذا القول في الفضيلة مبني على تعريف الفيلسوف ارسطو لها في أحد تعريفه للفضيلة حيث قال « الفضيلة هي اعتياد الخير » لانه واضح ان وجود « سنونة » واحدة لا يدل على وجود فصل الربيع كذلك ما لم يكن هناك اعتياد متكرر على الخيرات في أفعالنا فلن يكون منطبقاً على احدها اسم الفضيلة لكن قد اعترض على هذا التعريف للفضيلة لخير الفضيلة ذاتها ذلك ان الفضيلة هي التوجه بعزم ثابت وارادة صحيحة الى الافعال السامية واختيارها فهي أبداً لهذا مصدر للاحاساس الشريفة والمواطف والاعمال الكريمة المستأنفة المتجددة أما العادة فهي ما صدر عن غير قصد

ولافكر من الافعال المتكررة في حين ان مطلوب الفضيلة هو القصد الادبي ذلك الذي يتحرى صاحبه ابداً عمل الخير عن فكر وعن روية ، فالفضيلة اذاً اذا ما شملت الافعال الجميلة الاعتيادية فهي أيضاً ما ينشد به ابداً عن فكر وعن روية مستأنفة الرقي وتجويد الافعال .

ولقد اعترض على تعريفه الآخر للفضيلة الذي قال فيه أنها الحكمة وانها التزام حد الوسط بين الاطراف بان هناك من الامور والاحوال ما يقضي بانتهاج نهاية الحد ولا يعد الاعتدال فيه من الفضيلة وان جهاد النفس لبلوغ هذا الاعتدال والتزام حد الوسط هو نفسه نهاية ما يبذله الانسان من نفسه من الجهد الجهد لتذليل نفسه التي بين جنبيه فلهذا من حالتى تعريف ارسطو للفضيلة يعلم فضل تعريف سقراط وافلاطون حيث جعلها علم يتعلم بالممارسة ونهج ينتهج بالاختيار ولهذا عرفها المصريون بتعريف جامع حيث جعلوها (بذل العزيمة الثابتة للارادة في الطاعة على نور وعن محبة ورغبة لما يأمر به العقل الرشيد) فهل يسعد الانسان الا اذا وفق لاختيار هذا النهج في الحياة بما يوافق العقل وحكم الوجدان ؟ وهل هناك شر على الانسان أكبر من اقتحام الرذائل والانغماس في الشرور وتجاهل أمر الواجبات والتلطف بمفاسد الامور الاجتماعية من أي نوع كانت ومن أي طريق وجهت سهام غواياتها الصائبة ونصبت شراكها الصائدة ؟ لا ريب ان جهاد ذلك كله بالعقل والروية قياماً بحق الواجبات الانسانية هو الجهاد الاكبر ولا ظفر ولا نخر الا بالتحلي بحلى الفضيلة كما قال الشاعر الفرنسي (لا مارتين)

﴿ الفصل السادس ﴾

﴿ واجبات الانسان نحو ذاته ﴾

قدما الواجبات نحو النفس - ما يجب للبدن - العمل العمل - الرذائل من اردأ الشرور المعوقة - الامراض الادبية والتخلص من أسرها - مساوي أمور الحضارة الفاسدة - الخمر - قول هانوتوفيا - الحشيش المورفين - الشهوات الفاسدة - كيف تخايل على تحويل الميول النفسية - الميسر وذبوله - البورصة - اسر العيش - قتل النفس - التعلم والتثقف - شرف العقل في تربيته لالتماس الحقيقة ومجنب السفسطة - بالعلم يتخلص من الصلف ويتعلم الحق - أهم ما يجب معرفته - الاعتدال في باب العلم ونشره - تربية الاحساسات والاذواق - تربية الارادة وتقوية الشجاعة الادبية - احترام الذات ونحري ما يوجب احترامها .

انا لنعلم جميعنا ان لذاتنا علينا حقوقا وأن في رقبتنا لانفسنا واجبات، وهاته الحقوق أو تلك الواجبات تقسم الى قسمين حقوق للبدن وحقوق للنفس ترجع كلها في الاستناد الى شرف قوى الانسان واذا كان الأمر كذلك فهي كما كانت سبباً للواجبات نحو بني الجنس تكون كذلك وبالأولى من الواجبات في رقبة الانسان لذاته من حيث حفظ صحة بدنه وسلامة نفسه.

فواجب حفظ صحة البدن يقضي ادبياً واجتماعياً ان يحافظ المرء على سلامة جسمه بتناول الغذاء الجيد ولبس اللباس الحسن وتحري النظافة والحركة والرياضة وان يتجنب كل ما من شأنه ان يجلب عليه الضرر أو يعطل شأن تلك الآلة من جسمه الذي يعتمد عليه في هذه الحياة الدنيا حتى لا يصير عضواً عاطلاً في جسم الهيئة أو انساناً مريضاً يتضرر منه ويتأذى تلك اشياء حيوية قاطعة فيجب على الانسان بحق ان يجتهد ويدبراً عن نفسه شرورها في ذاته حباً بها وباستقلالها فينبغي لذلك ان يختار المرء

أولاً « المهنة » الرابحة التي تناسبه ليكسب عيشه ومادة حياته منها ولا يصير عاطلاً وعالة على الهيئة الاجتماعية ، ففي العمل والشغل ما دام شريفاً أعظم فائدة جوهرية للإنسان سواء في بدنه أو في عقله أو نفسه وما علل البطالة والكسل والتسكع بأقل ضرراً من شرور الرذائل واقتحام الشهوات والموبقات قال الكونت دوسجير « ان البطالة شر من الرذيلة بل هي ام الرذائل والشرور وهي مصدر أكثر الاختلال الذي يحصل في الممالك » ولهذا جاء في قول حكيم آخر « الكسل نوم لا رؤيا سارة فيه ولا ما يجدد قوى الجسم أو ينشط الروح ،

وليس من شر بعد البطالة والكسل أقبح من الانغماس في الرذائل والشهوات تلك التي تلازم أحوال التمدن وتعتمد من قشوره ومساويه الملازمة له ، فالرجل الذي يدمن الخمر أو يتعاطى الحشيش أو يتبرأ على الشهوات أو يضيع ماله في الميسر أو السرف والتبذير في زخارف الحياة ليس في حكم الآداب الصحيحة برجل الهيئة الاجتماعية الذي يرجي خيره بل هو على الضد من ذلك قد تكثر مساويه ومضاره وعدواه السامة ، فإذا كان من الضروري ان يعتمد الإنسان عن ذوي الامراض المعدية الطبيعية تفادياً من خطر العدوى فبالأولى يجب ان يتجنب معاشرة ذوي الامراض الادبية اي ارباب المفاسد والغوايات والا وقع المرء في أمراضهم الضارة القبيحة والتي يقضي واجب الذات في رقبة الإنسان ان يبذل كل واقع في شرور هائلك العلل والاسقام الاجتماعية جهده حتى يتخلص من اسرها مستعيناً بالارادة الحقة والعزيمة الصادقة للعقل الرشيد في الاقلاع عنها موبخاً نفسه

مشعراً وجدانه بان تلك المفاصد التي يقع فيها ليس لها في الحقيقة من فائدة البتة لا صحياً ولا أدبياً ولا مادياً وإنما هي ردائل حكم الحس والمشاهد بضررها وشرها بدليل انها قد تنتهي غالباً بان تعجل امر الحياة فضلاً عما تنقص به عيش المرء وتسلبه هناءه الصحيح في ذاته وبين أهله وهيئته وتحط فوق ذلك بشرفه ، فكما ان علم الطب قد أنحى باللوم وأنذر بالويل اولئك الذين يدمنون شرب الخمر أو تعاطي الحشيش واولئك الذين يتبعون الشهوات ويترامون على الموبقات فقد أنذر بالخراب كذلك علم الاقتصاد الاجتماعي اولئك الذين يندفعون في تيار المقامرات والمضاربات وكل أنواع الاسراف والتبذير في امور الحياة بما يهلك الحرث والنسل

فواجب الانسان نحو ذاته يقضي عليه لشرف نفسه وفائدة أهله ومصلحة هيئته أن لا يكون سكيراً ولا حشاشاً ولا مجباً للفساد ولا مسرفاً مبذراً لأن أدمان الخمر وكثرة معاقبتها يؤدي الى أقبح الحالات الاجتماعية واسوأ النتائج الصحية الموجبة للانحطاط وسقوط الهمة وسقم البدن والتعجيل آخراً بالعمر فضلاً عن سلب الصفات الادبية الكريمة وفقدان العقول الرجيجة والشرف والاروة الصحيحة عند اولئك السكيرين وكثرة حماقتهم وجنونهم وكم من تعساء أوقعتهم شهوات نفوسهم في الانزجاج في زمرة السكيرين بتشويق خلاعة حمي شعراء السلف في تحسين امر الخمر او بغواية الاصحاب والاحباب فراحوا شهداء تلك المفسدة الاجتماعية التي حرمتها مع ذلك اكثر الشرائع وقامت في وجهها الادب العمومية في الهيئات المتمدنة الحالية بما أنشئ في انحاء العالم المتمدن في هذا العصر

من جمعيات (منع المسكرات) ومقاومتها بجهد الاستطاعة قال العالم راينو قاضياً على حال السكيرين منبهاً على فضل اجتناب تعاطي الخمر (كم من مخازي وفصول هزء وهذيان بل كم من حالات جنون وبله تبدولعين الناقد الناظر بشفقة وحنان الى حال عصابة السكيرين من أهل هذا العالم ، عصابة أولئك التمساء المجانين باختيارهم فالمرء الذي يحترم ذاته ويحب واجبه الانساني ويقدره قدره لن يفنى قط ما في طبي ذلك من درس وموعظة فهو لذلك يطالب الى الطبيعة وحدها تلك الام المغذية لنا غذاءها الصحيح الشافي الذي يعين على تحمل وقر الحياة بلا ضعف ولا ضرر بل بما يمنح القوة والنشاط في الجسم والطبية في النفس فما تظهر الخمر انها تعطيه الانسان تمنحه الطبيعة اياه على أحسن حال وانه)

على ان مما يزيد الطين بلة في هذا العصر خصوصاً ما يحصل من غش المشروبات الروحية وصبغها بالالوان وتسميتها بالاسماء المختلفة التي تسرق النفوس ولقد جاء في مقال لمسيوهانوتونشره قريباً في جريدة الجورنال الباريسية نود فيه بما يجب على الحكومة من التداخل في امر المشروبات الروحية وان ابناء العصر من الاوربيين وان كانوا لا يشربون كابناء العصور المتقدمة لدرجة السكر لكن مضارها فيهم اسرق للنفوس وأضر بها عما كانت عليه ايام اسلافهم لرداءة صنفها وكثرة غشها وطلب الى ابناء العصر المترفين في الآداب ان يتغلبوا على تلك العادة من تعاطي الكحول ليتخلصوا من اوضاره ومضاره معاً

أما الحشيش — ولا ازيدك تعريفاً بحاله في شرقنا عموماً ومصرنا

خصوصا - فهو من اكبر الآفات على ذات الانسان بل هو شر من الخمر عليها لانه يتديء بالخمول ويوقع في القذارة والانحطاط والكسل والبلادة والحمافة وينتهي بالجنون كثيرا وتقارير مستشفى المجاذيب عندنا ناطقة بان نحو ثلاثة أرباع داخلها انما مصدر امراضهم العقلية ويا للأسف تلك الآفة المستحكمة في طبقاتنا النازلة خصوصا والتي هي اكبر مصائبنا الادبية ومسببات تأخر امتنا وكثرة سفاهة سفهائنا وبلاهة وحمافة عوامنا كما تحققة المشاهدات واختبارات الظاهرة

وهناك شر آفة نفسية أيضا وهي « المورفين » والافيون ولا تقل بلواها في البشر عن الخمر والحشيش وإن كانت بلادنا قد يندر فيها الآن من يتعاطى الافيون القتال

واذا كانت للخمر والحشيش والمورفين هذه المضار الظاهرة بل السموم القتالة فلا فتحام الفساد تلك المضار الاخرى التي لا تقل عن اضرار الاولى والتي تعد الخمر والحشيش من اكبر رائديها وسانقيها، فالانسان يجب عليه أن يكون غنيفا قنوعا مالك شهواته لا عبدها واسير غواياتها الفاسدة ونزعات شهواتها الباطلة جملة لان واجب حفظ صحة الذات وبقائها يقضي عليه بملازمة العفة والقناعة وان لا يكون رجل الشهوات والموبقات والا أردى بحياته الطيبة كما يردى بها رجل الخمر وعبد الحشيش والمورفين على نحو ما سلف ، ولقد يقال ان الشهوات منها ما هو طبيعي مفيد بل واجب سده والقيام به مما هو من جهة أخرى في مصلحة بقاء النوع وارتقاء الجمعيات البشرية - قلت هذه شهوات لها مبادئها الادبية الصحيحة وقبورها

الشرعية الاجتماعية الرجيحة مما لا غبار عليه وإنما اللوم والتثريب موجه الى اتباع الشهوات الفاسدة ، الشهوات الشائنة المحرمة التي تفسد حال الاجتماع البشري وتؤدي الى أشأم النتائج فيه شخصياً وعمومياً فهي نالبة الشرف نالمة الصيت وتنتهي غالباً باكساب الجسم أحد الامراض القتالة والعمل التي لا يرجي شفاؤها فتم البلوى ويتناول السقم الذراري على حد قول ابي العلاء المعري

هذا ما جناه ابي علي وما جنبت على أحد

فتكون الجناية مضاعفة والوزر أمام الناموس الادبي والوجدان الانساني والهيئة الاجتماعية عظيماً كبيراً ، وهناك في مداواة حب الشهوات والجنوح اليها كثير من الوسائل المفيدة والعلاجات الناجعة بعد توسيط الارادة الصادقة فتستبدل من ثم ردى الشهوات بحميلها ويستعاض عن ثقلها بخفيفها والعامل من تحمل أخف الضررين ولهذا جاء في اقوال الفيلسوف روسو «انه لن يتغلب على الشهوات الا بمعارضتها ببعضها ببعض» فاذا كان من عادتك وبعبارة أخرى من كبير غوايتك الميل الى قضاء سهراتك في أمكنة القصف واللهو ومعاقرة بنت الحان مع اخوان ذوي بهجة و«حظوظ» فاستبدل ذلك بغشيان اما كن التمثيل وحفلات الموسيقى أو اما كن المطالعة أو أندية الفنون الجميلة ، واذا كان من كبير شهواتك حب الاشتغال العقلي وكثرة الدرس والمطالعة فاستكثر من الرياضة في الفياض والرياض واستعمل الالعب اللطيفة المسلية وزيارة المتاحف والحدائق وأنت يسري عنك ولا ريب داؤك وفاسد ميلك وشغف نفسك لان الاعتدال

في مثل هذه الاحوال أيضاً مطلوب والتوسط في كل شيء محبوب وفيد بشرطه الآنف في حد الفضيلة

ومن شر تلك الشهوات لعب « الميسر أو القمار » ذلك الذي وجد في المجتمعات البشرية من قديم الزمان وقد شبهه بعض العلماء في اضاءة الاموال على الناس « بهوة سحيفة لا قرار لها ولا حد » فالرجل الذي ينغمس في شر لعب القمار وآفة هذا الميسر مهما كان نوعه يكون فاقداً ابداً الحكمة وغير عامل بالشرائع ولا مصغ للوجدان ومحروم من الادب النفسي ، ان الانسان الذي يضيع ماله هباءً منثوراً في القمار وهو المسلوب العقل الفائد الاحساس والشعور وحسن الارادة والاذواق مهما كانت حيثيته الوجودية في هذا العالم وكثيراً ما ينتهي حاله الى الفقر ويؤدي به الحال الى الانتحار واعدام نفسه تخلصاً مما أوقعته فيه شهوته الشيطانية بعد أن يكون قد اعدم ثروته وافقر عائلته وهي نتيجة غاية في الحساسة والدناءة وسفالة النفوس وانحطاطها ، وهناك ما يقرب من هذا القمار واعني به المضاربة تلك التي دخلت بلادنا وفشا فيها داؤها حديثاً وكم سمعنا بما سعتت « المضاربات » في القطن أو الاوراق المالية من ظهور واصابت من مقاتل عندنا لالسبب آخر سوى غرور النفس وطمع الافئدة ولقد أحسنت الحكومة صنعاً فيما قررت مؤخراً وصادق عليه مؤتمر تنقيح القوانين للمحكمة المختلطة الدولي من جعل البورصة تحت رقابة الحكومة وشبه ادارتها والسماسة تحت ملاحظتها .

وواجب الانسان نحو ذاته كما يقضي عليه بوقايتها من سيئ الشهوات

والآفات الاجتماعية الدقيقة التي قد تسرق النفوس يقضي عليه من جهة أخرى بأن يتطاب لها أحسن أنواع الغذاء واللباس والسكنى بنسبة حاله وأن يراعى نظافة بدنه ولباسه ومنزله وأن يتروض ويكثر من كل ما يقويه وينمي أجزاء جسمه حتى لا يقع في الاسقام والأمراض وليس في هذا كله ما يوجب التأنق أو السرف والتبذير في المأكول والملبوس إذ أمثال هذه الأمور وإن صحبت أحوال الحضارة ورفاهيتها لكنها ليست لحسن حظ الإنسانية مما يجعل ذلك المتنم التأنق في لباسه وفرشه ومأكله أسعد حالاً غالباً في صحته من ذلك الفقير أو المتوسط الذي يراعى شؤونه الحيوية بحسب قواعدها الطبيعية وعلى قدر حاله إن اضطراراً أو اختياراً، وإذا كان المال قوة فمن الضروري لكل إنسان يعرف واجبه نحو ذاته أن يدخر شيئاً منه للمستقبل على أن مما يؤسف عليه أن قومنا المصريين ليس فيهم هذه الملكة المفيدة ملكة الادخار الضرورية فمع تقدم البلاد المالى وعظم حركتها الاقتصادية ترى الفلاح متى باع محصوله لم يعمل غالباً إلا حساب ما عليه من الأموال والديون والباقي كثيراً ما يبدده في مشتري « اكسية ومصوغات » له ولاهل منزله، والصانع الفقير حاله اتعس من ذلك إذ أنه يأخذ أجرته الضئيلة فينفقها كلها وغالباً يكون ذلك في « السخافات » ثم هو عند العوز تراه يرهن متاع بيته الحقير عند أولئك الناس الذين لا رحمة ولا شفقة ولا مراعاة للقوانين عندهم فيقرضونه المائة قرش بسعر خمسين أو أكثر وهذا واضرا به الكثيرة من حالنا مما يخالف مبدأ الحياة الصحيحة وبعبارة أخرى واجب الإنسان في هذا العصر نحو ذاته وما ينظر

فيه الى مصلحته التي تقضي عليه بحسن التدبير وعدم التبذير في أمر العيش حتى يكون هناك ولو الشيء القليل من المال مدخراً لوقت العوز وحين الحاجة .
وكما انه يطلب هذا من الانسان لبقاء ذاته وحفظ حياته الى أجله المحتوم فليس له لاي سبب كان ان « يقتل نفسه » تلك الحال المرضية السيئة من الانتحار التي توجد في افراد كثير من الامم الغربية عند اليأس من أمر الحياة لمرض أو فقر أو عشق تملك الفؤاد فان الانتحار أي اعدام الانسان نفسه ليس من حق الانسان نحو ذاته إذ لا يملكها بحقها إلا هيئته الاجتماعية ثم الله تعالى الذي اليه يرجع الامر كله .



وهذا الواجب نحو الذات في الامور المادية للجسم يستلزم أيضاً تحسين أمر النفس وقوى العقل وتثقيفه بأنواع العلوم والمعارف الضرورية حتى تجدد النفس أو الروح غذاءها الحق ولذاتها الصحيحة التي تتوق اليها بطبيعتها العالية لانا اذا اعتنينا بأمر البدن فذلك لأنه ظرف نفسنا وهذه يجب ان توفي حقوقها وتقوى ارادتها الرشيدة حتى تحكم على سائر الشهوات البدنية حكمها الصحيح فتضحي خادمة محكومة للنفس والعقل لا متغلبة عاصية جامحة جموح الدواب

ولا مشاحة في ان العقل يتطلب في تربيته وتثقيفه عناية كبيرة هو خليف بها لشرفه وتثريته لنا عن باقي جنس الحيوان ولانه مصدر صناعاتنا ومعارفنا وعلومنا وفنوننا مما هو سبب كل كمال وكل تمدن ورقى الانسان وجميعاته وحمايتهم من العوادي والشور فمن العقل ومعلوماته تصدر مسرات

حياتنا وحياة قلوبنا وشمم نفوسنا وتنقيتنا عن الحقيقة ونشدها على الدوام ،
فالتعلم والدرس بصرف النظر عن تفصيل نتائجه الاجتماعية الاخرى هو
الذي يمنحنا تلك المزية الكريمة وانه هو العلاج الناجع والدواء الشافي للمجهز
المهيئ بين أيدينا في جميع الاحوال والظروف الممكنة في الحياة فيلزمنا أبداً
ان نجتهد للظفر بالحقائق وتجنب الاغاليط والالوهام وتصحيحها والعدول
عنها اذا أوقعتنا فيها المجريات

بماذا نحصل على امثال هذه النتائج والفوائد العظيمة من تربية عقولنا ؟
انا نحصل على ذلك ولا ريب اولاً بمعرفة ذاتنا وقيمتها والتدرج من ثم في
توسيط وجداننا المربي لاستكناه قابلياتنا وأذواقنا ومعارفنا وعلل أحكامنا
وأسبابها وتصحيح اغلاطنا ، واول صورة من صور احترام الحقيقة التي
نستفيدها انما تكون باخلاص لذاتنا فلا نعتقد البراءة من العيوب في
نظرنا وان لانجعل تلك السفسطات والمغالطات والمكابرات التي تخرجنا
عن حد القانون الادبي والشروط الادبية العامة مالكة نفوسنا متشربة بها
خواطرننا انا بهذا الفحص والتدقيق في ذاتنا نجعل وجداناتنا وضماثرنا (طيبة)
خيرة نقية وبعبارة أخرى حسنة الاحكام صائبة السهام وانا بهذا لنحاشي
نفوسنا الوقوع في الكبر والعناد والصلف تلك الخصال التي تصحب عادة
الجهل ، فادعاء معرفة كل شيء وجهل كل شيء سيان في انهما علامة ضعف
العقل او نقص ثقفه وتهذيبه ، وكل فكير مربي وذوق سليم يعرف الحق
حقاً متى ما حكم به العقل وقال به واما ما فيه شكوك وريب من القضايا

والاراء فلن يحكم بها إلا بعد الفحص والتمحيص الدقيق مما هو نتيجة تربية العقل تربية صحيحة

ثم ان ثاني الامور التي تهمننا معرفتها مما نحصل عليه من تربية العقل على النمط الآنف — اذ مما قد أسئ فهمه انما هو اعتقاد انه يجب حشو العقل نظرياً بكل ما هو صعب أو بعيد منال الفائدة وقد لا تقضى به الضرورة العملية مما يمكن تسميته عند غير أهله (بالاسراف العلمي) مع اطالة زمن الدراسة فيه بلا جدوى ولا طائل يعود نفعه حقيقة علينا أو على غيرنا من ابناء الهيئة اولى يكون لنا فيه الافتخار على الناس حتى يشار الى صاحبه بالبنان او يخال به باطلاً على الاقران — هو اولا معرفة ما به يتوصل الى تسهيل سبل الحياة الادبية على الانسان ، هو كل ما يعد خيراً للعمل به وكل ما يعرف بانه شر لنجنبه ، هو القانون الادبي الذي نعرف به ما يوجب سعادة الحياة وشرفها في الهيئة وما يجلب الخزي والعار وانتقاص القدر فيها ، هو أدب السلوك ، هو آخراً معرفة الواجبات نحو الذات ونحو العالم بأسره . هذا هو اول ما ينبغي القيام بمعرفته بعد تصحيح او تربية الوجدان لتصفو به موارد الحياة ومشاربها ثم يردف ذلك او يصحب بمعرفة شيء من الشريعة الوضعية لضرورته في معرفة العلاقات والارتباطات التي ترتبط بها رسمياً مع بني هيئتنا ثم يأتي بعد ذلك دور آداب اللغة والتاريخ ثم المعارف الضرورية والفنون الجميلة والآداب المستظرفة فكل هذا بامتزاجه بعضه ببعض في ذاكرتنا مما يعطى عقولنا القوة وينمخها الخير واللذة التي تفوق كل لذة غيرانه يجب على كل حال الاعتدال والتوسط في مداومة العلم لرجل

الهيئة المترشح للمهن والصنائع العاملة في تقدم الامة وكسب اثرة في
الاكثر منه فضلاً عن ملال النفوس وتعبها وكلال العقول ونصبها
التعويق والتعطيل في امر المهن الضرورية فيجب ان يؤخذ في تربية العقول
لرجل الامة بالمقدار المناسب وله بعد ذلك شأنه في كل أدوار حياته ، وهناك
في أدب الذات أدب جليل وهو ان لا نضن بما نعرف على بني هيتنا لان
العلم ككل المكتشفات والمخترعات حق يورث للامم نفعه ونفر لصاحبه
يؤثر عنه في كتمان فضلاً عن حرمان نفوس الامة منه لتنتفع به خمول
للفؤوس الضانة به وأحسنه ما أدى ببساطة وسهولة وجزالة مع الاخلاص
والنفكيه حتى لا يكون ثم ملال ولا سامة ولقد وجد في هذا العصر خير
وسيلة لنشر العلم والآداب والمعارف اعنى الجرائد والمجلات وانتشار الطباعة
ومما يحسن التنبيه عليه في ختام هذا الفصل من واجب الانسان
نحو ذاته امر تربية الاحساسات الكريمة بالاعتدال كما سلف في امر
الشهوات الطبيعية من حيث المأكل والملبس الى غير ذلك ثم محبة الحقيقة
واخير والفضيلة والجمال وكذا العفة والترفع والتصون وحسن الاختيار مع
عدم الاسراف وذلك بزيارة المتاحف والغياض والرياض مما يغذى تلك
الاحساسات وحضور الحفلات التمثيلية والموسيقية والسياحة والرياضة
وتعشق بعض الالاب الجميلة فكل هذا مفيد ولاريب في تربية الاذواق
وبعبارة أخرى انه لا وسيلة اليها إلا به

وهناك واجب عظيم بالنظر لحق الذات وهو تربية الارادة الصحيحة
وشجاعة النفس الادبية في نفوسنا غير ان في هذه امور دقيقة كما تقدم

في تربية العقل وهزاله في التعنت والعناد وتصلب الرأي ينبغي كما سلف ان يلتفت اليها ليدراً عن النفس عند ارادة تربية الارادة كل ما لا يجعلها حازمة ثابتة تتبع الحق وتقوله ولو على نفسها وليس أحسن في هذا من تربية ملكة الشجاعة الادبية في نفوسنا .

واحترام الذات والتزام كل ما يوجب احترامها عند الغير باتباع احسن الآداب وانتهاج خير السبل في الامور الاجتماعية امر واجب في أدب المرء وواجبه نحو ذاته لان كل ما يبدو منه مشيناً له في كلامه او زيه او حركاته او مخالفة بني جنسه او خشونة طباعه او شراسة خلقه ينقص من قدره ويحط من منزلته بقدر ما عنده من تلك الرذائل . هما كانت حيثيته فالتخنت لارجال امر قبيح والسفاهة والوقاحة من شر ما جنت النفوس على ذواتها بها وحسن المعاشرة مما يجلب المحبة والاحترام في الهيئة وحسن الخلق في ادب السلوك اعظم ما يأسر النفوس ويملك القلوب فاختره ولا تختار عليه .

﴿ الفصل السابع ﴾

(واجبات الزوجين)

أمر الزواج الطبيعي والشرعي - أمر الواحدة وتعدد الزوجات - الطلاق
نظر الفلاسفة وغيرهم الى الزواج وحاله المحموده - آداب الزوجين وواجباتهما
الامانة - الثقة - الاحترام - التعاون والتساعد في الامور المعاشية - على الرجل
ادارة الاعمال الجسمية الصعبة - حماية الزوجة والعائلة - سلطة الرجال - واجبات
المرأة اخصيصه بهادير المنزل - الوداعة والطاعة .

انه لكي يحفظ نوع الانسان ويبقى وتعمر هذه الارض على اكل وجهه
اختاره الخالق سبحانه وتعالى هدى الناس الى الزواج وان اختلفت كفياته
بحسب عادات الامم وتقاليده الشعوب منذ القدم والشرائع التي اتيت لهم
وعملوا بها في الشؤون الاجتماعية متدرجين في هذا الزواج من شأنه الطبيعي
الى حالته الشرعية المفيدة الراقية ، ولست هنا في مقام تعداد فوائد الزواج
ومنافعه في الهيئات الاجتماعية ولا أنا باحث في اختلافه عند الشعوب
منذ ان تزوج « ابونا آدم امنا حواء » ذلك الزواج الطبيعي الشرعي
البسيط الذي أمرها الله به أو خلقهما من أجله لعمار الارض بنسلهما
وارتبطا به ذلك الارتباط الذي جعلهما كأنهما انسان واحد ليصلح من
شأنهما وشأن ذرائعهما من بعدهما على ظهر هذه الكرة

كذلك لست بداخل في أمر المقارنة بين مختلف نظر الشرائع في
هذا الزواج من حيث الاقتصار على الواحدة او ذلك النظر البعيد في أباحة
تعدد الزوجات بقيوده من القدرة أو امر الطلاق وعدمه أو ذلك الحال
الذي بلغ اليه رأي بعض الغربيين لدرجة تقدم النساء في أمر يكا طالبات

الرجوع الى ما يقرب من زواج « المتعة أو الزواج » التجريبي » لا اختبار اخلاق الزوج قبل القيام بعقد الزواج الرسمي حتى لا تتخذه على زعمهم تلك الامور التي كثيراً ما تكدر صفاءه وتنتهي بالمرق والكره والافتراق والطلاق مما اوجدت له الشرائع الاوروبية الآن أصولاً وإن خالفت التقاليد الدينية المسيحية ولكن أوجبها الضرورة التي نظر اليها في الشريعة الاسلامية بالنظر الى شيوعها عند الامم والاقوام الشرقية العريقة في اختبار أحوال الاجتماع البشري وعمله وما يتباب النفوس النزاعة

الزواج أمر ينظر اليه الفلاسفة الاخلاقيون بصفة كونه أمراً طبيعياً من شأنه اقتران الجنسين الجنس القوي والجنس اللطيف وينظر اليه المتشرعون بصفته عقد مدني بين اثنين ، وينظر اليه اهل الاديان كسنة أو عمل مقدس ، ويراه الاجتماعيون والاقتصاديون شأنًا انسانيًا كريماً وحادثاً اجتماعياً عظيماً من ورائه اكثار النسل وحفظ النوع وتوفير اسباب الراحة وجلب الهناء للعائلات والغبطة والسعادة بتنظيم وتدير أمر البيوت

واذا كان الزواج بهذا القدر العظيم في نظر أرباب العلوم البشرية المختلفة فلماذا وجب أن تكون له آداب وأحوال جلية من أهم ما ينبغي أن نكون عليه في حياتنا الادبية طلباً للسعادة فيها ، وهذه الآداب أو الواجبات الناتجة عن الزواج والمشروطة له إما عامة تم الزوجين وتشمل القرينين معاً وإما خاصة أي تخص كل واحد منهما على حدة بازاء الآخر في (شركتهما الادبية)

فالواجبات المشتركة العامة بينهما والمطلوبة من كليهما على حد سواء

من أهمها (الأمانة) التي هي روح الزواج وعماده وأُس السعادة النفسية والراحة العائلية لأن عقد الزواج ما وُجدَ ما أُحِلَّ به إلا لصرف النفس وتوجيه العزم الى أمره الطبيعي بمقتضى القانون الادبي فكل خيانة تصدر من احد الزوجين تكون شر خروج على هذا القانون تفسد معه حال الزواج وحال الاجتماع ، فالزنى مفسدة اجتماعية ليس وراءه مفسدة ، مفسدة تحط في نظر القانون الادبي بالنفس وتفسد النسل وتشين حال الزناة وتحول الهناء والسعادة الى تعب ونصب وشقاء وتجعل آخر الأمر العائلات والأسر على أشد وأقبح ما يكون من تنقيص العيش وتكدير صفاء وارتبائه .

والامانة كما تطلب من الزوجين في العرض وعفة النفوس تطلب كذلك في كل الشؤون العائلية المطلوبة من الزوجين على حد سواء ومن تلك الواجبات المشتركة « الثقة » وهي التي توجب ولا ريب راحة القلوب واطمئنان الخواطر وجلب انواع المسرات في العائلة بما يفضي به الزوجان الى بعضهما والبعض من الشؤون ويتمان بشخصيهما في كل الاعمال المطلوبة منهما ولا يكتمان بعضهما بعضاً حديثاً أو امراً هاما الا ما كان من مثل اسرار المهنة فالطبيب والقبالة مثلاً لا ينبغي لهما ان يبوحا بما اودعا من سر لزوجيهما وقس على ذلك القضاة ونحوهم أما ما عدا هذا مما يوجب النفع أو يكون فيه الاسترشاد ولا يقضي بالضرر والتضرر فلا بأس به ومن أعظم ما يكون في الباب مطارحة الافكار والاسترشاد والارشاد للمرأة خصوصاً فيما يفيدها في شؤونها وللرجل فيما قد يشجعه أو يؤاسيه

ويسليه في عمله وتعبه ونصبه لان عدم الاكتراث يوجب ضياع الثقة بل هو شر من ذلك لانه يجرح الاحساسات ويفضي الى البغضاء والكراهة وجملة القول انه يجب على الزوجين ان يجتهدا في جلب الثقة الى نفسيهما ويمطفا ويشفقا على بعضهما بعضا لما في ذلك من فائدة جلب المودة وصفاء القلوب المثمر أجل الثمر في ارتباطهما ذلك الارتباط الوثيق في الحياة

والثقة لا تمنع البتة ذلك الأمر المحبوب اعني به « الاحترام » والتوقير بين الزوجين بعضهما لبعض بل هو على الضد من ذلك قد يزيد معها كما يزيد في المحبة والارتباط والالفة وليس هناك في الزواج اردأ مما هو شائع من الخصام والشتام والشجار وعدم التوقير للرجل أو احترام المرأة فان كل هذا ليس في شيء من الادب والكمال العائلي لانه إذا كان السبب والشجار في الحياة الاجتماعية الخارجية من أقبح ما يتصف به أمرؤ وتستردل وتمقت من أجله أهل السفاهة والبذاءة فليس هو بالاولى الا من شر ما يجلب الشقاق والنفور وتغيب العيش وجر البغضاء والاحتقار في العائلات التي قوامها الصفاء والراحة والهناء وهذه وسيلتها الاحترام وحسن الادب لعظم الارتباط ولان في كثرة الخصام واللجاج أقبح القدوة السيئة للذرائع والاولاد وتعود ألسنتهم البذاءة والسباب ولنا فيما نسمع ونشاهد من أطفال الطبقات النازلة من استعمال الفاظ السباب البذيئة والسفاهات القبيحة التي يسمعونها ولا ريب من ذويهم شر مثال في استحكام هذه العادات المستردلة في عائلات جمهور سكان المدن عندنا فتجنب هذه الامور المستهجنة التي قد تشور نائرتها لاتفه الاسباب ويؤجج نارها الجهل المستحكم فتقوم

حربها بين الأزواج من أهم الواجبات المفروضة على الزوجين في الهيئة الاجتماعية لفائدتهما وفائدة أولادهما وما التعاون على الاحترام والتزام خطة التوفير والتيقظ لعدم إسماع الأولاد الالفاظ القبيحة والكلمات البذيئة الا محمداً العائلات المصرية المترتبة ومفخرة الامم المتأخرة المترقية في كل طبقاتها والافشت العدوى وعمت البلوى كما نشاهده عندنا ونأسف له ونتالم كلنا منه لشعورنا بضرره فينا من كل جانب

ومما هو مطلوب من تكلم الواجبات والآداب المتبادلة أي المتناولة لكل من الزوج والزوجة التعاون والتساعد في الامور المعاشية والشؤون الاجتماعية الحيوية بقدر الطاقة لانه وإن كانت امور النفقة البيتية من واجبات الزوج الا ان الادب والذوق المصري يقضي على الزوجة اذا كان لها ثم مندوحة من ذلك باعانة زوجها في تكثير وسائل المعيشة وتغزير موارد الثروة عليهما إذ ذلك يعد اقتصادياً من كبير مصلحتهما وفائدة ذرائعهما ما دام هنالك ذلك الارتباط الوثيق العرى والتساوي في أمر الأولاد ثم تلك المحبة وذلك الاخلاص المتبادل ، وليس الامر قاصراً على المسائل المالية بل التعاون والتساعد مطلوب أيضاً بينهما من الجانب الادبي والعقلي وليس أقبح مما تعودته النساء عندنا — ولا أقول لنقص عقلمن بل لرداءة تربيتهم — من عدم الاكتراث لتلك الامور او الافراط فيها لدرجة ترك الحبل على الغارب للأزواج يتصرفون في شؤونهما كيف شاء وشاءت لهم الاهواء مما يجلب اعظم الضرر اذا كان الزوج سفيهاً أو طماعاً مغتالاً فالمطلوب من المرأة المصرية ان تكون ذات شأن في النظر الى معيشة بيتها وتدير ثروة

زوجها وثروتها معه وكم من امرأة في الغرب كانت أعظم معين لزوجها في إدارة أعماله المعاشية وتكوين ثروته العائلية لا بالدخول في دقائق مهنته او التصدي لأمور حرفته بل بالامداد في الرأي والارشاد بالعقل والتيقظ والمراقبة وضبط الامور الحسابية لهما مما يحتاج ولا ريب في هذا العصر عصر الجهاد الحيوي الصحيح الى تربية الفتيات تربية تؤهلن لتدبير امور الحياة الجوهرية كالفتيان سواء بسواء على أن في صرف عقول الفتاة الى أمثال ذلك في التربية العامة ما يجعلها في الواقع غير مشغولة ولا صارفة كل همها الى أمر الزينة والتبرج ومحبة الازياء الى درجة الافراط المزرى لأن من يصرف ذهنه الى ما يكسب المال والجاه والمحمدة في الحياة تنثني شهواته عن ذلك ويقل التفاته الى تلك السفاسف والهذيان فتى كان أم فتاة والخلاصة ان التعاون والتكاتف بين الزوجين في الشؤون الحيوية وأمورهما العامة مطلوب منهما جميعاً خصوصاً في هذا العصر لمصلحتهما الذاتية اجتماعياً على اكمل وجه تتطلبه الحياة

وانه لئن كان هذا التعاون مطلوباً أدبياً من الزوجين معاً في التساعد والتعاقد والامداد المادي والادبي في الامور المعاشية الا ان مما يقضي به واجب الادب أيضاً مراعاة لحق القوة هو أن يكون الرجل وحده المدبر لتلك الاعمال الخارجية المتصدر للشغل الظاهري فيها بنفسه لان من واجبات الزوج الخصيصة به والمبنية على مبدأ فضل الرجل في العمل وميزته في القوة الحسية والمعنوية ان صار في الحقيقة صاحب هذه المهمة على كل حال ما عدا الشؤون البيتية المتعلقة بالمرأة ربة المنزل ، فالرجل هو الذي عليه

السمي في ادارة الاعمال والاشغال وهي مسؤولة منه ملزمة به ، وعمل المرأة في المعاونة المطلوبة قاصر على المساعدة والارشاد والمراقبة الى اشباه ذلك فوق ما لها من وظيفتها البيتية فكأن المرأة تعمل في تلك الشؤون من وراء حجاب والرجل هو الذي عليه الظهور في ميدان الجهاد في الاعمال وادارة كبير الاشغال لجلده وصبره ، وليس هذا بالذي يجعل الرجل شبه « السيد المطلق » المتصرف في الشؤون كيفما شاء وشاء هواه بل هو فقط المدير « لتلك الشركة العائلية » التي ادارتها مسندة اليه بالاختيار ولكن للشريك الآخر اي المرأة عمله ووظيفته العظيمة من حيث ادارة البيت والاشراف فوق ذلك على المصاحبة العامة المشتركة بينهما

ومن واجبات الزوج الخصيصه به حماية زوجته وحى بيته من كل ما يوذى او يضر بهما حساً ومعنى ، فلضمان راحته وشرف عائلته ينبغى ان يكون الزوج المرشد الامين والناصح المخلص والمربي الكريم والحامى العظيم للحريم وهاته الحماية قد تقتضى بالنسبة لاحوال الاجتماع ليس فقط الذود عن المرأة وحياتها في ساعة الخطر مما صار قليلاً شأنه لكفالة النظام الاجتماعي لهما جميعاً به ولكنه يقتضى بالاكتر ذلك الامر الدقيق المعنوي من صيانتها من كل ما يثلم الصيت ويخدش الشرف فهو يجب عليه ان يحميها من الجهل اذا كانت جاهلة ، يحميها من الافكار النسائية العاطلة التي تسرق طباعها وتختلس وجدانها مما قد يوقعها فيه إما حكم السن او البيئة او ضعف التربية وهو بذلك يكون حامى أئمن جوهره نفيسة في قرينته أغنى الفضيلة وشرف النفس ورفعة القدر ، ثم هو يجب عليه من جهة

أخرى اذا كانت تسمح لها به قواها ومكاتها المترية ان يشركها في أعماله وأشغاله وأرباحه غير مخصص بها من العمل الا اللطيف الخفيف غير فائته انه يعامل نفساً عزيزة عليه ولها ميولها ورغائبها وهاته الميول وتلك الرغائب ينبئ له في حمايته لامراته ان يجتهد في جعلها على نظام وترتيب ذوق يناسب حالها ولانه بوجود ذلك التوافق في الاذواق تتم له السعادة التي تشاهد في كرائم العائلات والبيوت المترية

وامم الحقوق التي للرجل ترجع في الغالب الى ما له من حق السلطة الزوجية تلك السلطة التي اكسبتها له يد الطبيعة بامتياز خلقه وقوة بنيته ثم عظم سمعه وكده ، على ان نساء الغرب الآن قد بدأن يطلبن مساواتهن بالرجال في الحقوق الوطنية بناء على ان هذه الميزة في الجسم قد صارت لغواً حيال النظمات التي تقضي بالمساواة وكون الكفاءة الآن قد صارت مستندة على الامور المعنوية وهن — وعددهن نصف عدد الامم — قد يساوين فيها على بنوع ما الرجال على انهن لن ينلن كل بنيتهن في ذلك بل لن تزال السلطة والحقوق العامة من حق الرجال بحسب العرف والشرع^(١) وانه للحق والصواب لا اعتبارات دقيقة غير ان هذه السلطة التي للرجال لا تخولهم البتة العبث بحقوق النساء ولا استعمالها قط كما كانت تستعمل قديماً سلطة الاسياد على الارقاء بل حقهم فيها تقيده الواجبات الكثيرة فلا ضرب ولا اذية ولا شتم ولا خشونة في المعاملة وانما

(١) نالت النساء في امريكا وبعض بلاد اوروبا هذه الحقوق ولم تزل النساء في

انكلترا يسعين لنوالها هناك اه مؤلف

هذه السلطة الممنوحة للرجال على النساء تنحصر الآن أدبياً فقط في بذل العناية بكل لطف ولين في تمشية الامور بحسب الاصول المعهودة والمصلحة المطلوبة وبعبارة أخرى تنحصر في جعل المرأة تقوم بواجباتها خير قيام بالتي هي أحسن .

وواجبات المرأة الخصيصه بها — ومرجعها الى مبدأ كون المرأة ضعيفة وعرضه لامور الحمل والولادة — تنحصر في ملازمة البيت لانها لما يعتورها من الضعف من تلك الامور الطبيعية لا تتحمل طویل المشي او السعي ولا الاعمال الشاقة الصعبة عادة حياء وقر الحمل والولادة مما هو احد الاسباب العظيمة لعدم نواهن تلك الحقوق العامة — فكل هذا وأمثاله (وقد جعل مشاهير الكتاب في فرنسا الآن ينددون من أجله بالنظام الاجتماعى عندهم الذي اضطر كثيراً من النساء الى الاعمال الشاقة هناك حتى في حال الحمل وعقب الولادة مباشرة الامر الذى يخالف الرحمة والشفقة) جعل واجبها قاصراً فى الغالب على ان تكون « ربة البيت » وجعل فى عنقها واجباتها المشتقة من ذلك اي تدبير المنزل وادارة مهامه كلها وهو لعمري أحسن بل أليق عمل بالمرأة يجدر بها ان تحسن القيام به والزعامه فيه على أكمل وجه يناسب حال العائلة فالرجل عليه ان يسعى ويكسب وعلى المرأة ان تهئ البيت بما يجلب لزوجها فيه الراحة والهناء لينشط عقله ويقوى بدنه على تحمل وقر الجهاد فى اعماله الشاقة جهاداً فى سبيل حياتهما

وتدبير المنزل عملية هامة فى حد ذاتها وشأن دقيق لا قبل للرجل

به بل لا سبيل لان يتفرغ له او يقوم به كما تحسن القيام به النساء عادة ،
 واول ما يطلب فيه ان تكون المرأة « مدبرة » ، وهذا التدبير لا يقتضي فقط
 التوفير على الزوج او الاقتصاد في المصروف بل هو يستلزم كذلك الترتيب
 والتنسيق والنظافة واللطافة الذوقية وحسن الادارة في شؤون المنزل
 المعاشية مما يمكن تشبيهه حال البيت معه بمملكة المرأة « ملكتها » وخلق
 بكل ملكة وسلطانة على عرشها ، ان تصرف كل حذق وظلها مهارة عقلية
 وأدبية ليسعد حال كل من تظله سماء المملكة وتقبط الرعية في حالها ،
 ومن أكرم تلك الواجبات الخصيصه بالزوجة « الوداعة » والطاعة
 لامر الزوج بلا خوف ولا رهبة وسماع كل أوامره ونصائحه وتنفيذها على
 اكمل وجه يرضاه وارشاده الى مواقع الخطأ منها بكل لطف فليكن
 للعائلات المصرية على اختلاف نحلها نصيب من تلكم الآداب فلقد بلغ
 سبل مساوي الامور العائلية عندنا الزبى وجاوز الحزام الطبيين .

﴿ الفصل الثامن ﴾

(واجبات القرابة والصداقة)

أسباب واجبات الابوين — تنمية قوى الاولاد — أدوار هذه الواجبات —
 القدوة الحسنة العملية — السلطة الابوية — لا ينبغي تفضيل بعض الاولاد على
 بعض — محبة الوالدين والواجبات نحوهما — فئات الواجبات التي على الاولاد
 واجبات القرابة والنسب — الصداقة — اختيار الاصدقاء — حقوق الصداقة
 وواجباتها .

ان واجبات الابوين لاولادها آتية أولاً من تلك المسؤولية
 التي حمالا وقرها في تخليف الاولاد واظهارها الذرية الى عالم الوجود

وتحميلها اعباء الحياة وكل تكاليفها الشاقة واعطائها اكثر ما ورثنا من صحة
او سقم او صفات و اخلاق حميدة كانت ام قبيحة ، ثم هي ترجع من جهة
ثانية الى طول زمن الطفولة لتلك الاغراس الانسانية التي نغرسها بأيدينا
وعظم مدة حداثه الآدميين وما تقتضي من الحضانه وتحتاج اليه من التربية
الدقيقة الى ان يبلغ الولد سن الرشد والسعي والعمل الاستقلالي .

وأول مفروض من تلسم الواجبات على الوالدين — وقد القت يد
العناية الصمدانية في قلب الوالدين أرق العواطف وأكمل أنواع الحنان
مساعدة لهما في ذلك — انما هو القيام بتنمية جسم الولد وعقله وصحة بدنه
وأدب نفسه الى ان يبلغ من العمر ما يؤهله لان يتولى شأن نفسه بنفسه
في كل تلك الامور الحيوية الحسية والمعنوية

ولهذه الواجبات ثلاثة ادوار تزيد العناية عناية الابوين فيها وتختلف
بحسب السن والاستعداد أي القابلية في الاولاد ، فالدور الاول دور
الطفولة يجب ان تصرف العناية فيه الى تغذية الطفل على مقتضى أكمل
القواعد المعهودة مما نرى فيه عندنا تسلط الكثير من الامور الخرافية
تسلطاً ياله من تسلط مضر من حيث الرضاعة ولباس الاطفال وتدير
طعامهم وتنظيف أبدانهم وتطبيب اسقامهم ، وكم نشاهد كذلك من
الاحوال الرديئة عند ما يأخذ عقل الطفل يتقدم في الادراك ولسانه يقدر
ان ينطق ببعض الكلمات ويتلفظ ببعض الالفاظ

الدور الثاني دور الحداثه حيث يتبدى الطفل تتربي فيه القوى
والملكات ويأخذ عقله يفتن ويرسخ في ذهنه كل ما يربي عليه ويدرسه

في تعليمه ودراسته ثم ما يعلق بأخلاقه من حال بيئته الادبية ، وفي هذا الدور أمور كثيرة لدينا مهما أجدنا واتقنا حال التعليم والتربية المدرسية فلن تفيد كثيراً مادامت حال البيئة الادبية العائلية والاجتماعية عندنا فيها تلك المعائب الجمة الامر الذي يجب على الوالدين ان يحتاطوا له جهد الطاقة حتى تنصلح حال أولادهم أو تخفف على الأقل وطأة تلك الامراض عنهم ولا تتأصل جرائمها في نفوسهم قياماً بحق الواجبات الابوية في التربية على احسنها وانفعها للذراى والامة التى تجمل في رقبتنا حقها في ذلك

الدور الثالث دور الشباب وبلوغ سن الرشد والرجولة حيث يخفف على نوع ما عبء تلك الشؤون عن كاهل الابوين ويكتفي في امر التربية بالنصح والارشاد بالعقل والبرهان ويسمى لهم في ايجاد المهن والمحترقات التي يؤهلهم لها ما حصلوه من اصول التربية العامة والفنون الخاصة للارتزاق بها على اكل وجه واربحه يكسب المال والشرف واجاه ليقوموا خير قيام بمعيشة انفسهم مستقلين او مساعدين ابويهم كما تشرف في هذا الدور الفتيات اسم ابوين في بيوتهن او بين عائلات ازواجهن، وعلى قدر العناية بالغرس يجنى من الثمر الشهي أيتها الامهات لان للقدوة تأثيرها فاذا كان الابوان يحبان اولادهما حباً جماً فلا يعميها هذا الحب ولا يشغلنها شغله عن اعطاء اولادهما دروس الفضائل والمعاتب البالغات بالقدوة الحسنة العملية في المعاشرات والمحادثات العائلية فان هذا ليفضل فلسفة اعظم الحكماء واعلم العلماء في التربية التي تقدم اليهم على صفحات الكتب او فيما يعلو عليهم في كراريس المدرسة

والسلطة الابوية على الاولاد هي كسلطة الرجال على النساء اي انها لا تخرج ولن تتعدى الحدود المقررة ادبياً وذوقياً في اصول الادب المعصرى من حيث تجنب الحشونة والقسوة من مثل الشتم والضرب والفظاظة بل ينبغي ان تبني المعاملة اي ان يكون استعمال السلطة للتربية على حسب الاستعداد والقابلية في السن بلطف ولين واستعمال العقوبات الخفيفة بحسب ما يترآى من مثل التوبيخ والزجر او الحرمان من المكافآت العائلية او النصيح والارشاد بالوسائل المشوقة والاقوال الكاشفة ثم القدوة الحسنة التي هي ام الباب ، وينبغي للوالدين ان تكون عنايتهما باولادهما على حد سواء بلا تفضيل بينهم في اي شيء اذ التفضيل هنا لا مسوغ له ولا فائدة منه سوى جلب الكراهة والبغضاء والتحاسد بين الاولاد ، وليس في شيء من ذلك التظاهر بالتفضيل المقصود به تحسين حال التربية وتشويق نفوس الاولاد وترغيبهم في المنافسة على الفضائل المطلوبة والشيم المرغوبة ولا سيما اذا كانوا احداثاً صغاراً .

ومحبة الاولاد للوالدين واحترامهم والقيام بكل الواجبات نحوهم كل هذا مبني على مبدأ الاعتراف بالجميل مكافأة لهذا الجميل من الحياة والتربية بما هو جدير به ، وفي الواقع فان كل شيء في الولد مستفاد من ابويه فنعمة الحياة بكل ما استلزمت من خدمة وتعبد وتربية وتثقيف وتطبيب وتعليم مهنة واكساب ثروة وشهرة وجاه كل هذا انما يرجع فضله على والدينا لاهتمامهما بشأنا وعنايتهما الكبرى بنا الى ان بلغنا مبلغ الرجال واستقللنا عنهما بأعمالنا ، فهذا كله ألا يعد القيام بمجازاته ديناً في رقبتنا نحن مدينون به

اليهما ؛ لا جرم انا ملزومون بوفاء هذا الدين المقدس ولن يكون الوفاء الا بالمحبة والبر والاحترام والتوقير للابوين والطاعة لأوامرها والاعانة لهما مهما كان حالنا ، ولقد يقال ان كثيراً من الآباء والامهات قد يسيثون الى الابناء من حيث عدم تربيتهم او توريثهم الاسقام والامراض او الفقر والاضاعة الى اشباه ذلك فهل مثل هؤلاء ينبغي ايضاً ان يقوم اولادهم بحقوقهم الآتفة ؟ الجواب ان الحياة في حد ذاتها نعمة عظيمة ومهما يكن الحال فان آباءنا قد خدمونا بها مهما كانت تكاليفها الشاقة فعلى كل حال لا ينبغي الا القيام بطاعة الوالدين واحترام مقامهما وانا بذلك لنتم ونسعد ادبياً ونكسب احترام المجتمع فوق ذلك .

وكما ان على الوالدين لاولادهم ثلاث فئات من الواجبات فكذلك على الاولاد لآبائهم مثلها بالنسبة الى ادوار التربية الثلاثة ، فواجبات الدور الاول تنحصر بطبعها في الطاعة التامة التي يستلزمها بادئ ذي بدء ضعف الولد وقصر ادراكه ويقتضيها امر التربية والعناية بشأنه كله فهذه ينبغي ان لا يكون فيها سوى الطاعة والخضوع لأوامر الوالدين خضوعاً تاماً نرى ثماره اليانعة في حسن ما ننجي من الفوائد عند اشتداد عودنا ونماء فرعنا والعكس بالعكس .

وتتخصر واجبات الدور الثاني في الطاعة الاختيارية عن عقل وادراك لأوامر ونصائح الوالدين ومطالبهما منا ، ومبدأ هذا الدور من بدء تقدم القوى العاقلة والمدركة في الحدث ومعرفته لعبء المسؤولية وحسن ما في الطاعة والوداعة وقبح ما يجر العناد والتصلب لا سيما وان اكثر ذلك انما

هو في فائدته ومصلحته من حيث التعليم والتربية المدرسية ، فيجب على الناشئ ان يجعل افعاله كلها مبنية على ما يوافق رضا الوالدين وانشراح قلوبهما من سلوكه برضاه واختياره ، بهذا السلوك عند النشء قياماً بالواجبات تنظم لهم كل أحوالهم ويتربون تربية جيدة مبنية على كل امر حسن مرضي من التعود على الطاعة والعمل والشغل بجهد واجتهاد واخلاص فضلاً عن احراز الدرجات العالية من وراء ذلك في التعليم المدرسي والسلوك الحسن والسمعة الجيدة في الحياة العائلية .

أما واجبات الدور الثالث فهي ولا ريب واجبات عالية ، واجبات الشبان ذوي الاعمال والهمم نحو آبائهم وأمهم وهم وهي تنحصر في الوداعة وتبادل الحب وسماع النصيح والارشاد والتوقير والاحترام لهم ثم تكون من جهة ثانية في البر والمساعدة بالمال اذا كان ثم حاجة أو العمل لمصلحتهم بما يجلب كل راحة وهناء وتشريف لهم في حال شيخوتهم جزاءً وفاقاً لما قاموا به وبأشروه بكل نشاط وحب في تربيتنا ونحن صغار ، فكل شاب يوفق الى القيام بتلك الواجبات نحو والديه هو الناجح وكل من يجرمها فليس له الى الفلاح في هذا العالم غالباً من سبيل وكفى بالعقوق عقوق الوالدين خزياً وعاراً تحبط معه كل الاعمال .

ثم ان هناك في العالم تلك الارتباطات العائلية الاخرى من القرابة والنسب وهذه لها أيضاً في رقة الانسان واجبات كواجبات الاخوة نحو بعضهم والبعض وكاحترام الاعمام والاخوال واعتبار أولادهم في درجة الاخوة ، وكالتأدب باكمل الآداب مع الانسباء والاصهار ولعمري الحق ان

روح نظام العائلات وتماسك عصبيتها وراحتها في معاملاتها ليقضي بطبيعة الحال بمراعاة تلك الآداب ولا سيما بين الاخوة فالأخ الأكبر يجب ان يوقر ويحترم كالابوين ويسمع لقوله ونصحه اذا كانت نصحه وارشاده جريا بذلك جديراً بان يصفى اليه وهو عليه لكبر سنه ومقامه تلك الواجبات من الحب والعطف على اخوته الاصغر منه لانه بمنزلة أيهم وكثيراً ما يقوم مقامه في تدبير شؤونهم ، ثم ان في وثام العائلات وعدم تنازعها وشقاقها الذي سببه الاعظم الجهل او التجاهل للآداب العائلية لاجل وأجل ما يجب الراحة والهناء في البيوت والهيئات الاجتماعية ولقد جاء في الحكمة العربية « كل بيت يقسم على نفسه يسقط ناسه » وان الوطن او الهيئة الاجتماعية التي يقل فيها شقاق العائلات وتشاخصها القبيح الشأن لهي الهيئة الكاملة المتماسكة الراقية في سلم الانسانية ودرج الحضارة بالخطى الثابتة والعزم الشديد .



ثم أننا في الهيئة الاجتماعية لا نعيش فقط بعائلاتنا بل نعيش أيضاً بالمشقة والصداقة والمحبة الاخوية مع اناس آخرين من بني هيئتنا وان الصديق المخلص ليعد أحياناً أنفسه ذخيرة لنا ننشد لنسامره ونطارحه الافكار والآراء التي نميل اليها ويميل اليها بحرية واخلاص وادب .
واقدم جعل المبدأ الادبي ان يكون شرف العواطف والمقاصد هو القانون او القاعدة التي يجب ان نبني عليها صداقاتنا واختيارنا للاصدقاء لان الصداقة التي تبنى على غير ما يناسب الاذواق السليمة وحسن الارادات

من حيث توافق الميول والترفع والتصون عن الشهوات الفاسدة والذائل الشائنة ليست من أحوال الصداقة الصحيحة في شيء بل العداوة لتعد أحسن منها وأفضل ثم إن أمثال هذه الصداقات قل إن تدوم لما يتناوب العقول من مختلف الأفكار والآراء والمشارب فالصداقة التي تكون قاعدتها مثل المندامة على بنت الحان أو الميل إلى مغازلة الغيد الحسان أو معاورة حشيشة الدينار أو الاصطفاف حول مائدة لعب القمار فهذه المودات الخاسرة غير الراجحة العداوة خير منها لأنها تنتهي غالباً بأشد أحوال العداوات فضلاً عن كون المبدأ الأدبي في اختيار الأصدقاء ممن لا يكونون متطعنين بالرديلة حتى لا تسرق أخلاقنا من أخلاقهم أمر يقضي علينا بانتقائهم ممن حسنت بالطبع أخلاقهم وتهذبت نفوسهم وسمت أذواقهم واحساساتهم وعلت أفكارهم حتى يكون لنا ما نستفيد منه بصحبتههم ونقتبس من معلوماتهم ومطارحتهم الأفكار مما ينفع كثيراً في مهام الحياة العملية وتجاريبها العديدة وبالجملة فإنه يجب أن نختار الصاحب وننتقي الصديق على نحو ما قال فيثاغورث الحكيم « اختر لصحبتك من تراه أفضل الرجال » على أنك إذا أحببت أن تصاحب الأخيار فابدأ أنت أولاً بأن تتحلى بالأخلاق الفاضلة والطيور على أشكالها تقع

على أنه مهما يكن من حال الصداقة والأصدقاء فإن في عنق الأصدقاء واجبات جمّة ولهم حقوق هامة من أولها الإخلاص في المودة والنصح للصديق في الزلة وإرشاده إلى محاسن الشيم وانتشاله من أحوال رديء العادات ومعرفة حق الصداقة معه في حال اعساره وفقره كما في حال غناه

ويسره ومساعدته ومعاونته على الخروج من أزمات الامور وشدائد الاحوال ومؤآساته وتعزيتة في اشجانه واحزانه وبألجلة فانه ينبغي أن تكون الصداقة وكل مستلزمات وتوابعها متبادلة بين الصديقين بلا تكلف ولا تصنع ولا مواربة بل على قاعدة الحب الاخوي والاخلاص والنصح والتعاون والادب واللفظ والظرف وقل من يجري على هذه القواعد ويجعلها نصب عينيه في صداقته ومعاشرته لآخوانه وآرابه الا ويكون رجل العالم المتمدن وآنسان عين الاصدقاء والآخوان ولقد قال لاروشفوقول في بعض حكمه « أنه لو أقضى أمر الصداقة والمودة من العالم لضعف شأن الهيئة الاجتماعية »

﴿ الفصل التاسع ﴾

(آداب الرؤساء والمرؤوسين)

حكمة تفاضل الاعمال - مسؤولية الرئيس العظيمة - آدب الرياسة - مسألة الاجور والمرتبات - واجبات المرؤوسين وآدابهم - الطاعة ما يجب منها وما لا يجب - حكمة ذلك في شطر المسؤولية - المنفعة الذاتية وحكمها - آداب المهن الحرة .

لقد اقتضى نظام هذا العالم المحكم الصنع أن يكون أبناء الهيئات الاجتماعية البشرية غير متساوين في الاعمال والارزاق ليصلح شأن الاجتماع وتبقى الحاجة ماسة ابدأ الى العمل وهوروح العمران وقطب رحي الرقي الانساني ومن أهم مميزات هذا العمل مهما يكن من الاستقلال ان يكون فيه فاضل ومفضول ورئيس ومرؤوس فمن أجل ذلك وضع في الآداب

الاجتماعية واجبات على الرؤساء والمرؤوسين وحقوق لهم قبل بعضهم والبعض
 لينتظم بواسطة ذلك كله أمر العمل وأمر الحياة الاجتماعية بأكملها
 وحقوق الرؤساء وواجباتهم أية كانت أنواع أعمالهم تنحصر الاولى
 منها في السلطة التي لهم على مرؤوسيهم والثانية في العطف والرفق
 على من تحت أيديهم من العمال لان السلطة هي أول حق لتمشية العمل
 المسند الى الرئيس وهي أمر شرعي ضروري لعظم المسؤولية الملقاة على
 عاتقه فيما يدير من عمل أو ادارة أو تجارة فكل هذا يسئل عنه الرئيس وعما
 فيه من رؤوس الاموال اكثر مما يسئل عنه من تحت يده من العمال والمرؤوسين
 فلهذا وجبت عليهم الطاعة له والالتقياد وحقت له الرياسة والزعامة عليهم وهذه
 السلطة يخلق بكل مع ذلك أن يفهم انها أدبية اي لا ينبغي أن تلبس ثوب
 الخشونة والشدّة وبالتالي أن لا تحول الى ما يوجب هضم حقوق المرؤوسين
 او ان تنقص من شأنهم الادبي الامر الذي يعود با كبر الضرر على العمل
 وعلى الرئيس فاذا ساءت رياسته تحول امر الطاعة بلا ريب الى كراهته
 او عصيانه او عدم حسن القيام بالاعمال ، واذا حسنت اي جرت على
 الاصول المرعية وحسن المعاملة استفاد بقدر ذلك في شأنه كله معهم وكان
 ذلك كأعظم ضمان للنجاح فمن ثم كان من أوجب الواجبات على الرئيس نحو
 مرؤوسيه فيما يقوم به قبلهم من الزعامة انما هو الرعاية لهم والالتفات الى
 ما يحجبهم في العمل واتقانه ويدبث في نفوسهم روح الجِد والاجتهاد والفضيلة
 والتتوير في العمل بالقدوة الحسنة والحنكة وارشادهم بالتّي هي أحسن حتى
 يكتسب امتنانهم وشكرهم وكبير احترامهم وطاعتهم له عن ضمائر نقيه ونيات

خالصة ومحبة لما هم بصدده من العمل

ومما يجب القيام به هنا والعناية بشأنه مسألة الجزاء المالي على الاعمال من الاجور والمرتبات الخ لانه لما كان تبادل الاعمال داخلا في عقود المقاولات بشروطها الادبية فلا جرم انه ان لم يوف العامل حقه من الجزاء والمكافأة قصر بقدر ذلك ونقص فيه كل شأنه وساء العمل ذاته فالذي يجب على الرؤساء هو العناية دائما بامر اجور العمال ومرتبات المستخدمين وصرافها بأوقاتها وحث العمال على حب الاقتصاد والتدبير ثم ايجاد الوسائل المشوقة المرغبة لهم في التوفير وصراف ساعات الفراغ وايام العطلة في كل ما يعود عليهم بالراحة والهناء فضلا عن مكافأة ذوى النشاط والمهارة منهم لاستنهاض الهمم وایجاد الاجتهاد في النفوس في تأدية العمل بالاتقان الذى هو رأسه ولا ريب انه يخلق بالرئيس ان يكون ايضا عطوفا شفوفا فلا يكلف النفوس ما لا تطيق ولا يكثر الا بالقدر اللازم من ساعات العمل على من تحت يديه من العمال والمرؤوسين بحق الوصاية والرعاية الابوية التى له عليهم في معاشهم واعمالهم وكل مهامهم الحيوية الحاضرة منها وما يحتاج اليه الامر في المستقبل وما استعبد الانسان غير الاحسان



تلك هي حقوق ذوى الرياسة في الاعمال وما فى رقابهم من الواجبات نحو مرؤوسيههم ، واما واجبات وحقوق المرؤوسين فقد لوحظ ولا ريب مما تقدم بيانه انها تنحصر بالاكثر فى الطاعة والاخلاص والاحترام للرؤساء

لانه يجب قبل كل شيء على المرؤوس ان يكون مطيعاً موقراً مخلصاً في عمله لمن يتولى الرياسة عليه في الاعمال المطلوبة منه فيما يسمى اليه بها لمعاشه وهذا يكون من أهم مصلحته الذاتية في الحياة لانه بالطاعة والوداعة يكتسب انتظام الشغل وتجويد العمل وبالاحترام للرئيس يحب الرئيس العامل وبالاخلاص تكتسب ثقته وليس في هذا شيء غير لازم في الجهاد على الحياة بل يمكن القول بان ضد هذه الصفات قد يضر ويضيق حظيرة الاعمال في وجوه ذوى المهن والمهترفات المختلفة فروح العمل الطاعة ونجاحه في احترام الرؤساء وكثرة الربح نتيجة النشاط والاتقان والاخلاص. ثم انه ما دامت الامور المطلوب فيها الطاعة للرئيس مما يدخل على نوع ما في دائرة العمل الذي يكون المرء بصددده وانجاحه تحت دائرة النظام الشريف فالطاعة واجبة أدبياً لكن اذا كان هناك ما يخالف أحد موجبيها السالفين فلا طاعة اذن فيما اذا كان يطلب من العامل عملاً مخالفاً بشرفه أو شرف صناعته أو فيه خيانة أو هضماً لحقوق الغير

ومبدأ هذا اننا بالنظر الى النظام الاجتماعي والادب الانساني مشتركون في المسؤولية عن الاعمال التي تؤدي على أيدينا مهما قلت تلك المسؤولية او بعدت عنا بواسطة اسناد الرياسة الى الغير فكل مرؤوس وان يكن يعلم انه مرؤوس لكنه يعلم بل يجب عليه ان يعلم حقه من الشركة في العمل المسند اليه وقد القيت عليه مسؤوليته او تناولته بقدر حصته في العمل مع رئيسه فاذا عمل بما يخالف شعوره بذلك سواء بالنظر الى اهماله او خيانه مع غيره فيه فلا ريب انتقص شأنه وناله منه ما يستحق من حرمان او

قصاص او فقدان ثقة فكانت العاقبة على كل حال وبالاً عليه فمن ثم كان من أهم واجبات العامل في عمله النشاط والاخلاص و « اعطاء الصناعة حقها » وعدم الخيانة في عمله لانه عهد في رقبته تشعر به قبل كل انسان ذمته وروح صناعته .

والمنفعة الذاتية هي التي تحتم على ذوى الاعمال تطلب الصناع الماهرين الامناء وهؤلاء لا يحتاجهم في أمر المعاش الى رؤوس أموالهم من تلك المهن والصناعات لكسب هذا العيش والتماس الارزاق من أشرف وجوهها بواسطتها لذلك لزمهم ان يراعوا أدب « حسن التخيل » فاذا كان الانسان رئيساً في العمل وجب عليه ان يراعي أدب الرياسة وواجباتها واذا كان مرؤوساً فشأن المرؤوس بين آتفاً والتجاح مقرون لكل بالتمسك بادب مهنته



وليس هذا الادب قاصراً على اصحاب الحرف اليدوية والاعمال التجارية والوظائف الحكومية بل هو عام شامل يتناول من وجه اسمي جميع اصحاب المهن والصناعات الحرة كالمعلمين والاطباء والمحامين الخ وان تفرقت على نوع ما فروع الآداب والواجبات المطلوبة منهم ، فالاساتذة والمعلمون يطلب منهم فوق معرفة ما هم بصدده نظرياً من القنون التي يعلمونها ما يطلب منهم من الرفق والهودة الموجهة للطاعة طاعة المتعلم وحسن انتفاعه على اكمل الوجوه والاحوال المتبعة في فن التربية، ويدخل في طائفة المعلمين الصحافيون والكتاب ويطلب منهم ان يخلصوا في الارشاد

وإفادة الحقائق والوضوح والصراحة في الأقوال وتجنب المكابرة في الحق واستعمال السفسطة والا نبذوا وضرب بأقوالهم وسفسطاتهم عرض الحائط والمحامي والطبيب لا يكسبهما ثقة الناس وارتياحهم إليهما سوى مراعاة أدب الصناعة والأمانة والمهارة فأى طبيب وأى محام يريد النجاح الصحيح لا بد له من التأدب في صناعته والاخلاص في عمله والأمانة في معاملته وإن من يتصف بذلك ويشتهر به بين الناس فهو الناجح الظافر ببغيته المحسن في صناعته وإن شوهده ظهور غيره وتفوقه عليه بالنظر الى سرعة ظهور ذوى الجرأة والاقدام وما أجلبها من صفات لازمة تثمر الفلاح متى ما كانت مقرونة بالتضلع والمهارة ثم ما هو أشرف منها من التحلى بالأمانة والاخلاص والادب في الصناعة لفائدة الصناعة

﴿ الفصل العاشر ﴾

(العدالة)

القسم الاول

(احترام الحياة والحرية والصيت)

مبدأ العدالة الاجتماعية — احترام الانسان في اموره الحسية والمعنوية — شأن الحياة — في مواقف الدفاع والحروب — ما أقبح عادة الاخذ بالنار — الامور الوحشية المشاهدة في الانتقامات — حالة رطاع المدن عندنا — امر الحروب — احترام حرية الغير — الرق — الخدمة الالزامية — الحرية العصرية — حرية العمل الرفق باصاغر العمال — احترام الانسان في شرفه وصيته — رذائل الباب — السباب — الغيبة والنميمة — السعاية والوشاية .

الانسان مدني بالطبع وهذه الحال او تلك الصفة له تقتضى على ما شرحه

الفلاسفة اختلاطه ببني جنسه ومعاملتهم معاملة تبني على العقل والحق المؤسس على الادب وهذا هو مبدأ العدالة الادبية التي هي الاصل لقرع النظام العملي وكل الشرائع الوضعية الجارية .

واهم واجب ادبي اجتماعي يقضي به النظام نظام الحياة في العالم بحسب مبدأ هذه العدالة انما هو احترام الانسان بان لا نعمل عملاً يمس أى شخص كان من بني نوعنا بأية اذية حساً ومعنى وانه لواجب ادبي في رقبة كل انسان عاقل تدور على محوره العدالة الانسانية ادبياً وشرعياً وهو يتناول بادئ بدء احترام الانسان في حياته وحرية وشرفه وصيته ثم ثانيا احترام الانسان في فكره وعقيدته وملكيته والوفاء له بالعهود ثم انصافه ومكافاته على ما استحق بمجدارته



فاحترام الانسان في « حياته » أهم ما في الباب لان الحياة محرم اعدامها فאלله تعالى هو الذى وهبها وهو وحده الذى يسلبها الاجساد وكل الشرائع تمنع قتل النفوس تبعا للمبدأ الادبي الذى عليه أكثر الشعوب لان الحياة من أجل النعم وكل ذى حياة فيه جانبه النفعي للحياة الاجتماعية مهما كان حاله ، فالقتل واعدام النفوس جريمة هي فوق الجرائم في نظر الاديان والآداب والشرائع الوضعية مهما كانت اسبابه ودواعيه ومهما كانت كفياته والامور المؤدية اليه فالذى يقتل عن عمد قاتل والذى يضرب انساناً ضرباً مبرحاً وحشياً يقضي على حياته قاتل والذى يسقى انساناً سماً قاتل ما دام هناك القصد والتصميم السيئ أو القسوة الشديدة ويدخل

في باب الاضرار بالحياة أمور التعذيب والارهاق وشدة الضغط على النفوس الى اشباه ذلك مما جعلت الشرائع في جميع الاقطار المتمدنة امره ممنوعاً على الافراد والقصاص فيه موكولاً الى الحكومة وحدها التي تمثل حق الهيئة الاجتماعية في هيئتها القضائية

والقتل والضرب وان كانا ممنوعين منعاً باتاً لكن منهما ما قد يجوز على كره من شريعة الآداب في مواقف من مثل الدفاع عن النفس وفي الحروب والمبارزات ، على ان من هذه أيضاً ما قد يمكن تجنبه وتلافيه احتراماً للحياة الآدمية وكرامة للنفس البشرية لأننا لو نظرنا الى الدفاع عن النفس بالنسبة الى الاحوال الاجتماعية الراقية ألقينا هذا المبدأ الكريم يسيل سلاحه في وجه كل امرئ يزعه ويردعه وهو « ان لا نفعل ما يؤذي أى انسان فنسلم من أذاه في ذوده عن نفسه » فاذا تجرأ انسان على أذى انسان كان الظالم لنفسه أولاً وآخراً وقتت مسؤولية المعتدى عليه فيما يقوم به من الدفاع عن نفسه حيال ذلك المعتدى الظالم الذي يخسر بمقدار ما يستفيد خصمه في أعين الهيئة ، فواجب احترام الذات والحياة يقضي علينا بان لا نفعل بانسان شراً يكون من حقه فضلاً عن حق الهيئة قصاصنا عليه وتأديبنا من اجله تأديباً قد يثلم الشرف في الحياة كلها .

وشر ما منيت به الهيئات الشرقية بحسب التقاليد الموروثة عن الجاهلية الاولى أمر « الاخذ بالنار » لانه لن يكون غالباً الاكتلاك الحلقة المفرغة فلا ينتهى من شره وما هو في الواقع الا التوحش والهمجية مجسمة في صورة حق مما تبرأ منه الانسانية والآداب المصرية سواء كان من حيث قيام

القرى تشاجر « بالنبايت » في تافه الخصومات والضغائن الفاسدة أو من حيث مسألة انتقام الافراد من الافراد أخذاً بالتأثر عن الالباء والجدود ممن قتلهم أو من ذريتهم لأن ولاية الدم وأمر القصاص قد صاروا موكولين الى الهيئة القضائية الجنائية من الحكومة بمقتضى نظمات وقوانين عادلة فليس من العدل ولا من الحق اذن خصوصاً في مثل أحوالنا الراهنة وللقانون فيها سطوته وللنظام الجنائي هيئته بل سيفه المسلول فوق الرؤوس ان ترصد وننتقم بالقتل أو الضرب والاذية الى اشباه ذلك من انسان مما منيت به هيئاتنا الشرقية عموماً والمصرية منها خصوصاً ولقد يسوق بنا هذا الحديث الى ذكر ما رزئت به جمعيتنا المصرية من غريب امور الانتقام من الاعتداء والتشفي من الاخصام بما قد يضر بالشرف والسمعة بل الحياة نفسها من « السطو » و « تسميم المواشي » و « تقليب المزروعات » و « نصب شرك التزوير والدعاوى الكاذبة » الى غير ذلك مما لا يتصور انها تصدر من فلاحنا المصرى ذلك الحمل الوديع بل رجل العمل النشط ولكن يالله من تسلط الجهل والعادات القبيحة ، فكل هذه الامور وضرابها مخالف بحسب مبادئ الحياة الادبية المصرية لمبدأ العدالة الانسانية على خط مستقيم بل ليس هو في الواقع الا الظلم والافساد في الارض والشر كل الشر ولقد يلحق بهذه الشرور لنا مما يخالف ليس فقط مبدأ العدالة ولكن الاذواق السليمة نفسها امر « العصبجية » في المدن عندنا مما لا نعرف له معنى ولا هو من الدفاع الشريف في شيء وانما يجريه من لا خلاق لهم من غوغاء المدن إما لمجرد العادة او بقصد النشل وسلب

الناس ولا يمكن البتة ان تنطبق عليه حال المبارزة عند الاوروبيين وهي التي قد بدأ القوم يعدونها من بقايا الهمجية ولا يعتبر الاقدام عليها عندهم حتى للدفاع عن الشرف من مبدأ الآداب الراقية فكيف نعد نحن تعديات طغمانا على الناس بازاء مطلوب ذلك المبدأ ؟ لا ريب اننا لننجل منه وزراء التوحش بل الفضيحة التي ليس وراءها فضيحة

أما الحروب فلئن كان قتل النفوس فيها جائزاً واعدام الارواح واهراق الدماء أمراً شائعاً بموجب قوانين لها وأصول تمنع « التمثيل » اي التمثيل في القتل وتحرم قتل الاعزل أو من سلم سلاحه وتبع في امر الجرحى والاسرى آداباً جليلة الا اننا قد اضحينا في هذه المصور امام آراء اجتماعية وادبية تقضى على الحروب وشروعها وتعدها من الامور الوحشية مهما كانت دواعيها واسباب اتقاد سعيها وهذه الآراء والافكار اكثرها لجماعة الاشتراكيين الذين عمت مذاهبهم كثيراً من البلدان الاوروبية ومهما يكن الحال فان مبدأ جواز الحرب ما زال له الصول والطول في كينونة الممالك والموازنات الدولية التي تقتضيها بقيودها واصولها الصحيحة ولكن انى هي !

والخلاصة ان امر اعدام الحياة الانسانية او مس الانسان بسوء في بدنه ونفسه امر محرم والقصاص فيه موكول الى القانون العادل وليس لامرئ الا في احوال الدفاع الشريف عن النفس وما أشبه ذلك حق مقابلة العدوان بالعدوان وهذه قل ان تطراً على انسان عايش في مجتمع سمى مدارك افرادة وحسنت نظاماتهم وتشربت نفوسهم فوق ذلك

بالآداب الجميلة فعاشوا عيشة السعداء وتعاملوا فيما بينهم معاملة اخوان الصفاء



اما احترام حرية الانسان فلان الادب في باب العدالة كما قد يحتم علينا احترام الانسان في حياته فهو يفرض علينا كذلك احترامه في حرية وان يتمتع كل امرئ بهذه الحرية كيف شاء في ذاته وارادته على ما سبق في فصل الحرية حرية الارادة التي هي احدى اساسات الادب النفسي والتي هي على نوع ما مملوءة لدى اصحابها بالتكاليف والقيود والمجاهدات النفسانية وهي ولا ريب يلزم لها تلك الارادة القوية لاختارها ولا تختار عليها لانها مهما سميت قيوداً او تكاليف فانها عائدة النفع على الذات ، على تلك الحرية العملية التي نحن بصدد ما يناقضها هنا بالنظر الى الاعمال البشرية

واول ما يتبادر الى الازهان من موانع تلك الحرية العملية الشخصية « الرق » فان الرقيق لا ارادة له غير ارادة سيده فلهذا كان أمر حرية العمل بالنسبة الى الرقيق كلا حرية ، وحيث قد مضى زمان الرق والاسترقاق وقضت المبادئ المصرية على امره فلا داعي اذن للدخول في الكلام في أدب العدالة في المعاملة بالنسبة الى الرقيق أو ان نبين ما كان للرق والرقيق من فوائد أو مضار على بنى الانسان في تدرجهم في سلم الحضارة ومدارج الرقي الى ان جاء أو ان الغائيه بطبيعة الاحوال التمدنية وشعور النفوس باستهجان أمره

وكذلك لنترك أمر الخدمة الازامية ، التي كانت في المصور القديمة

والقرون الوسطى شائعة في أوروبا وفي الشرق أيضا من حيث ان المقاطعات والقرى اذا كانت أراضيها ملكا لاحد الاعيان فكان كل سكانها خولا وخداما لهذا السيد يتصرف فيهم وفي أعمالهم كيف شاء وشاءت أهواؤه او مصلحة مقاطعته ونظامها الاقطاعي مما ترجع أصوله في أصول الاجتماع البشري في الغالب الى احتماء الضعيف من أهل القرى بالاقوياء من ذوي السلطة والعصية في أمور المعاش والدفاع عن الحياة والحياض القومية ولقد كان لهذا النظام الاقطاعي أيضا فوائده في ارتقاء العمران الانساني وتنظيم حال الجماعات البشرية ولكنه اضحى الآن ضاراً بالنسبة الى ما يطلبه روح الترقى المصري من الديمقراطية المعتدلة أى المؤسسة على المبادئ الاقتصادية الحديثة ونظامها المتحور لقائدة الايدى العاملة وما نالت من مقام في الهيئة بحسب القانون

إنما نرجع فيما تتطلبه العدالة من الحرية الى أمرنا المصري الى تلك المبادئ الاجتماعية التي تمنح الانسان الحرية بشروطها بان يتصرف بعمله في شأنه وأمر معاشه خصوصاً كيف شاء وشاءت مصلحته مما هو داعية كل رقي ووسيلة كل خير ذاتي وعمومي فواجب الادب المصري يقضى على كل انسان عدلاً وادباً ان لا يمنع انساناً حقه من استعمال حريته والتمتع بها في تصرفاته بقدر حاله في تدبير شأنه على الوجه الذي يراه موافقاً لمصلحته وهاته المصلحة قاضية بطبعها علينا بموجب قاعدة ضرورة العمل للعيش والمبادلة به بان ننتفع في مهامنا بأعمال الغير بطريق المقايضة والمبادلة بأعمالنا والتعارض فيها وفاق آداب ذلك وقواعده واصطلاحاته فحق العمل

هو شطر الحرية وكل حر في ان يقبل ما يراه مناسباً لمصلحته او يرفض ما يراه غير موافق له سواء لسوء معاملة او قلة مكافأة واجر وأنا بذلك لا سبيل لنا للضغط على حرية انسان فنكرهه على ان يعمل لنا عملاً ما لم يكن برضاه واختياره ووافق مصلحته إذ هذا حق له تقضى به العدالة تلك التي يريها أدبها من جهة أخرى انسانية شريفة ان العتب بالسلطة من حيث الضغط على حرية الاطفال القصر أو تكليفهم ما لا يطيقون سواء من جانب الاقارب أو المعلمين او مدرء الاعمال الذين قد يكون تحت أيديهم احداث أو نساء ضعيفات أو اناس جهلاء (كالذي سُمع به وبلغت شكايته البرلمان البريطاني من حيث تشغيل الاحداث في وابورات الخليج بجهة المنصورة والفت اليه الانظار المؤيد عندنا) فيعشون بحريتهم لضعفهم وجهلهم خللو قلوب هؤلاء المدرء واصحاب الاعمال من الشفقة والرحمة فيستخدمون أولئك الضعفاء بالترغيب او الارهاب في الاعمال الشاقة او الى ساعات طويلة لدرجة تضنى اجسامهم وتنهك قواهم وتضعف صحتهم فهذا كله ينافي مبدأ العدالة وروح الانسانية التي تعده جناية عليها وهي لعمر ابيك لا يسعد اهلها الا إذا ادرك كل فرد من افراد هيئاتها ان ما تسعد به الهيئة في مجموع افرادها يسعد به هو ايضاً وان كل ما يضرها ويمتص دمائها وينهك قواها يعود ضرره عليه ضمناً لان الهيئة الاجتماعية جسم يحتاج الى موازنة بين اعضائه ليصح وتنمو كل هذه الاعضاء فاذا ضعف عضو منها ضعف الى جانبه اعضاء كثيرة فلماذا قام في مبدأ العدالة الادبية حماية الضعيف في العمل من القوى حتى لا يخسر كلاهما .

أما احترام الانسان في شرفه وسمعته فلا ريب ان احترام بني نوعنا وتوقير أبناء هيئتنا من اجل المميزات واكمل العدالات ولا شيء يوجب النقص سوى انتقاص اقدار الناس والاستهزاء بأمرهم واحتقار شأنهم مما يدل على نقص الشرف النفسي والمروءة الذاتية أو قلة الادب وعدم توفر أصوله الصحيحة من النفوس وهذا الحال من توقير بني الجنس واحترام الناس وتوقيرهم خصيص بالانسان ، خصيص على اكمله وارقاه بأبناء الهيئات الراقية في الشعور الادبي والاحساسات الآتية عن كمال التربية ومعرفة الواجبات وما يشرف النفوس منها ويعلى شأنها ويسمو بها ويجعلها محترمة لذاتها محترمة لغيرها معطية كلاً ما يستحقه معاملة كل انسان بما يكسب رضاه ويرتاح له خاطره وينشرح له صدره بقدر حاله فالانسان وان بلغ في الحياة والعلم مبلغاً عظيماً ومُنَى مع ذلك بفقدان هذه الخلة من احترام شرف النفس وتشريفها باحترام الغير وحسن التلطف والتعطف كان في نظر الخلق غير شريف العمل وازدري شأنه ونبد نبذ النواة معها كان حاله لان الحكمة او المثل العربي يقول « انه لا ينبغي تشريف من لا شرف له »

ولقد يقتضي هذا المبدأ من احترام الشرف وصيت بني الجنس وبعبارة أخرى احترام افراد الهيئة معاشرينا ومخالطينا تجنب كل فعل وكل قول يكون من شأنه الخط بالغير وتحقيره وهناك عدة ردائل اصلية شائعة في المجتمعات الانسانية هي من أشأم ما تلطخت به النفوس السخيفة كما يشاهد عندنا

فمنها « السباب » الدال على نقص المادة الادبية من النفوس وضعف

زادها من الاخلاق الزكية اذا كان مما يصدر عادة بغير اكتراث من النفس لاعتيادها اياه وعدم تقديرها للادب والحشمة والمسؤولية الادبية اقدارها فتلقي الاقوال جزافاً وعلى عواهنها بدون رعاية أدب فيما يחדش شرف الغير ويحط من قدر السبب على الدوام عند ذوى الالباب ، واذا كان يصدر عن عمد في احوال الخصام والشجار فذلك ايضاً يدل على رداءة التربية وله كذلك مضاره ومساويه التي ربما فاقت الاولى أى الصادرة عن غباوة وجهل ذوى الجهل وعلى كلتا الحالتين فان البدء والسبب كله مناقض لمبدأ العدالة والشرف والأدب والاذواق السليمة فضلاً عن انه يؤدي بموجب النظام الاجتماعي والقوانين المرعية الى الوقوف مواقف العدالة الشرعية كالذى يحصل في التعدي على الناس بالثتم والسبب سواء بالقول أو بطريق الكتابة أو بالحركة والاشارة الى اشباه ذلك من الامور الشائنة التي تشين المعتدى على حرمان الناس قبل المعتدي عليه مما يوجب احتقار الاول ومقته في الهيئة وكفي باسم السفه والبذء والسبب عاراً وحقنة تنقص بها كل الشؤون الحيوية وليس منه شيء داخل في امور الانتقاد الادبي اللطيف الذي له فوائده في الهيئة .

ومن ذلك « الغيبة » والثلب أى الحط من اقدار الناس والتشنيع عليهم في غيبتهم ورميهم بالمعائب والنقائص تلك الخلال القبيحة التي قال يحق من يتصف بها فيما يجب أن يُعامل به في الهيئة بعض علماء الغرب « لا يستحق المقتاب سوى احتقار كل شريف النفس من بني آدم » ولا غرو فان الغيبة ونهش الاعراض وثلب النفوس سواء باللسان او بطريق الكتابة

لما تأباه روح العدالة ولما تنبذه الآداب وتعمده من سموم النفوس
 الدنيئة وأقذار العقول السخيفة الشريرة التي قد تردي باصحابها فضلاً عما
 تنتهي به الحال من ازدراءهم في الهيئة واحتقارهم من أجل تلك الحصلة
 ووراء هذا كله القانون العملي الذي يعاقب على القذف والطمع وثلب
 الاعراض والسمعة كالذي يشاهد فيما يظهر منها ويؤخذ به على أقوال
 الصحف الساقطة وأصحاب الكتابات الحقيرة في العالم بالنسبة الى مخالفتهم
 للادب والذوق وعدم مراعاتهم لمبدأ الانتقاد بلطف فيما يكتبون ناهيك
 بمضار شيوع الغيبة وأكل لحوم الناس في المجالس والاندية في اجتماعات
 الافراد بالباطل مما كثيراً ما يختم بالهات المغتاب واحتقاره بين اصحابه
 الذين كان يقصد جلب رضائهم بذلك أو اظهار مهارته بمعرفة اخبار الناس
 ناسياً معائبه التي يجب ان تشغله قبل عيوب الناس لانها أمراض نفسه
 القاتلة ومن اكبر علاماتها المنذرة بالخطر وآثارها البادية للعيان تخلقه بتلك
 الحصلة الذميمة من اغتياب الناس ونهش أعراضهم ...

والنميمة والوقية كالغيبة ونهش الاعراض في الذميمة والقبح ومخالفة
 العدالة وروح الآداب العالية ، فالنميمة التي يقصد بها الانتقام غالباً من
 انسان في شرفه وعمله حيث لم يقدر على التشفي منه في ذاته من أقبح
 الرذائل وشر أنواع الكذب وكثيراً ما قد توجه الغيبة والنميمة ضد احسن
 الناس من ذوي الشرف والاستقامة والاعمال النافعة فان لم ير على سلوكهم
 غبار وجهت سهامها الى مقاصد وأمور لهم تؤل تأويلاً قد لا يكون البتة
 من نياتهم أو غاياتهم الشريفة بل هو مما يقوم عادة في أدمغة النمامين

والمغتربين والحسدة أعداء ذوي الاستقامة والتجاح في الامم فيقولون عليهم
الاقاويل ويرمونهم بما هم براء منه من مقاصد السوء والغايات الفاسدة
ويشيعونها عنهم للخط من أقدارهم في أعين الناس كما قد يشاهد فيما يحدث
لرجال العلم والسياسة واصحاب المشاريع النافعة والاعمال المفيدة كأن يقال
مثلا ان الحكومة لم تعاود الحث على انشاء الكتائب الا لامانة مشروع
الجامعة أو ان فلانا الباشا لم يشيد المدارس وينشئ أعماله الخيرية الا رثاء
الناس وطلباً للسمعة والصيت وهلم جرا من مساوى الغيبة والنميمة والوقعة
في الناس مما يجمعها ذكر الانسان بما يكره وتسويء عمله والقاء الريب في
مقاصده للخط بقدره واغتيابه

والوشاية والسعاية من شر أنواع الغيبة والنميمة لان هذه قد يكون
المراد بها مجرد تسويء الافعال وتشويه المحاسن والانتقام والتشفي بها
اعتباطاً على نحو ما يقول الشاعر

حسدوا الفتى اذ لم ينالوا سعيه فاكل أعداء له وخصوم
وهذا امر يرى شائناً في أحاديث الناس حسداً واعتباطاً بحق
الافراد المشهورين من اقوامهم او رجال حكومتهم أما الوشاية والسعاية
فتكون بالقاء السوء الى من يُعرف ان يده قد تنال الموشى به بالاذية
مباشرة على امر يُعين ويدخل في هذه الرذيلة من امورنا العصرية وشاية
الموظفين ووقعتهم بحق بعضهم والبعض الى رؤسائهم والبلاغات الكاذبة
وشهادة الزور وقضايا الزور الى اشباه ذلك مما قد ينتهي غالباً بظهور الحق
ووقوع الاشرار في الفخاخ التي ينصبونها للابرياء من اعدائهم ومحسودهم

مما لو بحث في الواقع معه عن مصدر هذه العداوات الكامنة في الصدور ومنشأ تلك الحزازات التي تغلي بها قدر النفوس لما وجد غير الجهل وغباوة النفوس ونقص المادة الادبية وموت الضمائر الحية بتأثير عوامل الضلالات الشائعة وذلك الداء الدفين من « الحسد » والحسد كما قيل داء الجسد »

﴿ الفصل الحادي عشر ﴾

(العدالة)

﴿ القسم الثاني ﴾

(احترام الفكر والملكية والعهود وذوى الاعمال المفيدة)

كيف يكون الانسان افكاره ومعتقداته - حرية الفكر وحدودها في الكشف والابانة - فوائده حرية الفكر في الهيئة - الصحافة - حرية الاعتقاد والعبادة التعصب - احترام امور الانسان الذهنية - ما يعرف امر الانسان من الغش والكذب - امر التعليم وشأنه العظيم - حرية الملكية الحسية والمعنوية - المذهب الاشتراكي - حرية التجارة وآدابها الجليلة - الامور التي تضر بالملكية - الشريك في الجريمة - العيب بالاملاك العمومية - الرد والتعويض أدبياً - احترام الوعود والعهود - امر المشاركات وآداب العقود الكتابية مكافأة ذوى الاعمال المفيدة .

لقد تقدم في الفصل السابق ما يجب في مبدأ العدالة الادبية بالنسبة الى احترام حياة الانسان وحرية في عمله ثم في شرفه وسمعته ، وهنا آتي على باقي ما يجب احترامه في هذا الانسان مما يتم به شأن العدالة الانسانية وانتظام امور الاجتماع البشرى وهي أربعة :



الاول احترام الانسان في اعتقاده وأفكاره لان الانسان خلق

مفكراً فالفكر صفة من صفاته المميزة وحق من حقوقه الطبيعية ، على ان الانسان لا يصل الى الحقيقة بواسطة فكره الا بصعوبة ولا يكون معتقداته وآراءه الا بعد مشاق من الممارسة والانسان لا يكون انساناً ادبياً الا اذا جري بمقتضى المبادئ والقواعد التي يرى فيها الصحة فخرية الضمير على هذا ليست بالتي تنحصر فقط في اعتقاد الانسان نفسانياً فيما يهديه اليه عقله ويرشده اليه فكره اذ ذلك ضمير كل انسان وسره وانما هي تنحصر في حق الكشف والابانة عن فكره الرشيد ، فهذا الحق هو أول الختموق في الباب وهذه الحرية هي أساس ما بعدها لكن هذه الحرية لها حدود يجب الوقوف عندها ادبياً واجتماعياً حتى لا تخالف على نوع جارح النظام والعدالة والحقيقة ومبدأ الحرية ذاتها كالذي يحال للناس مثلاً السرقة او الزاني أو كفكر الذي يريد قلب النظام بعنف وقوة حبا بالقوضى فهذا وامثاله الكثيرة قد تضافرت الاصول الاجتماعية والادبية على ان لا حرية لصاحبه بل يصادر في فكره لانه كالمجنون الذي صار لا يسمع لقوله ولا يبني حكم على رأيه او كالشرير الذي يجب اتقاء خطره أما ما عدا هذا من الآراء والافكار ولو خالف الحق والمألوف للهئية فلا ينبغي ان يحجر على اصحابه لانه حق لهم وقد يكون منه فوائد ولو في الاطلاع على مقدار شطح العقول في الآراء والمذاهب الادبية والاجتماعية على انه اذ كان لكل فرد من افراد الهئية عدلاً ذلك الحق من حرية الفكر والابانة عن الآراء فلا ريب ان هذا هو الذي اوجد أمر الجدل والانتقاد وكشف الاغلاط وتصحيح الآراء مما كان من قديم الزمان داعية ترقى العقول

وتمحيص الحقائق العملية منذ وجد التمدن والمتمدنون في مشارق الارض
ومغارها

وحرية الفكر يقصد بها الآن بالاكثر حرية الصحافة وما في معناها
لانه اذا كان للافراد في امة حق هذه الحرية فبالاولى يلزم ان تكون
للمتصدرين فيها الارشاد ونشر الاخبار وبث الآراء ونقد المجريات في
الصحف بشرط مراعاة الادب والكمال في ذلك مع القدرة على الزام
الحجة والزامها في المناظرات والمجادلات وطول الباع في صوغ الحقائق
بالذاد واقناع واخلاص لان كل تمويه وتضليل وتقرير وقلب للحقائق
قد يكون له باديء بدء نصيب من الاصغاء اليه ولكن لا يلبث
ان تكذبه الحقيقة فتذهب التموهيات والتضليلات والبرقشات والزخارف
القولية امام نورها الساطع ادراج الرياح كما يذوب الثلج اللامع بانعكاس
الاشعة الشمسية رويداً رويداً الى ان يظهر ما تحته من الصخور
الصماء وعلى كل حال فان للصحافة فضلها واتخيرها ثمراته وكل امة
لو كانت على قلب رجل واحد لما وُجدَ تقدم ولما احتك فكر بفكر ولما
يُحِثَّ عن عيب ولما أُصلح خطأ ولقد قال «رينال» في تاريخه الفلسفي
«ان حرية الصحافة قد تأتي بمحذورات ولكنها محذورات ضعيفة تافهة
لأنه في جنب ما يجني من فوائد التقدم والرفق بواسطتها مما لا يجب أن
يقف في وجهها من أجله» ولقد كان نابليون بنو بارتة مع عظم جبروته وجبه
للسلطة المطلقة يرى ضرورة اعطاء الحرية للصحافة التي هي ابنة هذا العصر
بل آتية العظيمة مبنية على ذلك الحق الطبيعي للافراد في حرية افكارهم

بشرط عدم الخروج بها الى ما يقرب أو يعتبر من الهوس أو الذنوب ويدخل في حرية الصحافة أو هي جاءت تابعة لها حرية التأليف والتصنيف وهو أمر قديم كان عماد الفلسفة والعلوم والفنون والشرائع والنظامات الاجتماعية في تقلباتها المختلفة وارتقا آتها المتنوعة في متقلب المصور وتداول الايام .

أما حرية الاعتقاد والعبادة فواجب أيضاً لأنه حق الوجدان والضمير الانساني بموجب مبدأ العدالة فإذا كانت حرية الفكر في الامور الفلسفية والاجتماعية واجبة فهذه أيضاً لا تخرج عنها لأنها متوجة لها ولا أشرف منها في الوجدان فينبغي ان تحترم بالتبعية لذلك لان النفس البشرية لما كانت تميل بفطرتها الى الاعتقاد بما فوق الطبيعة وتتطلب النزوع الى تقديس وعبادة خالق الاشياء وموجدتها تعالى بمقتضى ما نصب لها من الدلائل وانزل من الشرائع فواجب العدالة لا جرم يقتضى بان تباح الحرية الدينية ليقوم الانسان باختيار المحمود بعبادة ربه تعالى على مقتضى ما اعتقده من الاعتقادات الا أن هنا قيداً قيد به الادب المصري أمر تأدية الرسوم والعبادات والتقاليد ذلك أننا ما دمنا في اعتقاداتنا وطقوسنا غير خارجين عن المبادئ الانسانية فلنا أداء هذا الحق بكل حرية ولكن اذا كان في تلكم التقاليد والرسوم مثل تضحية الضحايا البشرية وتقريب القرابين الآدمية أو التصريح بقتل كل مخالف لنا من بني الهية خيفة نذيقف امامنا مبدأ الادب المصري وغير المصري ونفس مبدأ الحرية حرية الاديان حائلاً بين تلك الاعمال الوحشية وبين ضحاياها مدافعاً عنها كالذي حصل من مساعي الدول

الاوربية من ابطال تضحية الضحايا البشرية في افريقيا وحرق النساء في الهند وكما منع الاسلام من قبل أشياء كثيرة منها أما ما عدا هذا من الاعتقادات ورسوم العبادات فما دامت غير آمرة بالفحشاء والمنكر فلا سبيل لمنعها بل ينبغي ترك الحرية لاصحابها يمارسونها كيف شاؤوا وشاءت مصلحتهم وان يكن فيها ما يخالف المعتقدات الصحيحة والاذواق السليمة المصرية .

وعلى ذكر الاديان نذكر هنا كلمة عن التعصب الديني الذي يخالف الادب المصري وذوقه فالتعصب الديني ضرب من التهوس والجنون وشدة التحمس في الدين على غير حقيقة أو هدى ولقد كان على أشده في بعض الازمنة الماضية سواء عند المسيحيين أو عند المسلمين أو غيرها من الملل والنحل ولكنه قد أضحى الآن بفضل التمدن الحديث والخلطة بين الشعوب مما ينظر اليه بعين المقت والاحتقار كما ينظر الى حرية الاديان بعين التسامح وان لا اكراه في الدين على مقتضى حرية الاعتقاد بشروطها الآتية وقيودها السالفة . ومما ينبغي احترامه في باب حرية الفكر أمور الانسان الذهنية العلمية إذ الانسان لما انه لا يكون حر الارادة الا اذا استند في شأنه على الاسباب وعرف العلل والمعلولات التي تتراعى له ويترجع لديه شأنها في نوال المقاصد واستكناه الحقائق عاملاً لها بما يوحى اليه عقله ولقد تقدم ان سلامة العقل شرط من شروط الحرية والمسؤولية فلا جرم كان كلما استنار هذا العقل وتشقف ذلك الذهن كان الانسان اكثر فهما وادراكا للامور ومعرفة بالاسباب والغايات ومقارنتها بعضها ببعض فمن

ثم يتسع للمرء نطاق المعرفة والعلم بالحقائق والعمل الحر الجيد مما هو في مصلحته ومصلحة الجمهور فلهذا وجب احترام الحرية العقلية كالعملية وهو مثله في التحتم والغاية الشريفة ، وأول أمر قبيح يقوم في وجهه هذا الواجب « النش » والتمويه الذي من أول مظاهره « الكذب » وهو الاخبار بالامور على غير حقيقتها فتصدق ويخدع بها العقل وبالتالي يضل الذهن طريق الحق والصواب فتسوء حاله ويضيق عليه في حريته وربما ساقه ذلك الى الوقوع في الشرور فزيلة الكذب على هذا من أقبح الرذائل المخالفة لحرية الذهن ولا ينبغي ان يتصف بها انسان ولا ان تفشو في أمة والا ضلت سبيل الرشاد وفسدت احوالها وتفهمت معلوماتها واذواقها في حياتها الادبية والاجتماعية كلها. نعم قد يكون للكذب مواقع تميزه على نوع ما للمصلحة الحقيقية ولكن شتان بين من يكذب في بعض الظروف ليصلح وبين من يجعل الكذب ديدنه ليفسد ويضل الناس في كثير من الامور عن طريق الحق اوليضر انساناً معيناً مما أوجدت له القصاصات في الشرائع العملية كما مقت في جميع الفلسفات والديانات ، جاء في مزامير داود « ان الله يبغض الذين يكذبون »

ومما يدخل في باب ما يضر بحرية العقل وبالتالي يعرقل شأنه في تقدمه عرقلة أمر التربية والتعليم وتشقيف العقول أو التهاون بذلك مع الاولاد منذ الصغر في العائلات فالادب المصري ينحي على هذا كله باللائمة ويراه من شر ما تنجي به النفوس على بعضها والبعض جهلاً وتجاهلاً لان في بقاء الجهل ابقاء على الغباوة والضلالة فينبغي ان يتعلم المرء ويتحرر عقله من ربة هذا الجهل

وهذا كله يأتي على أحسنه بقيام علماء الامة من جهة لصالح حريتها الذهنية بتنوير الاذهان وتشقيف العقول لترشد الامة وتسعد في حالها ويعرف مع ذلك فضل علمائها وهم القادة الهداة كما قال الامام على رضى الله عنه :

ما الفضل الا لاهل العلم انهم على الهدى لمن استهدى ادلاء

ويأتي من جهة أخرى بأخذ الهيئة على عهدتها لمصلحتها وفائدتها سلطة نشر العلم وادارة شأنه وبسط رواقه ولقد قال بعض علماء أوروبا « ان السلطة التي تؤسس على جهل الشعب ليست الا سلطة نافذة ظالمة وليست هي الا الاستيلاء القهري على الاجسام دون العقول ولكن السلطة المتينة المؤسسة على الحق هي التي تبني على العلم لكي تفهم وتقبل على احسنها ممن يراد ادارتهم بواسطتها »



الثاني حرية الملكية إذ أمن النفس على ما تملك اليد من اسمى المبادئ وتقسم هذه الملكية الى ملكية اعيان مادية وملكىة اشياء عقلية معنوية فكل ما يضع المرء يده عليه بحقه من ارض أو عقار أو مال سواء جاء اليه بواسطة كدحه أو آل اليه وانتقل ليده بطريق الارث هو مال حلال يتصرف فيه كيف شاء بكل أنواع التصرفات الشرعية وكذلك يملك الامور الادبية من علم قرره أو شعر قاله أو اختراع أبرزه فكره واستنبطه عقله فهذا كله حق لصاحبه له امتيازه ولا يجوز لانسان بموجب مبدأ الحرية حرية الملكية ان ينازعه فيه منازع او يفتصبه منه انسان أو يدعيه

لنفسه مدع وقد جعل لهذا كله القيود والحدود في الشرائع المتمدة لتنظيمها
أحوال الهيئة في ملكياتها وأشياءها

غير انه قد قام الآن في وجه الملكية « الفردية » آراء كثيرة ترمي
الى الغائها والاستعاضة عنها بالملكية « القومية » في الهيئة كما هو رأي
الاشتراكيين والاباحيين مما قد أتيت على شرح بعضه ومضاره في رسالتي
« نحن والرقى » التي صدرت في العام الماضي فلا أطيل فيه هاهنا على غير طائل .
وحق الملكية يتناول أيضاً حق حرية التجارة لان الاشياء التي تملكها
الايدي وتخرجها مثل الزراعة والتجارة والصناعة والمناجم لا بد من تصريحها
ولا سبيل الى ذلك الا بواسطة قيام حرفة التجارة وحريتها غير ان الادب
في باب التجارة يقضي على التاجر في حريته ان لا يهضم حقوق غيره بطلب
الاثمان الفاحشة او التطفيف في الكيل او الغش في البضاعة كالذي يشاهد
عندنا على أشده في غش بعض الماكولات ، فكما ان للتجارة حريتها فان
عليها ايضاً واجباتها ولها آدابها وهي في الحقيقة غير ضارة بها البتة فبالصدق
في المعاملة وعدم الطمع في المكاسب وتجنب الغش يكسب التاجر ثقة
الهيئة ويستفيد اضعاف اضعاف ما يحسنه له شيطان الطمع من الربح
بالغش والخديعة للناس .

أما الامور التي تضر بالملكية في قيامها وقد أنحى عليها الادب والشرع
وتعتبر من الجنايات فالسرقة والاغتيل والخيانة والاتلاف فهذه وامثالها
كلها مما يقف في وجه الملكية ويضر بها ويمهداً حريتها فسرقه أي شيء بآية
وسيلة واخفاؤه عن صاحبه هو حرمان له من وسائل وجوده واسباب حياته

وسلب راحة الهيئة لان السرقة جريمة ضد الفرد وضد الهيئة معاً فهي ضد الفرد لانها تسلبه ثمرة عمله الذاتي او عمل اهله وذويه من قبل وهي ضد الهيئة لانها تعبت بالامن والراحة العمومية فيرى كل امرئ نفسه حيا لها مهدداً بالسرقة في ماله غير آمن في سربه فتعطل من ثم الاعمال وتبطل المساعي والخيانة من شر أنواع السرقة لانها تمتاز باغتصاب الاشياء بطريق الخداع والغش واخفاء الاشياء وغش التاجر وعدم دفع الحقوق داخل ولا ريب في باب السرقة والخيانة ، والنصب عبارة عن عمل الحيلة تحت رداء شريف لسلب الناس أشياءهم او اكل حقوقهم والتزوير يكون في مثل الغش في الارقام وتقليد الاختام والامضات ثم تزيف النقود

فكل هذه الشرور الاجتماعية والجرائم ضد الملكية واغتتيال الحقوق مما يرجع الى طمع النفوس البطالة والسرار الفاسدة لنوال المال بأي وسيلة ويدخل في هذا الباب أمور أخرى بقصد العبث بالملكية كاتلاف الاشياء على اصحابها انتقاماً وتشفياً وحسداً كالذي تقدم لي شرحه في الفصل السابق من التمدي وحرق المزروعات وتسميم المواشي الخ

والادب كالشرعية يعتبر كل مساعد على الجريمة ضد الملكية باي وسائل المساعدة والمعاونة شريكاً في الجريمة بقدر اتصاله بها للقاعدة في المسؤولية المشتركة وقد تقدم لي بيانها .

والعبث بالاملاك العمومية مما هو من حق الامة كلها التي تمثلها في حيازتها وادارتها حكومتها مما ينبغي ايضاً اتقاؤه لانه من أعظم المضار واجسمها فابنية الحكومة والحدائق العمومية والاراضي الاميرية وكل ما يتعلق بالمنافع

العامة والاموال التي تحت ايدي الحكومة كل هذا مما يجب ان يحترم ولا يمس بخيانة او عبث او اتلاف او اضرار سواء من قبل العمال أنفسهم وهم الامناء عليه او من قبل افراد الهيئة لان ضرره في الواقع جسيم وعيب المسؤولية عنه وعظيم العقاب فيه قد يكون اشد .

على ان الادب وقاعدته الصحيحة في احترام الملكية ليرمي الى ابعاد من ذلك أي انه قد يحتم علينا اننا اذا وجدنا مالا ضائعاً ان نرده الى صاحبه بواسطة الحكومة وهو يأمرنا كذلك باننا اذا اتلفنا على انسان ماله بجهلنا او طيشنا ونزقنا ان نجتهد في اصلاح غلطنا وان نعوض عليه ماله كالذي ينش مثلاً في قبض نقود للغير وتكون زائفة فلا ريب ان عليه غرمها .



الثالث احترام الوعود والمهود - وهو أمر فيه اكبر ضمان لحق الملكية وتقدم الهيئة الاجتماعية حساً ومعنى لان المنافع المتبادلة وكل الاعمال المرتبطة القائمة على مبدأ العدالة في المعاملات بين الاطراف من الافراد في تبادل الاموال اكثره يستند على اتفاقات وعهود سابقة فداء الامانة وبالتالي الوفاء بالوعود والمهود في كل تلك الشؤون الهامة أمر لازم بالنظر الى الحياة الاجتماعية والاقتصادية فيما يجري للناس مع بعضهم البعض من الاعمال والاشغال ، فالوفاء بالوعود والمهود بين البائعين والشارين في التجارات والعمال واصحاب الاعمال والمدنيين والدائنين في الاجور والديون

كله مما يجب الوفاء به احتراماً للحقوق المتبادلة والمنافع المتداولة والرقى المطلوب في الهيئة مادياً وادبياً

وانه وان كانت اكثر هذه الامور في المعاملات مما يقوم غالباً على المشاركات والعقود الكتابية الا ان الادب ليقضي في حال عزمها شفهيّاً ان يلتزم الانسان ما ربط به لسانه وشرف قوله فيما يعد به في اعماله لان نقض العهود واخلاف الوعود مهما يكن من حاله فليس أحقر منه وأزرى بحق الانسان الكامل والرجل المدنية وحسن السمعة في الحياة الادبية

ومما يجب التنبيه عليه في العهود ان لا يكون فيها ما يشبه الاكراه ولا ان تكون مما يخالف العرف والشرائع المعمول بها أو الادب الذي عليه الهيئة وينبغي في العقود الكتابية ان تكون فضلاً عن مطابقتها لما ذكر صريحة خالية مما يحتمل معنيين أو غير المقصود بها بقصد الغش أو عدم الوفاء للناس ولا سيما من حيث استضعاف الاميين ومن على شاكلتهم من ساذجي المال وما اكثرهم عندنا



الرابع الانصاف بالمساعدة والمكافأة لمن يستحقها لانه إذا كان واجب العدل يقضي علينا بان نحترم الانسان في حياته وماله وفكره الى آخر ما سبق بيانه فواجب الانصاف في باب العدالة يلزمنا ان نساعد ونكافي من أفاد هذه الهيئة أيضاً بأكثر من الواجب عليه لانه من مصلحتنا إذ التضامن في الهيئة موجود وكل ما يرقى شأن الفرد ويعلى قدر ذوي المقامات والاعمال الجليلة يرقى شأن هيئته وكل ما يقع من الاحترام لمثل الشيوخ أو يكافأ به

أصحاب الخدم المفيدة والقرائح العظيمة لهو من اسمى ما في باب العدل
والانصاف

﴿ الفصل الثاني عشر ﴾

(امر الاحسان)

الاحسان من قديم الزمان — من الوجهة الاجتماعية لاستيفاء قوام الهيئة —
تربية الوجدان على عمل الخير ابتداء — فوائد الاعانة بواسطة الجمعيات الخيرية —
الاعانة بالنفس وشأن جمعيات منع المفاصد الاجتماعية — اصلاح حال العمال جمعيات
التعاون — ما يحتاج اليه الحال في مصر — بالنسبة الى الحيوان الاعجم جمعيات
الرفق بالحيوان

اذا كان العدل اعطاء كل ذى حق حقه فالاحسان بمعناه الشامل
غاية سعادة الجنس البشرى في هذا العالم وارتقاء شعور ابنائه بما في فضيلته
أو ملكته من ايجاد أنواع المحبة الصحيحة وتكوين أصناف الالفة الرجيمة
للذى يلزم النفوس فيه عادة من الشفقة والرحمة بالبؤساء والضعفاء من
بني الهيئة الاجتماعية المحرومين من لذات الحياة بما اخنى الدهر عليهم به
من صنوف المصائب والمتاعب بحكم السن أو الفقر أو العاهة وهو بهذا
يوجب التضامن والتماسك والراحة في الهيئة على اتمها وانه وان كانت الاديان
جاءت بهذه الفضيلة وحثت عليها على اكمل وجه الا انا نرى من جهة اخرى
انها فضيلة الانسانية بأجمعها فمن ثم كان للقدماء احساناتهم ولفلاسفتهم فيها
اقوالهم كما ان للمتأخرين فيها اصطلاحاتهم وهذه وتلك وما جاء في الاديان
السمائية عنه إنما يقصد به في الواقع خير هذا النوع الانساني والنظر فيما

يوجب سعادته في حياته وغبطته في اجتماعه ونعمت الواسطة ونعمت الغاية من ورأئها .

وإذا كانت هذه الرسالة خصيصة بالحياة الادبية المصرية الشاملة ولا ريب لكل نوع الانسان على اختلاف نمحه فلا جرم اني اتكلم في هذا الباب عن فضيلة الاحسان من الوجهة الفلسفية الاجتماعية والتعاون الاقتصادي بعد ان استوفيت الكلام فيها من الوجهة الاسلامية في رسالتي ادب الاسلام^(١)

ترجع هذه الفضيلة الانسانية الى مايسميه فلاسفة الاجتماع «بالاخاء» الاجتماعي والتضامن الانساني في الهيئة مما يحفظ عليها كيانها ويوجب سعادتها وغبطة أفرادها لان الجنس البشري لما كان كعائلة واحدة وهيئته المتضامنة كالجسم الواحد إذا تألم عضو منه تألمت له كل الاعضاء لا من حيث شعور كل النفوس بذلك بدرجة واحدة بل من حيث النتائج العامة وان كان لا يشعر بها كل الناس على حد سواء فالادب المصري كما اقتضى للتضامن المطلوب والفوائد المقصودة لنوال الغبطة اقامة قسطاس العدل وتشرب القلوب بمبادئه اقتضى كذلك ان يكون في نفوس الجماعات شيء من الرحمة والشفقة والعطف برأ بالفقير والمعوز والمريض من بني هيئتهم حتى يكون جسم تلك الهيئة مستكملاً كل اسباب الراحة مستوفياً وسائل الهناء في طبقاته مما هو راجع الى مصلحة الهيئة نفسها اقتصادياً واجتماعياً وعليه فتكون العدالة بمفردها أى بلا وجود ملكة الاحسان غير

(١) طبعت حديثاً

كافية في الهيئة بل لا بد معها من تشرب النفوس بفضيلة الاحساس ضرورة
للسلامة مما يربك شأنها ويقلق راحتها ويكدر صفاءها ويعوق في النهاية رقيها
وفضيلة الاحسان وان كانت بالنظر الى أحوال الادب المصرى غير
داخلة على نوع ما تحت قيد لكنها لازمة لزوم العدالة على قيودها الطويلة
المريضة وعليه فما هي اذن أفضل الطرق العملية والوسائل الجيدة لاقامة
امهات تلك الحلة في هيئة لينحني من ثمارها اليانة على اكمل وجه وأجله
بالنسبة الى روح العصر واحتياجات أهله ؟

لا ريب ان ذلك يحتاج الى تربية الوجدان وتعويد النفوس عمل الخير
ابتداءً وفعله بمقتضى احسن الطرق المصرية حتى يرسخ في ذهن المرء
وتتشرب النفوس بفكرته وتعتاد الجوارح صنعه نظراً لضرورته لمصلحتنا
ومصلحة هيئتنا ومن هنا تعلم تفاهة رأي من بني أمر الخير كما سبق
على المنفعة القاصرة على الذات أو اللذة التي قد تأسر النفس فتعلق بأذيال
الآثرة وحب الذات بل يجب على الانسان أن يترفع عن هذا متخلياً بالخير
والمروءة متصفاً بالاحسان والبر ببني جنسه لمجرد كونه احد افراد هذا الجنس
او هذا النوع البالغ اعلى مرتبة الحيوان شاعراً بان هذا واجب في عنقه
فاذا اشربت النفوس ذلك وشبت عليه وصحت فيه الثيات والمزائم لا جرم
استنبطت له اجود المناهج وطرق العمل على افضل الوجوه واكمل
الاحوال المائدة بالنفع الجزيل على الهيئة وعلى الفرد بصفة كونه عضواً
عاملاً في جمعيتها فن ثم انقسم امر الاحسان في مبداءه الجليل الى

عمل ونية وعلم للأسباب الآتية أو للأمر الديني الحاث عليه مما يرجع إليه في الواقع

ويقسم العمل منه إلى إعانة بالمال وإعانة بالنفس فالأولى لكي تكون على أحسنها في هيئة يلزم أن تنظم لها الهيئات أو الجمعيات بمساعدة الحكومة أو الدوائر البلدية فيكون لكل بلد جمعية أو جمعيات بنسبة حاجتها إليها تكون من وظائفها إعانة المعوزين والمرضى والمنقطعين وتربية الأيتام الذين لا معيل لهم وأطفال الفقراء وكل هذا وإن عادت فوائده على هؤلاء النساء ذوى البؤس والشقاء فإن فيه أجل المنافع وأشهى الثمار الاجتماعية أيضاً لذات الهيئة أولاً — لأنه يقلل فيها التسول وشرور الشحاذة وذل النفوس ومسكنها ثانياً — لأنه يزيد الأمن في ربوعها ويجلب الراحة من حيث تقل السرقة والنشل وتصان بعض الاعراض

ثالثاً — وأخيراً لأنه يقلل من بينها الامراض التي قد تفشو بالعدوى لقلة من يحمل جراثيمها من البؤساء ذوى الفاقة والشقاء سواء كانت أمراضاً طبيعية أو أدوية .

أما الإعانة بالنفس مما يدخل في باب الإحسان والمروءة فتتخصر في إغاثة الملهوف بما فطرت عليه النفوس ذات التربية الاحساسية العالية والشعور الانساني الكريم من إغاثة كل من نراه واقعاً في خطر من بني جنسنا ويدخل في هذا فضلاً عن الأمور المعاينة التي قد تصادف الانسان من مثل انتشار غريق أو الإغارة على اطفال حريق أو انقاذ حياة انسان من خطر مصادمة مثل الترام أو القطارات الحديدية أو مساعدته على دفع

لصوص يريدون الفتك به تلك الامور الكريمة الاخرى مثل تعضيد
 جمعيات مقاومة المسكرات ونصرة العفاف والاسعاف الطبي ورعاية
 الاطفال الخ مما يجمع بين المساعدة بالمال والنفس

ويدخل في الباب بل هو من أجل ما فيه « اصلاح حال العمال »
 لانه للجهل المحيق بهذه الطائفة قل ان تلتفت الى شؤونها الذاتية او أمورها
 المستقبلية اهتماما بما يكون عليه الانسان في سن الشيخوخة أو في حال المرض
 او كثرة العيال فلهذا كله قد يكثر بين هذه الطائفة الفقر ويغلب عليها
 الشقاء وتستأثر بالراحة والسعادة فئة من الامة قد تحسن وقد لا تحسن على
 غيرها . وترتيب امور العمال والنظر في اصلاح شؤونهم من هذه الوجهة
 موكل الى رؤسائهم العارفين بمبلغ تعبههم ونصبهم والفوائد التي تجني
 بواسطتهم فلهذا كان من العدل وتمام الاحسان ان تشكل من رؤساء كل
 طائفة من طوائف العمال جمعية تضم الى عضويتها كبار هذه الطائفة لتدير
 امر صغار العمال على قواعد او تؤلف لهم جمعية « تعاون » لادخار جزء من
 الاجور يستثمر ويدخر لصاحبه ينتفع به عند الموز وحين الحاجة وهذا امر
 جنى من فوائده الاوروبيون كثيراً وتكونت للعمال منه رؤوس اموال عظيمة
 صلت بها احوال الكثير منهم رجالا ونساء وللاحكومة الفرنسية وبلديات
 امهات المدن هناك مساعي مشكورة في انشاء تلك الجمعيات وشد ازرها
 وربما جاء زمان على طوائف العمال في مصر عرفوا فيه وقد بدأوا يشعرون
 بثقل العيش بالنسبة لفساء اسعار المأكولات واجور المساكن واستيلاء
 الشركات على كثير من الاراضي التي كانوا يسكنونها « بالحسكر » القليل

والاجرة الصغيرة في المدن وخروجهم منها عرايا خفايا ان ليس هذا الوقت
وقت التهاون في اسباب الحياة اتكالا على قوة الساعد في العمل دون نظر
الى المستقبل الكالح مما يجب على الحكومة ان تنبه له هي ايضا رفقا باليد
العاملة من رعيته



ان الشفقة التي تحثنا على فعل الخير مع بني نوعنا الآدميين قد تقضي
علينا من جهة ثانية شريفة ان نرفق بذلك الحيوان الاعجم الذي له
وظيفته ومهمته العظيمة لدينا من اعانتنا على حمل الاثقال وهذا يستند من
جهة على ما نشعر به من احساس ذلك الحيوان وشعوره وتألمه من المتاعب
والمصاعب وما يعتور جسمه من المرض ومن جهة ثانية على ما لنا نحن من
كمال وسيادة يجب ان ننظر بها الى من هو دوننا مرتبة في الحلقة بعين
الرحمة والشفقة ما دام تحت سيطرتنا فيكون من غلظة القلوب وخشونة
الطباع معاملته بالشدة والقسوة او تحميله ما لا يطيق او عدم العناية بغذائه
وعلاجه ولقد استنبطت المنظمات الحديثة حتى في بلادنا المصرية احسن
طريقة لحماية الحيوان فيما يسمونه « بجمعيات الرفق بالحيوان » وجعل من
اختصاصها حماية هذا الشريك لنا في الحياة ومتاعبها من حيف الآدميين
عليه بالنسبة الى تثقيل ظهره بالاحمال او عدم الرحمة له بالاكتثار من ضربه
بالبساط او عدم العناية بطعامه او بما يصيبه من امراض او جروح ونعمت
الواسطة والعناية وان كان لم يزل ينقصها عندنا همة اصغار العمال الذين قد
لا يدقون وغالبا على الفقير يحيفون

❦ الفصل الثالث عشر ❦

(الوطن والهبة الاجتماعية)

الوطن والشعب - محبة الوطن وما يقتضيه شأنه - ضرورة وجود الهبة الحاكمة وقابليتها للتغيير - الجمعية السياسية - توزيع الاعمال الاجتماعية - السلطة العليا ووجوب وجودها - شعب أطراف مهام السلطة والهبة - ما يلزم من الكفاءة - اتساع حرية الهبة الحاكمة ووجوب الاستقامة والنزاهة - الهيئتان وشكلاهما - الطوائف القديمة والمبادي الحديثة - التقسيم الحديث لافراد الهبة الاجتماعية - اشكال الحكومات - الحكومة الملكية - الحكومة المتعددة الرؤساء - الحكومة الانشراكية - الجمهورية - على كل واجبه

أراني غير محتاج للتطويل في التعريف عما هو الوطن وشأنه العظيم، الوطن هو الارض التي تقلنا أنشأتنا صغاراً وخدمتنا كباراً، الوطن هو أرض الاباء والجدود التي ربينا فيها وأحببناها وفضلناها بحكم الطبع واللغة على كل بلد سواها وصقع عداها. هذه فطرة الانسان وتلك هي سنة الله في خلقه وكل جيل من الناس ينشأ في بلد يصير أمة لهذا البلد له اخلاقه وعاداته ولغته وكل أحواله الخاصة ومنافعه العامة يدافع عنها ويذب ويسعى فيما يزيد في عماره ورقبه تبعاً للاستزادة في شأنه الخاص بين اهله وناسه ومواطنيه يتبادل واياهم الشؤون والمنافع بحب ومودة واخاء ومساواة تحت كنف الهبة الحاكمة التي اتحت لهم والنظام الاجتماعي العملي الذي يرجعون اليه وتدار على محوره شؤونهم العامة ومصالحهم الخاصة

فمحبة الوطن غريزية في الانسان وهي قد تزيد أو تكون على احسنها بالتعليم والتثقيف لمعرفة الواجبات نحو هذا الوطن والقيام باداء كل حقوقه

الصحيحة واموره الرجيحة حتى يعلو شأنه ويجل بين البلدان قدره ولا عبرة
 باقوال الاشتراكيين وآرائهم الزائفة التي تنكر الوطن وتجنّد الوطنية اذ لا
 إخاء في العالم الا بعد سلامة الاوطان وهناء كل قوم في عصيتهم القومية
 وشخصيتهم وامنهم على حريتهم الوطنية واستقلالهم بديارهم وهذا امر طبيعي
 فالحيوانات لا تتصافى الا في الخلاء ولكنها تتعادي في التنازع على الاجحار
 والاوكار وتهاوش على الاقوات والارزاق فقول الاشتراكيين بالانسانية انما
 هو توسع لا يمكن ان يتحقق امره اللهم الا اذا كان ذلك في الحياة الآخرة
 هذا والذي يجب ان يجعل نصب الاعين فيما يتعلق بالوطن وادارة
 نظامه انما هو امر الهيئته الحاكمة لانه لا يصلح الناس فوضى لهذا أني
 اجلنا طرفنا في القبائل والعشائر والامم والشعوب رأينا انها لا تخلو من
 حكومة تسوسها على صفة ما وترتيب مألوف لآبناء ذلك الوطن . على ان
 وجود الحكومة وان كان مما اهتدى اليه الناس بالضرورة الطبيعية فهي
 غير مقيدة اجتماعيا ولا تعتبر الا أمراً اتفاقياً اصطلاحياً يمكن ان يتحور
 ويتغير بحسب الظروف ومبلغ الرقي في العادات والاخلاق عند الامم مما
 هو مصدر الشرائع الادبية والنظامات والقوانين البشرية وعلى كل حال
 فمنشأ الحكومة في الوطن الحاجة الماسة اليها وهي ترادف او تمثل الجمعية
 السياسية للامة وهذه لاغنى عنها للحماية والدفاع لانها عبارة عن اجتماع
 جماعة من الناس متحدية الصفات في بقعة من الارض تحت سلطة عاملين احدهما
 أدبي من ميل الطبع البشري الى محبة الالفة والخلطة في تبادل الاحساسات
 والمواطف، والثاني طبيعي يرجع الى افتقار صنف الانس بعضه الى بعض للتعاون

والتضامن في القيام بالاعمال والمهام المعاشية والامور الضرورية للحياة فنشأ من هذا توزيع الاعمال الاجتماعية ووظائفها فكان هناك بحكم الحاجة الرجل الحربي والمزارع والقاضي الفاضل في الخصومات والكاهن والصانع والتاجر ونحوهم واذ نشأت الهيئة الاجتماعية على هذا النمط وتولدت ضرورة بحكم سير الاجتماع البشري باختلاف يسير بالنسبة الى الاختلاف في البيئات لذلك احتيج الى سلطة عالية أي رئاسة عامة ترجع اليها كل الوظائف والاعمال في تمثيتها وهذه السلطة كانت بادية ذي بدى بحكم قوة العصبية في الاقوام ترجع الى رئيس العشيرة وشيخ القبيلة ثم تقدمت وترقت باتساع نطاق العمران في القبائل والشعوب الى ان صارت من حقوق السلاطين والملوك وانتهت في الترقى الى ان جعلت او عادت فعلا الى أيدي الامم بفضل المنظمات الدستورية الحديثة ، وهذه السلطة اية كانت ضرورية وواجبة لا يمكن كما تقدم لهيئة ما مهما ارتقت وسمت مداركها ان تستغنى عنها اذ كل المصالح العامة لتسوء حالها اذا كانت ليس ثم سلطة تديرها وتختص بالسهر عليها بل انه لو أبطل أمر هذه السلطة أو الهيئة الحاكمة المسيطرة على الكل لوجد كل انسان ولو كان كريم الارادة متبرما عن النظر في تلك المصالح العامة الا بما قد يوافق مصلحته ولا يرتبك الحال بما لدى الافراد من الاعمال والاشغال الخاصة فتسوء حال الكل وهذا أول الاسباب الرئيسة في وجوب وجود السلطة أي الهيئة الحاكمة ثم ان تلك المصالح العامة في الامم من الدقة وتشعب الاطراف بمكان عظيم فالحكومة كما تختص بالنظر في المصالح الداخلية العامة تشتغل كذلك بالعلاقات

والارتباطات بالممالك الاجنبية وحكومات الشعوب الاخرى المجاورة والنائية وكما ان الهيئة السياسية هي اعظم من ان تتحملها قوة الفرد غير الملم بها لذلك فالاعمال العامة المتعلقة بالامة تسوء حالها ويتألم منها زمنا ما اذا هي اسندت ادارتها الى سيئ الادارة فمن الصعب اذا القيام بمهام الهيئة وانه بناء على هذا ليكون من الحكمة والصواب بمكان عظيم ان تسلم الازمة في الامم الى اكفأ الناس واكثرهم خبرة واحاطة باعمال السياسة والاعمال العامة فينقطعوا لها ويتعمقوا في درسها ومزاولة اشياءها العملية لمعرفة باحتياجات البلاد وهذا هو السبب الثاني في وجود الهيئة واختصاصها بشأنها من حيث الكفاءة بالمزاولة العملية خصوصاً دون باقي الافراد

واذ كان أولئك الذين تسلم اليهم مقاليد ازمة الاعمال والاشغال العامة في الحكومة ينبغي ان يكون لهم في تأدية وظائفهم حرية في العمل أوسع مما هي لباقي الافراد ويجب ان يكون لهم بواسطة ذلك سلطة محترمة ليتمكنوا بها من عمل ما يرون فيه المصلحة للهيئة باجمعها ففي هذا شئ من الامتياز وهذه الميزة عن باقي افراد الامة لما قد يكون فيها من خطر حال تأدية العمل اذا أسيء التصرف بالسلطة المخولة للعمال لهذا وجب ان لا يكون الاختيار بالكفاءة وحدها بل يلزم ان ينظر فيه الى الاستقامة والنزاهة وان يقيد النظام والسلطة بالقوانين الادارية والعمومية خصوصاً وهذا هو السبب الثالث في قيام الهيئة أو ما يجب ان ينشد في عمالها لتستقيم أمور الاجتماع على محور العدل

فالهيئة بناء على هذا تؤسس في أسباب قيام سلطتها ودواعي انتظام

أحوالها الموجبة للطاعة الشرعية على ثلاثة أمور ، الحاجة العامة الماسة اليها ، الكفاءة العملية والعلمية في العمل الخصبين بها ، ثم آخراً على الاستقامة والنزاهة للمدالة المطلوبة التي هي روح النظام ودعامة العمران وباعث الطاعة الشريفة

وانا لو نظرنا الى كل الهيئات الاجتماعية لألفيناها تتركب من فئتين لكل منهما عملها حيال الاخرى ، الفئة الاولى فئة الاهلين أي الشعب في ترتيب وظائفه الاجتماعية العملية والأدبية ، والفئة الثانية الهيئة الحاكمة فيما تجرى من أمر السلطة والادارة التي تسوس بها مهام الاوطان

أما فئة الاهلين أي طبقات الامة فقد مر بك كيف ان الحاجة الاجتماعية أوجبت توزيع الاعمال فيها وجمعات افراد الامم طوائف من صناع وزراع وتجار ومحاربين ودينين وقضاة الخ فهل يمكن لانسان من طائفة من هذه الطوائف في امة ان ينتقل من طائفته ؟ هل يجوز ان يصير ابن البناء قاضياً وابن المزارع محارباً ؟ ثم هل من العدل ان يطفأ نبوغ العقول بان يبقى كل انسان على ما كان عليه ابوه من قبل بصرف النظر عن استعداداته الخاص ؟

هذه أسئلة قد مرت وتمر بخواطر الباحثين فيرى كل جوابها مبسوطاً في الحوادث التاريخية والتقلبات الاجتماعية للامم التي سار عليها البشر قديماً وحديثاً فمن الامم من حكر على نفسه وحتم على كل طائفة من طوائفه ان لا تخرج عما هي عليه كما يعلم من أمر طوائف الهند وبعض الشعوب الاخرى القديمة وقد اقتنى أثرها في ذلك بعض الامم المتأخرة

ولكن لهذا النظام الاجتماعي مضاره المناقضة لروح التقدم والمعدل
معاً فان النبوغ في الافراد كثيراً ما يخالف تلك القواعد التي فضلها المتقدمون
فلقد يظهر من « الفلاحين » القواد العظام والعلماء الاعلام ولقد يكون
ابناء « المحاربين » من انبغ المشرعين وابرع القضاة وهذا ليس مبنياً على
قواعد شاذة بل هو مطرد جعل الأمم الحديثة تعدل معه رويداً رويداً
في نظاماتها عن مبدأ « الطوائف » في المهن وان تحل محله الديمقراطية
المبنية على الحرية العامة (راجع رسالة أدب الاسلام) والنظام الجديد
المحكم الذي قد يفيد الهيئته نبوغ النوابع من افرادها بحسب المواهب
والاستعدادات لا بحسب قاعدة اتباع ما كان عليه الالباء والجدود مما قد
لا يساعد على الرقي ويبطئ حركة التقدم مما لا يشاهد له اثر البتة في النظام
الديمقراطي المؤسس على مبدأ الحرية العمومية والتنافس المؤدي الى احسن
النتائج في التمدن وتقدم الحضارة ولهذا لا تقسم هيئة الاهلين الآف
الا بحسب اجتهادها ونشاطها الذاتي فمن ثم كانت طبقة المتورين وطبقة
الجهال ، وفئة الاخيار وفئة الاشرار ومهما يكن الحال فان لكل فريق من
الامة حريته حتى يختار ما فيه الخير والصالح لنفسه ولا يقعد به التقصير
عن نشد النجاح

أما الهيئـة الحاكمة فلها في هذا العالم قديماً وحديثاً صورها
وأشكالها في تأدية وظائفها ، فاذا كانت ترجع السلطة النهائية العليا
فيها الى قبضة انسان واحد كانت « دولة ملكية » والمحكومون له « رعية »
لهذا الملك ذي السلطان العظيم وتكون سلطته مطلقة اذ كان كل شيء

يرجع الى مشيئته واراادته دون سواء وأما اذا كانت هناك مشاركة للامة في الحكم بواسطة مجالس نيابية تمثل الرعية وتشارك الملك في التصديق فالدولة «ملكية دستورية» وترجع الحكومة الملكية سواء كانت استبدادية أو مقيدة الى الوراثة في الملك بالنسبة الى الملوك لان هذا الشكل في الدول هو أصل في الحكومات أي انه أمر طبيعي يتسدي من سلطة رئيس العائلة فالقبيلة بالعصية أو الغلب الاول فيبقى النصاب نصاب الملك محفوظاً على تمامي الزمان في الاعقاب ولن يسقط الا بقيام أسباب اضطرارية تعود إما الى فساد ذاتي أو عمومي أو الى استيلاء قهري من عصية أخرى لها رآسة تقوم مقام هذه الاولى وهذا كله كان شأن الممالك القديمة في تقلباتها وتغيراتها كما يظهر لمتتبع التاريخ البشري

ومن أشكال الحكومة «الحكومة المتعددة الرأسة» لكل عظيم فيها رئاسة يستبد فيها ولكل كبير زعامة يتصدر بها بلا مراقبة ولا سيطرة ولا نظام كما كان الشأن في جماعة الممالك بمصر ومساوي ذلك النظام في الحكومة واضراره أشهر من ان تذكر وكأنه وكأنهم ما كانوا

ومن تلك الاشكال «الحكومة الاشرافية» حيث نكون السلطة في يد كبار البيوتات يستبدون بها فيمن دونهم من الخول والخدم والفلاحين ويرجعون في كبرها الى عظيم لهم يمثل في شخصه زعامة طائفتهم وهذا كان شكل حكومات الاوروبيين وبعض الشرقيين في الازمنة الوسطى وله في روسيا الآن شبه أثر

ومن هذه الاشكال «الحكومة الجمهورية» حيث يمثل الشعب أو

الولايات نواب ينتخبون للنيابة عنها وتكون رئاسة الجمهورية الى منتخب من الامة بالاقتراع ويجدد كل بضع سنين ويقال لهذا النظام الحكومى «الحكومة الديمقراطية» أي ان افراد الهيئة كلهم لهم حق التصويت بقيوده المصطلح عليها عندهم وان الكفاءة والنزاهة في هذا النظام قد توصل الى أعلى المناصب كما قد يحاسب كل فيه بقدر مسؤوليته وهذا هو نوع الحكومة الفرنسية الحالية ثم جمهورية الولايات المتحدة على اختلاف ظاهرها كما كان بأوصافه القديمة في حكومة الرومان القديمة بمد الملوك. على ان كثيراً من الباحثين يفضلون الحكومة الملكية المقيدة على كل حكومة أخرى كما هو الشأن في نظام الدولة البريطانية وممالك اوروبا الاخر وامبراطورية اليابان وربما عم النظام النيابي باقي ممالك الشرق بمد تلك الباكورة له من دخوله في امبراطورية روسيا العظيمة ودولة الفرس العريقة وتركيا وسواء كانت الهيئة الحاكمة ملكية أو جمهورية فان امامها في وظيفتها واجبات كثيرة ومهام عظيمة كما ان على الشعوب ادبياً واجتماعياً حيال حكوماتهم واجبات كثيرة لازمة وتفصيل ذلك سيرد عليك في الفصول التالية



﴿ الفصل الرابع عشر ﴾

(الواجبات نحو الحكومة)

الحقوق المدنية والسياسية — مجمل الواجبات التي على الافراد — الطاعة للقانون والنظام — امر الشرائع والنظامات الفاسدة في هذا العصر — المساعدة في تنمية القوانين — الخدمة العسكرية — الصفات المطلوبة في الجنود — الواجبات زمن الحرب — في زمن السلم — الجندي المصرية والبدل العسكري — حق التصويت والانتخاب للمجالس التشريعية — اكمل السلطة التشريعية ما جعلت بيد الشعب — حق الانتخاب ولمن هو من المنتخبين — قيد اسمك في دفتر المنتخبين .

تنقسم حقوق الانسان في الهيئة الاجتماعية ذات النظامات الراقية الى « حقوق مدنية » والى « حقوق سياسية » اما الحقوق المدنية فهي التي تتعلق بحياة الانسان الخاصة وأموره الفردية ومنافعه الذاتية وعلاقته الشخصية سواء مع عائلته او مع مواطنيه ، وتختصر هذه الحقوق في حق التبنى والتملك والوقف والايهاب والوصية والاخذ والعطاء والبيع والشراء الخ بشروطه وقيوده المعهودة .

اما الحقوق السياسية فتشمل أمور الحياة العامة الخصيصه بالجمعية السياسية أى مصلحة الهيئة الحكومية مثل حق التوظيف المدني والعسكري وحق الانتخاب والتصويت وحق الترشح للمجالس النيابية الخ .

وبما ان الحكومة كجمعية ذات نظام محكم حيال المنافع العامة المشتركة فمن ثم وجب على افراد الامة بصفتهم اعضاء لتلك الجمعية ان يراعوا نظامها وقوانينها بدقة ولا يخالفوا أوامرها اللازمة لانه لا يمكن بل لا يتصور البتة ان تجني المنافع المطلوبة ما لم يقيم كل فرد بالواجبات المفروضة

والقيود الموضوعية لحماية الفرد حيال الفرد وحماية حق المجموع من تعديلات الافراد وحماية هؤلاء من غوائل الهيئة . ثم وجب من جهة اخرى ان يمدوها بالمال المفروض عليهم اتاوتة لقيامها وان يعاونوها بالنفس فيما تقضى به المصلحة للحماية والدفاع ثم آخرآ القيام خير قيام بالتصويت في انتخاب اعضاء مجالسها العاملة اى المتمة لكيانها وعملها في وظيفتها .

وأول واجب في الباب هو اطاعة القوانين والشرائع وهذا أفيد ما يكون في مصلحة الفرد والامة معاً لان القانون سواء كان شرعياً او ادارياً أو سياسياً ما وُضع بعد الاختبار الطويل الا للحاجة الماسة اليه في العمل به وتمشيته على الكافة للمصلحة العامة القاضية به ففي مخالفته أو اهماله الضرر البالغ للهيئة وخروج عن النظام الموضوع وعرقلة لسير تقدم الامة فضلاً عن انتقاص شأن الفرد من أجله وقصاصه على مخالفته اياه ولقد يقال ان من القوانين ما قد يرى فيه ظلم وأجحاف أو مقاصد سيئة فكيف يمكن اطاعة مثل هذه القوانين ؟ الجواب ان أمثال هذه الشرائع الجائرة قد مات زمانها في هذا العصر ولا يمكن ان ترى في مثل أحوال الامم الراقية الحاضرة وما مضى منها في كثير من البلدان قديماً داخل في دور الانتقاد والسلق بالسنة حداد واكثر رؤساء الممالك الآن يرون السعادة والقوة في غبطة افراد الرعية وهناك فضلاً عن ذلك ان النظام التشريعي الآن كله تقريباً بيد الامم نفسها ممثلاً في مجالسها النيابية وهناك فوق هذا وذاك انتقادات الامم ورقابة الشعوب والدول اثنائية فلهذه الاسباب كلها لا يمكن إلا في الاحوال الاستثنائية الوقتية بحسب مقتضيات ان تصدر قوانين أو

تحصل امور من الهيئات الحاكمة تخالف روح العدالة المصرية فتنتقض الحكومات غزوها بسدها على ان كثيراً من الشرائع مما قد يشتم منها تلك الرائحة سواء عن قصد أو عن خطأ وتجارب فاسدة سرعان ما يبطل أمرها وتقوم غيرها مقامها متلافية ضررها ناسخة عيوبها . فأدب النظام المصري يحتم على أفراد الامم بمالهم من الضمان الكبير اطاعة الشرائع والقوانين وهي في مصلحتهم ومصلحة هيئتهم مما يقضي ليس فقط بالطاعة بل بالمساعدة أيضاً على تمشيتها بالوسائل المقبولة كأن يرشد على اللصوص أو تؤدي الشهادات على حقيقتها الى اشباه ذلك مما فيه حسن سير الهيئة إنما بوسائل حقة أى بما لا يوقع برثياً أو يحيف بانسان مثله ما لنا وعليه ما علينا .

الواجب الثاني أداء الاموال الاميرية المفروضة على الاموال الثابتة والمنقولة لان الهيئة الحاكمة قائمة فيما تؤدي من الشؤون والمنافع وحفظ النظام والامن العام داخل البلاد وخارجها على المال ، وهذا المال تجبیه الحكومة من الامة أو تدفعه هذه اليها بحق الشركة في المنافع التي تجنيها من وراء ما تقوم به الحكومة من الاعمال والمنافع العامة مما ليس إلا في مصلحة الامة نفسها فالري ونفقاته والادارة ومصروفاتها والقضاء والحربية والمعارف والصحة العمومية كل هذا واضرا به يحتاج الى الاموال الطائلة والمصروفات الجسيمة فضلاً عن اداء الديون العمومية وكله عائد نفعه على الامة في شؤونها الحيوية فلهذا كان من تمام العدل ان تحصل الهيئة الحاكمة وتجي من الشعب الضرائب من الاموال المقررة وغير المقررة بنسبة معتدلة

وحساب موزون دقيق طبقاً لاصول وقواعد نظام مالي متقن صرفاً وإيراداً
بذلك تقبض الشعوب من وراء ما تصنع الحكومات

الواجب الثالث للهيئة الحاكمة في الأمم الراقية « الخدمة العسكرية »
بموجب النظمات المتبعة في مثل القرعة ونحوها لان واجبات الهيئة
الاجتماعية تحتم على أبناء الوطن الواحد الدفاع عنه ، فالانخراط في
سلك العسكرية مما يسمونه « الفداء بالدم » أو « الاتاة بالذات » واجب
على الكافة من ذكور أبناء هذه الهيئة لانه في مصلحة الدفاع عن الاوطان
وحفظ الشأن القومي وحيث انه يجدر ان يكون الدفاع بالاشداء من كل
قوم اقتضى الحال لذلك ان يكون النظام العسكري قاصراً على الشبان
ذوى العنفوان والقوة وهكذا يكون أمر الدفاع اى الانخراط في سلك
العسكرية نوباً لشبان اليوم يدافعون عن شيوخه وصغارهم يذبون في الغد
عن شبانه وقد صاروا بعد شيوخا وسلامة الأمم والاوطان من وراء هذا
الترتيب الدورى فضلاً عما في هذا النظام من التدريب وتربية الصفات
والممكات الفاضلة في نفوس شبان الأمم

وعلى ذكر الصفات والممكات المطلوبة وبالتالي الاداب المرغوبة في
باب الخدمة العسكرية أقول ان من اولها « الشجاعة » والشهامة ثم الطاعة
للرؤساء لان الجندية كأعظم ما يكون من النظمات افتقاراً الى الطاعة
طاعة الرؤساء من القواد وضباط الجند ثم محبة الترتيب والنظام لانه روح
الجندية في كل شيء وعماد ما تقوم عليه ولم توجد القوانين العسكرية
صارمة شديدة دون سائر القوانين والاحكام الا لهذه الغاية حتي تستقيم

أحوال الجنود وينتظم شأنها وما هو في الواقع المصلحة الامة والاطوان
ومع ذلك فقد وضع في الباب آداب سامية لقواد الجنود وضباطها
وادارتها بما يمكن ان تعتبر معه « الفرق » و « الفيالق » كالعائلات
الواحدة لكل عمله ولكل آدابه وواجباته في عائلته فأصاغر أفراد العائلة
يجب عليهم التوقير والطاعة لكبارها وكبارها يعطفون على صغارها .

ولقد تقسم الواجبات في الخدمة العسكرية الى قسمين ما يطلب منها
في وقت الحرب وما يطلب منها في زمن السلم ففي وقت الحرب ينبغي ان
تكون كل الجنود شاعرة بدقة عملها وكبر مهامها وعظم مسؤوليتها وان في
نوال الظفر والقلب شرف الامة ونخار الوطن وان كل جندي يقتل في
ساحات الوغى مدافعاً عن حياض امته لهو الذي يخلد ذكره ويشرف امته
وان نخر القواد وصف الضباط ليبنى على شهامة الجنود وكريم احساساتها
ومعرفتها كقوادها بواجباتها واطاعتها لأوامرهم وان لا شيء يساوى في
الذمامة في نظر الامة عار الجبن والضعف اللذين يستوليان على الجندي
الجبان الذي يفر ويولي الادبار في حومة القتال عند الدفاع عن شرف
وطنه وامته ورايته أما جريمة الحياة للاوطان فليس وراءها جريمة في
نظر التاريخ ويقاص القانون العسكري عليها شر قصاص واشنع

أما في زمن السلم فالجندية لها واجباتها اللازمة ايضاً ليس لحماية البلاد
فقط بل لما عساه قد يطرأ على الاوطان من الطوارئ ويهب عليها من زعازع
صروف الحداث فلهذا انحصرت وظيفة الجنود في زمن السلم في تأدية
التعليم والتمرين العسكري بحسب احسن النظمات والترتيبات وعلى احدث

الطرق وبتقن السلاح حتى يكون للوطن دائماً «ذخيرته الحية» ولا إعتداد بقول من قال بعدم لزوم التجنيد في زمن السلم منتحلاً أنه الأسباب والاعذار اذ كما انه يجدر بالمرء ان يكون له رأس مال يعده ذخراً للأيام كذلك الامم يجب ان تعد جنديتها ذخيرة لها إنما بطريقة معتدلة بمعنى ان لا تترك التجنيد في زمن السلم بالمرة ولا تكثر منه على غير ما داع لدرجة تعطل بها مساعي افراد الامة الحيوية. وهو بموجب النظام المتبع حديثاً من تقليل زمن الخدمة يجعل لها على تمامادي السنين رديفاً ممتراً تلاقاه وقت الحاجة مما لا ادري كيف غاب عن ذهن أولئك الذين ينكرون على الحكومات والممالك حقها في تجنيد الجنود في زمن السلم واعداد التسليح بوسائل لا تشغل على كاهل الامم للمستقبل وفي ذلك من الفائدة والنفع في حياة الامم واطمئنان خاطرها وراحة بالها ما فيه كافضل ما يكون من ادخار رؤوس الاموال واعدادها للعمل في الحاضر والمستقبل فهل يمكن لانسان عاقل أن يجحد فوائد ذلك ؟

وهنا ملاحظة بالنسبة الى حالنا نحن المصريين فاننا لم نزل نجهل قيمة الخدمة العسكرية وشرفها العظيم بل اكثر من يخرطون عندنا من الشبان في سلك العسكرية بمقتضى قانون القرعة المصرية يؤخذون على كره من ذويهم الذين قد ينصبون عليهم المناحات كأنهم اخرجوا من عالم الاحياء ويبذلون كل مرتخص وغال لخلاصهم منها مع ان بلادنا قل ان تكون معرضة للحروب الكبيرة التي قد تحصد فيها النفوس حصداً مثل ما يحصل في الدول الاخرى وليس النظام العسكري عندنا بأصعب مما هو عليه

في الممالك الثاية ولا الخدمة فيها بأشق ولا السفر الى مثل السودان المصري بأبعد من الاقطار القصية التي تعباً فيها جنود الدول ذات المستعمرات المتزامية الاطراف ناهيك انه قد أجمع المتكلمون في الاخلاق على ان النظام العسكري قد يربي في الشبان على أجل حال تلك الممالك الفاضلة والصفات الجليلة في نفوس الشعوب وهو مع ذلك من أجل وأشرف الخدم للاوطان مهما كان من الاعتبارات والمشاق فيه والذي يشاهد فرح الشبان المقترعين في البلدان الاوروبية وعائلاتهم عند الانخراط في سلك الجندية ليأسف على تلك الاحوال الشائنة المزرية التي تشاهد لدينا من مناحات العائلات وتكدر نفوس الشبان الذين يؤخذون لهذه الخدمة الوطنية الشريفة بل المدرسة التهذيبية الجليلة مع اننا كثيراً ما نرى هؤلاء الشبان غب الانضمام الى الصفوف لا يأسفون كثيراً على ما كانوا عليه متى ما ألفوا روح النظام العسكري ومعيشة تلك «العائلة الوطنية الكبيرة» من الجندية، أما طريقة دفع البديل العسكري فهي وان تكن جائزة للاسباب الضرورية غير اني اوافق كل الموافقة صحيفة المؤيد القراء التي صرحت فيما اذكر بان القواعد المتبعة في نظام اناوة البديل العسكري عندنا يجب على الاقل ان نحور حتى لا يكون منها ما يضر باخلاق الشعب المصري ويضر بالفقراء لجهلهم

أما واجب التصويت وحقوق الانتخاب فلا يخفى ان الامم الراقية في هذا العصر انما هي ديمقراطية المبادئ بمعنى ان جميع الوطنيين فيها ليعدون متشاركين على نوع ما في ادارة شؤون بلادهم وحكومتهم وما فيه مصلحتها

ومنفعتها وقيامها على نحو ما سبق في أمر الضرائب والخدمة العسكرية ثم في سن القوانين والشرائع المطلوبة بحسب الاحتياجات وضرب الضرائب ومراقبة سير الادارة ووجوه الصرف والايراد الى اشباه ذلك وهذا كله ينحصر امره في يد المجالس النيابية أو ما في حكمها كمجالس المقاطعات وبلديات المدن الخ مما له عندنا صورة « ليست من كل الوجوه طبق الاصل » مثل مجلس الشورى والجمعية العمومية ومجالس المديريات وبعض المجالس البلدية على ان هذه المنظمات عندنا وان لم تبلغ بعد حد الكمال لنقص البلاد في احوالها العامة والخاصة عن حد هذا الكمال غير انه لوجود غرس المبدأ في نظامنا وشبه رسوخه عندنا والسمي في انالة الامة حفظها منه يجدر بي أن أذكر قواعده وبالتالي آدابه وواجباته على نحو ما يذكر الغربيون منه في تعاليمهم الاجتماعية المصرية التي عنها استفدنا بعض الشيء من طرقة العملية .

فلقد اتفق فلاسفة الحقوق العامة والاخلاق في هذا العصر على ان اكل سلطة في العالم بحسب الاساليب المصرية هي ما استندت على ارادة الشعوب أو تصديقها وهذا لا يتم الا بطريق اقامة المجالس النيابية بالانتخاب والاختيار لجماعة من كبراء الامة ووجوهها فينتدبوا عنها في تلك المجالس للتشريع والتصديق ثم الاشراف على ما يبنى على المنظمات من الاجراءات التنفيذية الادارية والقضائية والامور المشتركة مع البلدان الاخرى الاجنبية فتكون السلطة بذلك على احسن وجه بصرف النظر عما يملوها بحقه وبموجب النظام من السلطات الاخر الملوكية والوزارية

المسؤولة والايدي الاخر الحكومية العاملة في مصلحتها وطبق ارادتها من حق الامة في الواقع وفي قبضة يدها في الغالب ممثلة في اعضاء المجالس النيابية وما شابهها الذين ينتخبهم ويختارهم الشعب نفسه .

ولقد جعل الانتخاب في كل البلدان الراقية من حق كل الطبقات بشروطه وقبوده من الجنسية والاقامة وبلوغ سن الرشد الخ ولقد توسع فيه هناك واحتيط له لدرجة عظيمة كما جعل حق العضوية لتلك المجالس وما يتفرع عنها وينحونحوها مقيدا بشروط وصفات هي في صالح الامم حتى لا يتصدر للزعامة فيها والنيابة عنها في هاتيك المجالس الهامة من ليس أهلا لها اما لعدم كفاءة واما لفقدان الحقوق المدنية أو قلة المصالح الذاتية فحق الانتخاب الممنوح للامة بمقتضى قانونها النظامي يلزم ان يجرى فيه كل انسان لا على حسب الهوى رغبة او رهبة بل بحسب ما يرى كل امرئ فيمن ينتخبه من الكفاءة بكل حرية اى بلا تأثر بالمؤثرات سواء من قبل ذوي المآرب والنفوذ الراغبين في نوال العضوية بلا أهلية ولا استحقاق او من قبل عمال الحكومة بل الواجب الاجتماعي يحتم على كل انسان ان لا يستخدم في انتخابه وترشيحه انسانا الا الفكر الثاقب وحرية الضمير حتى يجري تأليف تلك المجالس مطابقا للمقصود منها لان الامر دقيق والعمل أي الوظيفة هامة جدا وكل انتخاب يصادف غير اهله إما لغرض أو نفوذ لا يجنى من ورائه غالبا غير زيادة المصاعب وجلب المتاعب على الامة والوطن وفساد العمل ولذلك أوجد في النظام الانتخابي حق الطعن في الانتخاب حتى يعطى القوس بارها .

هذا ولقد أطلال في هذا البحث علماء الحقوق العامة والآداب الاجتماعية موضحين آذابه مبينين دقائقه ووسائله وفوائده ومضاره بل حق النساء منه الى اشباه ذلك مما لا يحتمل هذا المختصر وذكر منه اشياء فيما يتعلق بنا معشر المصريين بالنسبة الى نظامنا الحالي حضرة الفاضل مرقص حنا افندي في كتابه « نظام الحكومة المصرية » ولقد قال مسيو « كرسودول ستوليتزيس » في مؤلفه « الحقوق الطبيعية » ما معناه « ان حق الانتخاب اذ كان ملكا للشعب بلا نزاع فله اذن الحق المطلق عند القيام به ان يتخذ الوسائل الثلاثة ليجري مجراه الطبيعي »

واذ كان هذا الحق محق الانتخاب « واجبا » أدبيا واجتماعيا فيخلق بكل انسان عاثر شروط حقه ان يقيد اسمه من أجله ولمصلحة بلاده في « دفتر المنتخبين » ولا يتمتع عن اعطاء صوته إما كسلا وإما لعدم اكتراثه له مع ان أدب الحياة الاجتماعية وواجبها العظيم في هذا العصر يجعل في رتبة كل انسان مسؤولية المضار التي تنسج عن امتناعه كما يجعلها اعظم إذا هو قام به ورشح لفرض أوجه من لا كفاءة له لمثل تلك المهام القومية والشؤون العظيمة العمومية



﴿ الفصل الخامس عشر ﴾

﴿ وظيفة الحكومة العامة ﴾

الدساتير العملية المختصة بالحكومات — التضامن بين الافراد والهيئة — ما هي الحكومة ووظيفتها الخاصة — الامن وما يقتضيه — الاعمال المادية التي في رقة الحكومة — الامور الادبية — التعليم — نشيط أهل العلم وأرباب الاختراع — ما يجب ان يقف عنده عمل الحكومة — كيف يجري التشريع بواسطة الحكومة — في اختلاف الاحزاب فائدة — ما يلزم ان تراعيه في مشاريعها العامة — السلطة التنفيذية — عمال هذه السلطة — احترام هذه السلطة والرضوخ لها — الامتيازات الاجنبية — مهمة الهيئة اسعاد الشعب وعدم مراعاة التحيزات — باقي الاوصاف التي يجب ان يكون عليها الحاكم كبير السلطة — الاختيار للخدمة العمومية — السلطة القضائية — ما هو القاضي — ما يجب ان يكون عليه القاضي — الرجوع الى امر القضاء والتفويض الى السلطة في تقرير العدالة — التحكم والصلاح — امر الاقتصاد في الغرب قديماً — النظام الجنائي الحديث فضل هذا النظام في حماية الافراد

أريد بالحكومة ها هنا الحكومة الدستورية لان الحكومة المستبدة بالمعنى الحقيقي للكلمة لا يمكن ان يكون للافراد معها حق إلا ما كان من أمر الطاعة العمياء وهذا لا يعد واجباً صادراً عن ارادة خالصة فذكر حقوق الافراد في مثل هذه الهيئة أو تعديدها واجبات عليها نحوهم يعد لغواً لقيام الوظيفة على غير أساس الا القهر وضياع الحق والواجب المتبادل حيال هذا الحال من الحكم المطلق والشأن الاستبدادي ، على ان من ينظر الى أحوال الامم الحاضرة خصوصاً سواء كانت نيابية أو غير نيابية يرى ان لها كلها نظمات قد تقرب بعضها من بعض في تمشية الامور الحكومية وان اختلفت السلطات النهائية لحكمة ان النظمات الحقبة الادبية والاجتماعية

هي كالمكتشفات العلمية والمخترعات الفنية متى ما وجدت في عصر فقل
ان يفوت فضل الانتفاع بها أهله كلهم وان تباينت في الشعوب بعض
التباين بحسب مقتضيات وظروف الاحوال الخاصة .

وأول ما يتجلى الى ذهن الباحث في هذا العصر بالنظر الى أحوال
الامم الحالية ذلك التضامن والتعاون العجيب بين الفرد والهيئة وهو المبدأ
أو القاعدة الصحيحة التي يجب ان يبني عليها كل اساسات الاعمال العامة
والوظائف الحكومية ، فاذا ما رأى الباحث تلك الواجبات التي في رقة
جماعة بني الوطن نحو حكومتهم رأى من جهة ثانية تلك الواجبات
الجملة التي في عنق الحكومة نحو الشعب ، هذا ولقد مضى القول في الفصل
السابق فيما يتعلق بواجبات الاهلين وهنا أبحث في واجبات الحكومة
وشأنها العظيم ووظيفتها الكبيرة

الحكومة هيئة مركبة بصورة ما من أفراد من الامة من وظيفتها
العملية القيام بالشؤون العامة المتعلقة بتلك الامة جلب الراحة والهناء
للأفراد في كل اعمالهم ومساعدتهم الذاتية ودفع العوادي ودرء المضار
والشروع عنهم ، وأول أمر لازم في الباب وبعبارة أخرى أول واجب على
الحكومة القيام به انما هو المحافظة على « الامن العام » واستتباب الراحة
باتخاذ الوسائل الفعالة لدفع الفارات عنها من الخارج وإيجاد نظام ادارى
حازم يكفل للشعب الامن والراحة في الداخل ويجعل قوانين الوطن محترمة
في النفوس على حد سواء بين الافراد لا فرق بين وضع ورفيع وحاكم
ومحكوم .

وتقرير الامن بالوسائل الحازمة وان كان أسا يجب البناء عليه لكنه يخلق بالهيئة ان تحافظ فيه على الحرية حرية الافراد مما يجب ان يتحقق لكل فرد محافظ على النظام وان يأمن بعدل عليه بمعنى ان لا تكون من السطوة لدرجة تضغط بها على حرية الافراد او من التراخي لدرجة تجعل من الحرية المخولة للافراد سلاحاً يتعدى به فرد على فرد واذا كان مما يخالف النظام والذوق استخلاص الحقوق باليد بالنظر الى الافراد بين بعضهم والبعض فما ذلك الا لمعرفة النفوس في المجتمعات الراقية واعتيادها اسناد ذلك الحق الى جانب الهيئة الحاكمة ووثوقها من عظيم دفاعها عنها ، وكما ان من واجب الحكومة حفظ الامن كذلك من شأنها الحفاظ بالشرف القومي شرف الوطن ثم حماية حرية الافراد ثم اجراء الاعمال النافعة كتنشيط التجارة والصناعة الى آخر ما في هذا الباب فهذا كله يؤول حق الدفاع عنه الى الهيئة الحاكمة العاملة التي تجرى الاعمال وتضع كذلك القواعد الاساسية لتقدم البلاد وحماية العباد والضرب على أيدي أهل الفساد .

وهذا الواجب على الحكومة في الحماية والعمل يحتم عليها ان تقوم بالاعمال العامة النافعة المطلوبة للتقدم والرقى وغبطة الشعب ، وتقسم هذه الاعمال الى اشياء مادية وأمور أدبية ، اما الاشياء المادية فتتخصر في انشاء « اعمال المنافع العمومية » التي توجب تقدم الزراعة والصناعة والتجارة كالذي يشاهد من اعمال الري العظيمة والاعمال الخاصة بتقدم الزراعة وانشاء السكك الحديدية والزراعية وسبل الملاحة مما يسهل وسائل النقل واستغلال الثروة مما قد وجد في هذا العصر في وطننا المصري في تقدم

محسوس مطرد استفادت منه الامة والحكومة معا وراجت معه التجارة وزادت محصولات الزراعة وارتفعت الائتمان والاجور وتقدمت حركة البلاد الاقتصادية وأشغالها المادية وإن كانت الصناعة المحلية لم تزل في تأخر لقلة عناية الامة نفسها بها.

أما الامور الادبية وواجب الحكومة فيها فتختصر في أمر «التعليم» تعليم الامة وتشقيف عقول الشعب وابنائهم ، ووظيفة الحكومة هنا وإن كانت كالمساعد للافراد والسيطر على أمر التعليم وتربية ابناء الامة وتهذيب اطفالها من بعيد لكن عليها ان تكثّر من انشاء المدارس والاخذ بيد التعليم الاهلي ومراقبته وتعليم الفقير على نفقتها او باجور رخيصة وعليها كذلك ان تنشيء المكاتب العمومية للمطالعة وان تبذل كل جهد بمالها من الرقابة العامة على سير التعليم حتى يعرف كل ناشئ من الشعب ذكراً كان أو أنثى القراءة والكتابة والمبادئ العلمية الضرورية في الحياة المصرية ومعرفة الواجبات للنفس والعائلة والوطن والحكومة وامور دينه وان تكون لها عناية خاصة بأمر التعليم العالي لتخرج للامة والحكومة رجالاً اكفاء في الحقوق والهندسة والطب والحرب هي على الدوام في حاجة اليهم.

وهناك واجب آخر على الهيئة الحاكمة من حيث تنشيط العلماء والمخترعين والمكتشفين فيما تبرز قرائحهم من الاكتشافات العلمية الجليلة والمخترعات الفنية المفيدة والآثار الادبية الجميلة على نحو ما نرى في البلاد الغربية

وانه وإن يكن يطلب من الهيئة الحاكمة اشياء كثيرة وامور حمة مادياً

واديّاً على نحو ما رأيت غير أنه من الغلط الفاحش ان يتوهم متوهم ان الحكومة يجب عليها « ان تعمل لنا كل شيء » لان هذا يخالف مبدأ التقدم الذاتي عند الافراد ويضغط من همهم في الاعمال الاستقلالية ويضر بالهيئات الضرر البالغ فالحكومة لا ينبغي لها ان تشتغل بالتجارة وتزاحم عليها الافراد (كما ظهرت مضار ذلك فيما كان يصنع بعض الملوك قديماً مستعبيين بسلطتهم كما نبه عليه ابن خلدون) ولا يجوز ان تحتكر الصناعات الا ما كان من مثل صنع « البارود » وهي كذلك ليس من وظيفتها ان توجد الاعمال للافراد او ان تضغط على حريتهم للاشتغال باعمال معينة خارجة عن مطلوب مثل الوظائف او الخدمة العسكرية او اقامة المنافع العمومية في بعض الاحوال الاستثنائية حتى ان ما وجد من أمر التعليم الا لزامي في بعض الحكومات فذلك وان كان لفائدة الهيئة الاجتماعية الا أن للحكومة وظيفتها الخاصة وقد تقدم بيان بعض اشائها وهاك باقيها مما يتعلق بأمر التشريع الراجع على الحقيقة في هذا العصر الى أمر الامة ثم السلطة التنفيذية الادارية والقضائية وفي كل منها واجبات على الحكومة عظيمة وآداب جليلة

التشريع في الامم الراقية قائم على ان المصالح الحكومية بتركيبها المعهود من نظارات وادارات ومصالح عند ما ترى احداها الحاجة ماسة الى سن لائحة جديدة او تقرير مشروع مستأنف او تحويل قانون في مصلحة الامة وتمشية الادارة على محور السداد تدرس أمر ذلك بايدي ذبيدة وتحضره ثم تبعث به الى « الهيئة الوزارية » وهذه بعد بحثه وفحصه مباشرة او بواسطة

لجنة فنية مخصوصة ترسله الى المجالس النيابية وهناك يأخذ حظه الختامى
اما بالقبول واما بالرفض او التحويل قبل الاجراء بواسطة السلطة التنفيذية
وتتويجه من أجل ذلك بالاوامر العالية من الملوك ورؤساء الحكومات
حتى يكون مستوفياً شروط العمل به مستكملاً أمر ما يوجب الرضوخ
والاحترام له عند الشعب فترى من هذا ان السلطة التشريعية ليست في
الواقع الا بيد الامة التي يمثلها نوابها في مجالس التشريع في الحكومات
الدستورية ومنه تعلم ضرورة اختيار هؤلاء النواب وانتخابهم من اكفاء الناس
وافضلهم كما تقدم وكما سيأتي في حق الانتخاب حتى يحسنوا الفحص والتدقيق
فلا يرفضوا ما قد يكون فيه نفع الشعب ولا يصادقوا على ما قد يخالف
المصلحة القومية إما للجهل به واما لاختلاف المبادئ الحزبية التي لها
بجرائدها ورجالها كما نرى في اوروبا تلك الفوائد من حيث المناقشات
والجدالات فيكشف بها النقاب عن الفوائد ويحلى عن درر المنافع وصحيح
المبادئ فتترقى الامم من وراء هذا وذاك من حركات الاحزاب واختلاف
آرائها وميولها بشروطها وقودها الادبية والحكمية لا بكيل الطعن والتلب
جزافاً والخبط خبط عشواء بالحق والباطل كالذي يشاهد عندنا

وانه وان يكن أمر القطع والتصديق في التشريع وتقرير الضرائب
وسن اللوائح بل أمر الحروب بيد الامة في الممالك النيابية على ما رأيت
غير ان لهيئة الحاكمة العاملة آدابها وواجباتها من حيث ان لا تراعى
فيما تحضر من شرائع او تقرر من أمور ادارية وسياسية الا ما فيه المصلحة
البحثة للامة وروح النظام العادل وان لا يكون في ذلك شيء يخالف مبدأ الحرية

الشخصية أو العامة ولا ما يشتم منه رائحة الحيف أو عدم المساواة حتى لا يخالف في وضعه وتمشيته روح الحقوق الطبيعية التي تحسب الشرائع الوضعية ظاهرة من ظواهرها العملية تمثل بالعدل في ملعب الحياة الاجتماعية الجارية فلهذا اشترط أن يكون رجل التشريع أيّاً كان عالماً خيراً مطلعاً تمام الاطلاع على حاجات الامة منزهاً عن الاغراض

أما السلطة التنفيذية فهي ولا ريب من أهم وظائف الحكومة والادارة العاملة تحت مراقبة السلطة العالية والسلطة التشريعية ، ولهذه السلطة التنفيذية حقوقها وواجباتها التي ينبغي ان تقوم بها خير قيام في أمر التنفيذ في الهيئة بكل نشاط واستقامة ودرجة ان لها الحق في تنفيذها بالقوة والقهر بواسطة القوة المسلحة التي تحت سيطرتها من مثل البوليس والجندو باسم القانون والسلطان

والقوة التنفيذية رأسها بعد السلطة العالية الوزارة واعضاؤها جهات الادارة عموماً والنيابة العمومية والقضاء ورجال الضبط والربط فكل هؤلاء يمثلون تلك السلطة ومن وظائفهم وواجباتهم احترام القوانين والشرائع واللوائح وتنفيذها في الامة بكل دمة واخلاص ونزاهة إذ كل توان او تراخ او اهمال او عدم اكتراث في الامر قد يعود بالمغاب السيئة والمضار الشديدة على الهيئتين المحكومة والحاكمة وواجب الافراد حيال مبدأ احترام شرائع بلادهم الطاعة والرضوخ لامر الهيئة التي تنفذ تلك الشرائع والنظامات وبعبارة أخرى عدم مخالفة قوانين البلاد ونظاماتها الجارية لتسعد الاوطان وتنظم الاحوال ويسهل على الهيئة الحاكمة عملها في وظيفتها واجراآتھا القانونية

والادارية حبا بالنظام وحفظاً لمبدئه الشريف وسياج سلطانه الجميل والذي يرى احترام النفوس لاوامر حتى أصاغر أنفار البوليس ورجال الضبط والربط في البلدان الاوروبية ليأسف على عظم استخفاف حتى رجال الحكومة أنفسهم عندنا بأوامر الحكومة ولقد يعمل هذا لدينا « بعله الامتيازات الاجنبية » وكون هذه الامتيازات قد تقف غالباً حجر عثرة في سبيل تنفيذ الاوامر الادارية والنظامات الداخلية بالعدل والمساواة على الوطنيين والاجانب مع ان البلاد بفضل النظامات الحديثه قد أضحت في غنى عن حماية الاجنبي بواسطة هذه الامتيازات الضارة المعرقة لسير النظام وتمشيته على قاعدة العدل فيجب ان تسمى الحكومة لالغائها جهدها حتى يتساوى الوطني والاجنبي في نظر النظام عندنا ولقد كتبت في هذه الامتيازات فصلين في المؤيد أُنبت في الاول منهما ^(١) حق المصريين في مشروع الغائها الذي اقترحه جناب اللورد كرومر في تقريره عن مصر والسودان لسنة ١٩٠٥ وقلت في الثاني بفائدة الرجوع في محاکمة شرار الاجانب الى المحاكم المختلطة مؤقتاً ^(٢)

ومهمة الحكومة بخذافيرها فوق ما تقدم إنما هو الحرص على اسعاد الهيئة الاجتماعية بيقظة ونشاط واستقامة لانها كالوصي على الشعب أو كالوكيل الذي يدير أعمالاً مسؤولة منه فلا ينبغي له البتة ان يصرف وجهه العمل في غير نهجه المستقيم وصراطه السوي إما للمصلحة الذاتية وإما تبعاً لالهواء الحزبية

(١) بالعدد الصادر في ٧ ذي الحجة سنة ١٣٢٤ (٢) راجع فصل ٧ من رسالة

في سبيل الحكم الذاتي عدد ٥٢٦١ من صحيفة المؤيد الوضاء

بل يلزم ان تتمسك كل حكومة بتينك النصيحتين القديمتين لافلاطون وشيشرون وقد قالها قديماً بالنسبة الى كبار رؤساء الهيئتين اليونانية والرومانية في عصرهما قال الاول «يجب الاخلاص لمصالح أبناء الوطن لدرجة ان تنسى معها المصالح الذاتية نفسها» وقال الثاني «ينبغي النظر الى آمال ومطالب كل أبناء الهيئة السياسية بعين الرعاية الواحدة فلا يعضد حزب دون حزب ليمتاز على غيره لمجرد هوى في الفؤاد لان الهيئة الحاكمة كالوصي الذي يجب عليه رعاية مصلحة كل القصر الذين تحت إدارته على حد سواء فالذين يسعون في تأييد فريق من الشعب واهمال غيره قد يدخلون في المدينة شر الآفات التعب والشقاق» ولهذا قيل الحكومة فوق الاحزاب .

ثم انه كلما كانت وظيفة الحاكم أكبر وسلطته أوسع تحتم عليه معرفة حقوق كل انسان متمسكاً بالعزم الثابت في ان يكون عادلاً نحو الجميع وذا خبرة واسعة في الاعمال والاشغال مما يقيه شر الاغلاط وعدم الوقوع في المحظورات — على ان الخلق الادبي العظيم الذي يجب ان يكون عليه الموظف العظيم فيما يهم الهيئة كثيراً انما هو الدقة واليقظة في اتباع النظمات والقواعد وان يستخدم لذلك ذكاه وحرية عقله واستقلاله الشخصي حتى لا تؤثر فيه الاغراض والمنافسات الحزبية ولو كانت من ذوي السلطة عليه وانه لخير للموظف ان يكتسب الثناء العام من جمهور أبناء الهيئة ولو خالف في ذلك مبادئ حزبه أو أرباب السلطة عليه فيما يخرج عن حدودها لان هذا يعتبر أشرف وأجمل في باب النزاهة

والاستقامة في الخدمة العامة بموجب المبادئ الادبية والقواعد الاجتماعية الصحيحة

والخدمة القومية العامة يجب ان يختار للتوظيف في وظائفها المختلفة اكفاً أبناء الشعب وأحسنهم أخلاقاً وآداباً ومعرفة بلا التفات الى المحسوبية أو المنسوبية والسلامة من تلسم الامور ينبغي أن يجري التوظيف بمقتضى قواعد عادلة ومبادئ صحيحة سواء بالنسبة الى التوظيف او في ترقية العمال وان تجري عليهم الهيئة المرتبات الكافية بنسبة الاعمال وعلى قدر أهمية الوظائف ودرجاتها مع مراعاة مطالب المعيشة والحياة في المجتمع والحيثيات الوجودية لهؤلاء الموظفين في أعين الهيئة فضلاً عن تقرير المكافآت الوقتية لمن يمتاز منهم بعمل ثم تدير أمر المعاش لهم عند الانتهاء من الخدمة على أعدل القواعد وأحكم النظم حتى تحبب النفوس المجتهدة النشطة في خدمة الامة العامة وان تضع الهيئة الحاكمة فوق هذا وذاك النظمات التأديبية والعقوبات الشديدة لكل من يخالف من موظفيها أصول وظيفته أو يمد يده «للمرشوة» أو يخون أمانته في وظيفته على نحو ما نراه في نظام حكومتنا السنية وأمثالها من الحكومات التي تقتبس منها.



وانتتم هذا الفصل بذكر آداب السلطة القضائية القائمة بوظيفة الحكم بين الناس وما في رقبتها من واجبات هامة فانه ليس على الحقيقة الى جنب السلطة التشريعية والادارية أعظم من سلطة «القضاء» المنصوب للفصل في الخصومات والحكم بالعدل بين أبناء الامة فالقاضي هو حارس الشرائع

العملية وحامي سياج الآداب العمومية بل هو الذي اليه مرجع قصاص الجناة وعقاب الاشرار وأرباب الجرائم من اللصوص والاشرار وأهل الدعارة والفساد والاخذ بناصر المظلومين احقاقاً للحق وازهاقاً للباطل ، وهو كما ينظر في دعاوي التي بين الافراد ينظر كذلك في القضايا تكون لهم ضد الهيئة أو تكون للهيئة ضد الافراد من الوجهة الخاصة والعامة وبالجمل فان من وظيفة القاضي تطبيق القوانين وتنفيذ الشرائع واعطاء كل ذي حق حقه مما يعبر عنه « بتوزيع العدالة » فلهذا ينبغي ان تجتمع في القاضي اكمل الصفات العلمية والادبية العالية حتى يؤدي وظيفته الهامة كاحسن ما يكون في الهيئة عدلاً وانصافاً .

فالقاضي على اختلاف وظيفته - هو انسان مخول سلطة دقيقة يجب عليه من أجلها ان يكون عالماً بالشرائع متضلعا من أصول التشريع عارفاً بالقواعد والنظامات القانونية المختلفة للمقارنة والتطبيق ليس فقط بالنظر الى نصوص القوانين وقشور الفاظها بل بالنظر الى روحها غير معتمد في تطبيقاته واحكامه إلا على الحجج والبراهين الصحيحة التي تظهر له من خلال سطور القضايا والمرافعات وقرائن الاحوال ويجب عليه ان يكون ذا بصيرة ناقبة وحذق ومهارة للخروج من الشبهات واستطلاع الخفايا مما قد تحنكه فيه التجارب الذاتية وواسع الاختبارات والاطلاعات السابقة لغيره في الاحكام القضائية

ويجب فوق ذلك ان يكون القاضي حائزاً لصفات أدبية جليلة من محبة العدل واستقلال الرأي فمن الاول ان لا يعرف حال التربع في كرسي

القضاء لا صاحباً ولا محسوباً ولا موصي به بل يكون الكل امامه سواء يحكم بينهم بالعدل ويفصل بالحق لا فرق بين حاكم او محكوم ، وليكن كذلك نزهاً غير متطلع الى فوائد ولا خائفاً على مركز بل ايكن كل همه منصرفاً الى تقرير العدالة التي هو حارسها على أحسن حال .

أما الاستقلال فيطلب من القاضي أيضاً في كل شيء فلا يكون الا رجل القضاء تاركاً الميول الحزبية والتعصبات المذهبية بل ليكن فوق هذا كله غير مشغول بالمنافع التي للهيئة حتى يبقى غير متأثر بالمؤثرات وبالتالي محترماً من الكافة وانه لا ينبغي له لهذا أيضاً ان يتداخل في الاشغال الصناعية والاعمال التجارية ولا يتلطخ بعار المضاربات أو التراخي على الشهوات وليكن من النزاهة لدرجة ان لا يقبل من انسان هدية ولا يأخذ بالاولى رشوة ولقد جعل من أدب القضاء في ترتيبات الحاكم العصرية قيود وشروط كثيرة في واجبات القضاة وجعل فيه كذلك القصاصات الصارمة لكل من يخالف ذمته وحلقه القانوني امام السلطة العالية بان لا يخون عهد العدالة ولا يخنر ذمة القضاء كما قد جعل للضمان على المركز وحفظ الكرامة حتى لا يكون القاضي مهدداً بالعزل ذلك المبدأ من عدم قبول القضاة للعزل الى امد ما لا اسباب .

هذه هي مهمة القضاء ووظيفة القاضي في الهيئة والآداب الجليلة والواجبات العالية التي عليه والتي تشرف بها الاقدار وتوقع الهيئة في النفوس . وتلك القيود المشروطة في نظام القضاء وكل ما يتقدمه من السلطة التشريعية وما يتبعه من السلطة التنفيذية لزم الافراد ان يتنازلوا

امام النظام عن حقوقهم في تقرير العدل لانفسهم بانفسهم تأييداً للنظام بالرجوع في الحقوق المدنية والقصاص والقود لامر الهيئة الحاكمة بموجب نظامها المرعية وقضائها المحكم العادل . على ان في هذا اكبر ضمان لسير العدالة على محور الاستقامة لانه لو خول كل فرد ان يقوم باستخلاص حقه بيده والاقتصاص لنفسه بنفسه لأدى ذلك ولا ريب الى اشأم النتائج وشر العواقب الاجتماعية ولنا في احوال البداوة التي لم تزل شائعة قليلا أو كثيراً في عربان القطر المصري وغيره من أخذ الثأر والتربص للاعداء ما فيه من شر وتوحش وهمجية ليست الا من بقية الجاهلية الاولى .

واذا قيل انه يمكن لتقرير العدالة في الحقوق المدنية ان تجري بواسطة محكمين فهذا أيضاً له محظوراتاه ولقيام الهيئة القضائية به خير قيام اكبر ضمان للاطراف مادامت الهيئة لاتنصب للفصل في الخصومات الا اكفاً رجال القانون والشرع فهم بهذا ليعتبرون من افضل المحكمين على ان التحكيم وتقرير الصلح بين المتخاصمين في القضايا المدنية بلا واسطة الدوائر الرسمية امر جائز مع ذلك وحق من حقوق الافراد في مبادئ العدل فهو لذلك لم يزل شائعاً وجارياً بخلاف القصاص الجنائي فانه بموجب النظمات الحققة لا يمكن ان يكون من اختصاص الافراد ولا سبيل لان يترك الى الاهواء ولقد كانت مشكلة الاقتصاص أو الأخذ بالثأر التي لم تزل شائعة في الشرق على نحو ما سبقت الاشارة اليه شائعة ايضاً في الغرب انتقاماً من الجناة بقدر جنائهم واقتصاصاً منهم بمثلها فيما اذا كانت قتلاً أو جروحاً بان يأمر بها أو يقرها القضاة انفسهم ويجرونها غير ان هذه الطريقة لها

عيوبها وقصورها بل فيها مضارها وشرورها في الافساد واثارة الاحقاد والمخالفة لروح الانسانية والنظامات الصحيحة الاجتماعية لهذا عدل عنها الى طريقة العقاب القانوني المنظم الخالي من الاغراض وانواع الانتقامات الوحشية والتشني الفاسد فصار النظام الجنائي في يد هيئة عادلة وعلى صورة نظام محكم لا يقصد به سوى المصلحة العامة وخير الهيئة الاجتماعية ويتحصل منه مع ذلك على الاحكام الجنائية الرادعة التي تفيد المجموع وتوجد الرهبة المطلوبة ولا تخالف روح الانسانية ولا مبادئها التمدنية المصرية ولقد جعلت الذنوب فيه على ثلاثة انواع المخالفات والجنح ثم الجنايات وجعل لكل فريق قصاصات وعقوبات تناسبه وترى كافية للردع وافية بالمرام في تأييد النظام والعدل

وبهذا النظام الجنائي الذي تجرى عليه الهيئات الاجتماعية الحالية صار الفرد محمياً بقوة الجمعية من فظائع الانتقامات والتشفيات الشخصية بل التعذيب بمقتضى اغراض الافراد وصار القصاص من حق الهيئة الاجتماعية ممثلاً في نظامها الجنائي التشريعي منه والتنفيذي لمصلحة الهيئة وبذلك انتفت فظائع القصاصات التمثيلية وانواع التعذيب الماضية ولهذا كله صار كل نظام جنائي يشذ عن قواعد واصول النظام الجنائي العادل مهما كانت دواعيه واسبابه ومهما كانت الاحوال القاضية به أو الحقوق الموجبة له يعد في عرف الذوق المصري خروجاً عن روح العدل والتقدم ورجوعاً الى ازمئة التوحش وحب الانتقام ولا يمكن لامة ان ترضى به ولا يصح ان يبقى على اثره فيهم قوم كرام

﴿ الفصل السادس عشر ﴾

(أدب الحقوق الدولية)

العلائق الدولية من قديم هي التي كانت اساس ما وضع من ادب الباب -
 حقوق الدول الطبيعية والوضعية - حقوق الشعوب التي تتمتع بها - حق الدفاع في
 الامة شبه المستقبل - مبدأ تعيين القراء والقناصل لدى الدول وبعضها - ما يجب
 ان يعامل به ممثلو الحكومات من الاحترام - رعاية النزول - ادب النزول -
 مراعاة الاتفاق - الادب في باب الحروب واسبابها - كيف تجري الحروب
 العصرية ادب الجنود في القتال ومعاملة الاسرى والجرحى - مبدأ الحياد الدولي
 السلطة البحرية - التجارة البحرية الدولية - السلام العام

ان الناظر في التاريخ البشري يرى ان دول هذه الكرة الارضية
 الذاهبة منها والحاضرة ما زالت من قديم الزمان في ارتباط واتصال وعلائق
 تجارية ومواصلات سياسية وحروب دموية وخصام وصدام ثم صلح وسلام
 وامتزاج ووثام فلماذا كله جعل أهل العصر لتلك الارتباطات والامور
 الدولية آداباً وواجبات تقوم بها الدول نحو الدول والشعوب حيال الشعوب
 والارتباط والاتصال الدولي مهما كانت احواله فلا بد من الرجوع في
 معاملاته الى أساس من الحقوق الطبيعية هي حقوق الامم من بني الانسان
 في اوطانهم أنى كانوا وكيفما كانوا وهذه الحقوق اوجبت إيجاد نظام الحقوق
 الدولية الوضعية التي اصطلح عليها بين الدول خصوصاً في هذه العصور
 المتأخرة ولتفصيل هذا الاجمال أشرحها هنا بالايجاز المشروط اهم اصول
 أدب هذه الحقوق حتى يكون القوم عندنا على بصيرة منها وقد اضحت
 بلادنا المصرية كما لا يخفى ميداناً ومسرحاً لكثير من الارتباطات الدولية
 بين تجارية وسياسية فأقول

تتألف الأمم والشعوب كما لا يخفى من افراد تجمعهم رابطة الجنس واللغة والتقاليد القومية من عدة اجيال مضت فتكسب كل فرد من افرادها جنسيتها البحتة وتجمعهم فوق ذلك كله رابطة المصالح الاهلية المشتركة والآداب القومية المعتبرة ونظامات الهيئة التي اتيت لهم في تدبير مصالحهم العامة وشؤونهم الخاصة

والشعوب بهذا تعتبر حيال الشعوب كالأفراد في الهيئة حيال الافراد من حيث ان لكل حق ولكل شأنه الخصوصي الاجتماعي والادبي وطريقته العملية وحرية الذاتية

فلكل شعب حقوق يجب ان يتمتع بها وتمثلها حيال الشعوب الاخرى هيئته السياسية وعلى هذه الشعوب واجب احترام هذه الحقوق له ما دامت له صفته الدولية بينها فهو له حق التمتع بأرضه التي تملكه وخيراتا ومستغلاتها التي يستخرجها منها ثم له حقوقه في تجاراته وصناعاته ، ثم له كذلك حقوقه المعنوية من حيث تمتعه باستقلاله وشرفه وحرية ونفوذه فكل هذا من حقوق كل شعب وكل أمة مرتقية متوفرة لها شروط التمدن الاصلية والجامعة السياسية ويجب على الشعوب المتقدمة بموجب مبدأ أدب الحقوق الدولية ان تحترم تلك الحقوق لأصحابها فلا تتعدى عليهم فيها ولا تقتصب أرضهم وديارهم منهم كما يجب على الهيئة الحاكمة أو هو من أهم وظائفها كما تقدم الدفاع عن شعبها بالوسائل السلمية السياسية ثم الذود عنه بالوسائل الحربية اذا اقتضى الحال ولم تجد مخرجا لحل المشكلات بالطرق الحبية أو بتوسيط بعض الدول الاخرى على قاعدة التحكيم الدولي الذي بدأ منذ

عهد غير بعيد يشيع أمره ويجرى مجراه الصحيح .

أما الشعوب التابعة لشعوب أخرى وممالك ثانية بناء على اتحاد اختياري أو حماية أو سيادة اسمية مع بقاء استقلالها الاداري فحق المخبرات والدفاع عنها يتبع أصولاً قد لا تختلف كثيراً عما تقدم بناء على الامتيازات المخولة في الادارة والدفاع وان كان للانضمام أو الحماية أو السيادة حقوقها العالية متكيفة بكيفية مركز الامة شبه المستقلة بازاء صاحبة السيادة عليها وقوة هذه خصوصاً^(١)

واذا كانت المصالح المتبادلة والاتصالات المتوالية بين الامم وبعبارة أخرى بين الممالك وبعضها هي على جانب من الالهمية والكثرة سواء بالنظر الى العلاقات السياسية والمخبرات الدولية او بالنظر الى مصالح الافراد من رعايا تلك الحكومات لهذا وجد مبدأ تعيين السفراء والمعتمدين السياسيين والقناصل في البلاد الاجنبية ذات الهيئة المنظمة والصفات المعبرة رسمياً تمثل تلك الحكومات الاجنبية وتنظر في المصالح المتبادلة الدولية والخصيصة برعايا حكوماتهم والمحتمين بحماياتها من نزلاء تلك البلاد

وواجب الادب الدولي كما يقضي ان تحترم الامم ممثلي الامم والحكومات الاجنبية المحبة لديها من السفراء والقناصل في جميع مظاهرهم وشاراتهم الدولية وان يكون لهم في الرسميات مقامات واعتبارات عظيمة كذلك يحتم هذا الادب ان يعتبر نزول البلاد ضيفاً مكرماً يجب ان يراعى

(١) راجع بالنسبة الى مصر واستقلالها الاداري حيال الدولة العلية العثمانية كتاب مرقص حنا افندي نظام الحكومة المصرية وقاموس الادارة والقضاء

ويعامل في كل معاملاته بالعدل وحسن الذوق لانه امتن في باب توثيق
عري الحب الدولي والتآلف الجنسي ودوام الثقة ونشر الثناء وراحة الحكومة
المحلية والاستفادة من تبادل المنافع والاعمال وينبغي ان تجري محادثات
الاجانب في كل الدعاوي العمومية والحقوق ونحو ذلك على اعدل الاصول
واحكم المبادئ المتبعة حتى لا يكون ثمة حجة للتدخل الاجنبي بحجة
الاضطهاد او الجور في الاحكام .

ولقد تقضى هذه الآداب الدولية من جهة أخرى على كل نزبل في
بلاد غير بلاده ان تكون معاملته لاهل تلك البلاد التي تضيفه وتكرم
مشواه وينتفع من خيراتها بكل جميل وقويم من الطرق في السلوك كأنها
بلاده الأصلية او وطنه الثاني فلا ينبغي من ثم ان يكون فظا غليظا ولا شرها
طماعا ولا مسيئاً الى النظام المحلي مستنداً على قوة دولته او مؤازرة سفارته
وقنصليته ، ولا تستند هذه من جهة ثانية على تلك القوة او على مالها من
امتياز في البلاد بموجب اصول مقررة قديما فتكثر من التشييث بذلك حتى
تكون حجر عثرة في سبيل تمشية نظام البلاد وتعطيل امورها ومصالحها
ومساوي هذه الامور ظاهرة بل هي خصيصة بالامتيازات الاجنبية في
بلاد الدولة العلية ومصر بالتبعية لها في ذلك

فهذا كله ليس في الحقيقة من الادب الدولي ولا اللياقة العصرية في
شيء وانما مبناه في الحالة الراهنة على القوة والعسف لانه اذا كانت الظروف
القديمة قد قضت بمنح هذه الامتيازات بالنسبة الى احوال الشرق السابقة
فالرقي المصري لياتف من ذلك ويراها من شر ما يجلب الضرر ويعطل

اصلاح هذا الشرق وهذا بحث طويل .

ونظام الامتيازات له كما تقدم آنفاً عيوب وهذه العيوب مخالفة على كل حال لروح النظمات الدولية الصحيحة وستقضى عليها الانسانية ومبادئها الحققة قضاءها المبرم يوماً ما .

والعلائق في باب أدب الحقوق الدولية بين الدول ورعايا الدول ذات الهيئات الكاملة والحكومات الممثلة يجب ان تكون على أحسن ما يكون فاذا ما قضت الظروف مثلاً باتفاقات بين فريق من الامم وبعضها فيجب ان تراعى كما يراعى الافراد عهودهم ومواثيقهم بل اكثر من ذلك لدقة تلك الامور الدولية وعظم شرفها سواء كانت متعلقة بأمور سياسية عامة أو خاصة أو بأمور جزئية تجارية وجركية وسواء كانت لآجال مسميات أو لمدد غير محدودات .

ولئن كانت أمور الاتحادات والاتفاقات تقضي بالتمييز مجاملة في المعاملة بين رعايا الدول المتحدة والشعوب المتفقة لكن هذا لا يجوز البتة ان يعامل غيرهم بما فيه حيف أو هضم حق مراعاة للاهواء السياسية والميول الحزبية لانه مخالف ولا ريب لمبدأ الحقوق الدولية بل الاذواق الانسانية العالية



وللحروب اذا قامت بين الدول واستطار شررها بين الامم آداب وواجبات تختلف في هذا العصر عما كان عليه الاقدمون من شن الغارات واكتساح البلدان وازهاق الارواح لمجرد هوى نفوس الملوك أو اطماع

الشعوب ، نعم ان في مجربات حوادث الاستعمار التي اتبعت في أوائل
المصور المتأخرة أمورا كثيرة وحوادث جمة كانت تشبه تلك الفظائع أو هي
شر منها لكنها لم تدم طويلاً ولم تظهر على مسرح الوجود كثيراً وكثيرا
ما كان يفضح أمرها ويشنع عليها حتى بين نفس القائمين بها لمخالفتها
للآداب الانسانية . فن الواجبات المصرية في الحروب بين الدول وبعضها
ان لا يقدم عليها إلا لاسباب جوهرية لان الحرب بمعنى القوة الفعالة
المؤدية بلا ريب الى انهالك القوى القومية واعدام النفوس وضياع الاموال
ينبغي ان لا تكون إلا لصد غارة مهاجم أو تعدى على حدود أو انتهاك
حرمة أو اغتيال حقوق ظاهرة أو لدفع ضرر متحقق حدوده أو طلب
موازنة شرعية بين القوات الدولية .

ولا يجوز عند الشروع في الحرب ان تبأغت الدولة العدو مباغته بل
يجب بادئ بدء ان تخبر ثم تعلن وينشر البلاغ الختامي وعلان الحرب
على الملأ الدولي مبيناً فيه الاسباب الحاملة عليه وتعطى مع ذلك المدة
الكافية لسحب السفراء وتدير أمر مصالح رعايا كل دولة من الدول المتحاربة
لدى الاخرى أو تسند حمايتهم مدة الحرب الى دولة ثانية .

وإذا نشبت الحرب اظفارها وامتد لهيبها فلا ينبغي ان يمثل في القتل
جنود الدول المتحاربة ومقاتلتها بعضهم ببعض وكل من يؤخذ أسيراً من المقاتلة
في حومة الوغى يجب ان يعامل معاملة حسنة وان تضمنه وتعالج فوق
ذلك جروح جرحى الاعداء بواسطة المستشفيات المعدة لذلك بكل عناية
وشفقة وان تعامل بلاد الاعداء إذا ما احتلت وقت الحرب بأحسن

أنواع المعاملة بحسب النظمات العسكرية ليأمن أهلها على نوع ما على أرواحهم وأموالهم وأعراضهم ولا تترك البتة الى فوضى زعانف الجند وجهلة المتطوعة يعيشون فيها فساداً يذهبون ويتهكون الحرمات مما كانت تم بلواه البلاد في الحروب القديمة وتبرأ الى الله منه اليوم الانسانية وآدابها. ومن الآداب أو الواجبات في الباب باب الحروب الدولية ان لاتعين الدول «المحايدة» عدواً على عدو من المتحاربين والا خرقت حرمة «الحياة» واصوله وسياس القواعد المتبعة فيه اللهم الا ما كان من الامور التي ترى فيها ضرراً لها أو التي فيها خدمة هامة للانسانية كالذي تقوم به «جمعيات الصليب الاحمر والهلال الاحمر» الدولية من الخدمة الطبية المحض انسانية. وإذا وضعت الحرب أوزارها بين المتحاربين على شروط من الصلح قبلت من الطرفين وجب الوفاء حتماً بها وكذا شروط «الهدنة» الحربية لا يجوز البتة إذا تقررت خرق حرمتها وفي الباب قواعد اخرى لا يحتملها هذا المختصر الادبي



ومما ينبغي ان ينبه عليه هنا لانه ملحق بهذا الباب من الادب الدولي مسألة «السلطة على البحار» فكل دولة لها سلطتها وسلطانها على ما يخصها من البحار التي جعلتها الطبيعة تقعر شواطئها وشواطئ البلدان التابعة لها فمن أجل ذلك يقال «المياه الانكليزية» و«المياه اليابانية» و«المياه الامريكانية» و«المياه الفرنسية» و«المياه المصرية» الخ وهي تتبع في أحكامها السياسية قوانين تلك البلاد، ثم انه بالنظر الى قيام المصالح الدولية العامة أو

الخاصة واتحادها بين الدول أو افتراقها لفوائد معلومة أو موازنة مطلوبة
أقفل مثلاً الدردنيل ، العثماني في وجه السفن الحربية حتى وقت السلم
باتفاق دولي وجعل مثل قنال السويس دولياً يباح بمقتضى معاهدته
المعلومة المرور فيه لسفن كل الدول الحربية وغير الحربية على جعل ورسم
مخصوص يرجع الى شركة القنال وحصة اسهمها ، ثم انه بالنسبة الى الامور
التجارية البحرية القائمة بين الافراد والشركات العظيمة البحرية صارت التجارة
البحرية والملاحة حرة على نوع ما وصار لها في القوانين المحلية لكل أمة باب
مخصوص وان كانت قد أوجدت لها قيود وشروط ومصادرات في زمن
الحرب كما أوجدت للقرصانية ، عقوباتها الشديدة .

وصفوة القول ان الاداب الدولية المصرية تقضي بان تعيش امم هذا
العالم في زمن السلم مع بعضها البعض بسلام ووثام وتبادل المنافع الحسية
والمعنوية وعند اختلاف المصالح وقيام الحروب من أجلها بين الامم ينبغي
ان تبني على الاسباب القوية والامور الاضطرارية وان تجري مع ذلك على
أحسن النظم والشهادات الانسانية ، على ان اليوم الذي تغلب فيه
المبادي والميول السليمة ويبطل أمر الحروب بتاتاً هو اليوم الذي تمده
الانسانية أسعد أيام دهرها . ولكن هل يتحقق ذلك !



﴿ الفصل السابع عشر ﴾

(نحو الخالق تعالى)

الاصل العام في باب العقيدة البشرية — مبدأ الاعتقاد بالله تعالى — شوق النفوس وميلها الى المبدع سبحانه وتعالى — العلوم لا تنافي الاعتقاد — الواجبات نحو الخالق — عمل الخير ونجنب الشر روح الدين بعد الاعتقاد بالله — فيوضات الله تعالى الموجبة للثناء والشكر له بالقلب واللسان — الطاعة لامر الشرائع المنزلة وما في حكمها — رجل العصر المتدين — التدبر في مخلوقات الله تعالى — حكمة الحكماء فرنسي — حكمة اخرى للمسيو شارل ونيار مؤلف كتاب الحياة البسيطة

لعل بعض القراء يقول ما ذا تريد بعقد هذا الفصل (نحو الخالق تعالى) وأنت تقرر أصولاً عامة هي للمسلم كما للمسيحي واليهودي الخ وكل هؤلاء الا الفريق الاول لا يمكنك أن تخاطبهم فيما يتعلق بمعتقداتهم ورسوم عباداتهم وأنت على غير ملتهم ولا تعرف أصولها — أقول لهذا المعترض ان ما أقرره في هذا الفصل لم يكن الا من الاصول العصرية العامة التي يشترك فيها المسلم والمسيحي واليهودي الخ لانها لا دخل لها البتة في الجزئيات الاعتقادية ولا رسوم العبادات الخاصة التي عليها أصحاب كل ملة وأرباب كل نحلة . بل هي مما يبدو من مشاهدة الطبيعة لعين كل ذي بصيرة كما قال روسو وغيره من الحكماء

كل واحد منا يشعر بفطرته ان هناك في الوجود قوة عظيمة هي مصدر عجائبه وغرائبه غير المتناهية وأصل إبداعه وإحكامه وترتيب دقيق نظامه ، وهذا الشعور النفسي وان بدأ في الاول بالنظر الى الجزئيات يتبع التقاليد العائلية الا انه يكبر ويمظم ويشرف باتساع نطاق العقل والاختبار

والاطلاع والتوسع في المبادئ العلمية والمعارف العملية حتى لدى أصحاب العقل التشكيكي الناشئين على الاحاد أو ما في حكمه فقد توخزهم الضمائر وتوبخهم السرائر من حين الى حين للاعتراف بالخالق تعالى والا كبار لشأنه والتعظيم لجلاله تبعاً لما يبدو لا بصارهم من عظمة هذا الوجود وإحكامه وان جعل حب الشهرة الكثير من علمائهم فيما اخذوا بصدده وتمسكوا باهدابه ينكرون وجوده تعالى بناء على الترتيبات والتعليقات العلمية التي بنوا عليها آراءهم الفلسفية ، ففكرة وجود ذات عليّة قدسية كاملة الصفات مبدعة لحياتنا الادبية ملهمة للخير والشر فيها خالقة عاملة في حياتنا الطبيعية والعالم اجمع على احكم نظام لهي من الفكر المقررة ببداهة العقول السليمة الملازمة على نوع ما لعقل الانسان ونفسه على ظهر هذه البسيطة وان الانسان لا يكتفي في ذلك بالتأيج الظاهرة المتحصلة لديه بل انه قد يشعر من نفسه في مجريات حياته بشوق عظيم وميل كريم نحو ذلك المصدر الكريم والينبوع الصافي للحياة الفانية والحياة الباقية ومسبب كل الاسباب إكباراً لقدره واعظاماً لشأنه سبحانه تقدس في علاه .

على ان العلوم والمعارف البشرية مهما كان من حالها فيما حصلت وتحصل عليه من تقدم وارتقاء وتنقيب وتدقيق كل هذا منها ليقوى هذه الفكرة فكرة وجود الآله الاعظم والمعبود بالحق سبحانه ويؤيدها وليس هناك ما يضعف حجتها أو ينفي مبدأها بل هي على الضد من ذلك قد ترينا الاسباب المعقولة وتكشف لنا الغطاء عن العلل المقبولة بلا تمويه ولا تعمية وبأحسن ما يكون من اتقان واستكناه للنواميس العاملة التي جعلها

هذا الخالق العظيم لسياسة نظام هذا الوجود مما يدل على عظمة شأن الصانع تعالى وجليل تدبيره وعظيم إحكامه وإبداعه فناموس الجاذبية العام الذي اكتشفه اسحق نيوتن وعرف من قوانينه بالاستناد على التماثيل الناقصة التي سبقت رأيه في هذا الناموس كانت أحسن تعليل لمعرفة حفظ موازنة النظام الشمسي ذلك التوازن المحكم بتقدير العزيز العليم وفناء المادة أي تحولها في النهاية الى الاثير كما تشير اليه بعض المكتشفات الحديثة أمر يعمل به أحسن تعليل كيف يفنى الله الاجسام وجواهر المادة ويعيدها وقس على ذلك كثيراً من التعاليل العلمية التي يكتشفها العقل البشري البحت .

وإذ كان الانسان مرتبطاً بهذا العالم كأعظم مخلوق وجد على ظهر هذه الكرة وأشرف كائن فيها واكمه على الخالق تعالى فهلا يكون في عنقه من ثم واجبات نحو تلك الذات العلية القدسية التي أوجدته من العدم وشرفه بالعقل والسلطان القوى ؟ لا ريب ان من ينكر تلك الواجبات لهو الاعمى عن الخير الاكبر عن صراطه السوي ومحجته البيضاء ، على ان تلك الفكرة الكريمة من الاعتقاد بالله تعالى وتقديسه وعبادته لا تنفعه تعالى كما لا يضره جحودنا فاذن يكون النفع والضرر في الايمان والعبادة وعمل الخير تقرباً الى الله وزلفى ثم ما يصاد ذلك انما هو راجعة نتائجه كما هو محقق الى خيرنا ومصالحتنا فيما نكون عليه من راحة وهناء أو ضرر وكدر وشقاء في الدنيا كما في الآخرة إذ الجزء من جنس العمل ولا يحصد حاصد الا من نوع ما زرع ومهما يكن من اختلاف فالانسانية بأجمعها تنظر الى الله خالقها تعالى نظر المستعنين المستعطف المحب للكمال اقتداء بصاحب

الكمال في عدله وعظم تدبيره ثم خيريته العظيمة وعطفه على خلقه وبره بهم جميعاً .

والتقديس والتنزيه لله تعالى بمقتضى الأصول العامة الادبية هو بعد الايمان به تعالى والاعتراف بعظمته وإحكام النواميس التي يجري عليها هذا الكون ويدار بها أمره المدهش المملوء بالمعانيب تنحصر في الواجبات الانسانية ، تنحصر في ان يهذب العقل ويروّض الوجدان لدرجة التوفيق لعمل الخير وإرادته ، تنحصر في تجنب الرذائل والشُرور وأنواع المكر والخداع والغيبة والنميمة التي هي كلها من عمل الشيطان شيطان النفوس الفاسدة ، تنحصر آخراً في العدل والاحسان ولن يكون ذلك على أحسنه الا بالاخلاص والنية الصادقة والعمل الاختياري الحر لكي يعمل الانسان بقلب سليم خال من محبة الرياء والسمعة والفش والخديعة لان في هذا القبول والنجاح ورضا الرب وخلقته اما إرادة الشر وعمله وحبه والميل اليه فهذا مما لا تنجح به الشؤون بل تبغض من أجله النفوس وتمقت وتخط في أعمالها وتسفل

ان الذي يعرف الله تعالى ويدرك انه سبحانه بالحقيقة مصدر كل القوى الطبيعية والعقلية الرشيدة ونفحاتها الكريمة الابدية القرار والخير كل الخير الذي يفيض على القلوب والنفوس لا يقدر بل لا يمكنه البتة ان يمتنع عن الشعور والحس في قلبه ووجدانه بالاعتراف لله تعالى بالجليل الذي في الرقاب كلها فيثني عليه بكل جميل ويحمده تعالى بكل شفة ولسان خصوصاً لما منحنا اياه تعالى معشر الآدميين من ذلك الوجود وتلك الحيثية

الكمالية التي نسموها بها على كل المخلوقات وهذا الاعتراف منا والثناء على الله تعالى والفكر فيه لهو خير العبادات .

الطاعة لأمر النواميس والشرائع التي أنزلها الله تعالى على أنبيائه الكرام أو وفق العقول الكريمة لاستنباط الوضعي منها إما بالحمل على الاولى أو بالنظر الى مقتضيات الزمانية لراحة الهيئات الاجتماعية والقيام بكل ما تأمرنا به والانهاء عما عنه تنهي وتزجر في كل الشؤون الاجتماعية والادبية هو بالنسبة الى الرجل الكامل من أجل أنواع العبادة له تعالى في هذا العصر فالرجل الذي ينهمك في العبادة والانقطاع لها بحسب رسوم دخيلة أو تقاليد موضوعة ليس في نظر الادب المصري بأفضل عبادة من ذلك الانسان الذي يعمل لعائلته بجد ويخدم بني وطنه وملته بعلمه أو صناعته أو ماله باخلاص ويؤدي ما تفرضه عليه تلك النواميس الاجتماعية من الواجبات لوطنه ثم ما يجري آخراً من أنواع الخيرات عدلاً واحساناً في كل معاملاته بما يزيغ عنه المحامد في المحافل والثناء الجميل في الاندية فهذا الرجل قد وفق الى عبادة الله تعالى بأجل شرائع هذا الوجود الانساني التي ألهمها الله النفوس وقررتها مع ذلك الشرائع وهو لهذا يفضل كثيراً ذلك الذي لم يفهم من العبادة وأسرارها سوى قشور وتقاليد وانقطاع عن أمر الله بدعوى عبادة الله .

ويدخل في باب الواجبات الدينية من حيث تقديس الذات العلية النظر نظر اعتبار الى هذا الكون العظيم وتدبر آيات ربنا البينات في الارض والسموات وكذا التأمل في بدائع بدائة العقول البشرية وما وهبها الباري تعالى من

خلال كريمة فاضت عليها فيوضاً صمدانياً فبرزت الى الوجود من المصنوعات والافكار والآراء والحكم ما هو في الدرجة العالية من الاطراب والاعجاب قال « مسيو جول ستيج » في كتابه « الرجل الشريف » ما معناه

« ان في رقة الانسان واجبات لكل كائن فهلا يكون عليه واجبات لله تعالى ، لتلك القوة السائدة على الكون ، لذلك الخير المحض الذي لاحد لفضله وجوده ومنته المتواصلة والذي نخضع له تعالى صاغرين شاعرين بالاحترام والاعتراف له بكل جميل ؟ فهذا الاحساس الذي يلزم القلب البشري هو الاحساس الديني الذي تفيض عنه كل الواجبات التي تسمو بالحياة وتشرف بها أيما تشريف ، فمن تلك الواجبات الدينية اكبار شأن الطبيعة والاعجاب بها وتمجيد خالقها تعالى عند مشاهدة بدائع قبتها الزرقاء المزينة بزينة الكواكب والتي تشملنا وتحيط بنا من كل جانب اعيانها بنواميسها وحركاتها المتقنة البديعة احاطة السوار بالمعصم أو الهالة بالقمر ثم تلك النواميس الادبية التي تحملها نفوسنا ، فالذي يرب هذه الآيات البينات غير مكترث لها ولا ملفت الى محاسنها هو المجرّد من اكمل الواجبات واشرف الاحساسات بل هو ليس بأنسان

« ان من الواجبات الدينية محبة الناس اخواننا في الانسانية الذين نشترك واياهم في الخلقة وتجمعنا بهم رابطة القرابة الآدمية ولقد خلقنا الله تعالى لكي نتعاون ويساعد بعضنا بعضاً في سبيل الحياة ووسائلها

« انه لو اوجب ديني محبة كل ما هو خير ، كل ما هو حق وعدل ، كل ما هو صدق وصواب وان نفسح لامر الوجدان والضمير باب الخير وان

نتقوى وتنزود من الحكمة وان نعظم في العقل ونتمو ونشب على الفضيلة والاخلاص وان نترفع عن السذاجة والاثرة. والكبرياء والصلف والحمول وكل امر شائن ردى يردى بحياتنا حسا ومعنى ويزرى بشأننا ومقامنا الانساني الكريم .

« وانه لواجب ديني ان تقدم الثقة بالله ونستريح الى امره في المقادير الجارية وفق ارادته تعالى التي أخرجتنا من العدم والتي قدرت لنا أحوالنا ومراكزنا في سلسلة هذا الوجود العملي فلو نظر كل امرئ الى هذه الواجبات بعين العناية والرعاية والنظر العالي الكريم لألقينا الادب كله يرجع الى الدين وان الاحساس الديني هو وحده الذي يمد هذا الادب النفسي بما يلزمه من قوة وبت وقطع » اهـ

والحياة الادبية المصرية كما لا يخفى تجهيز لكل انسان من جهة اخرى ان يؤدي عبادة الله تعالى بحسب الرسوم والتقاليد العملية التي شب عليها واستفادها عن آباءه واجداده بلا ممانعة من انسان ولا احتقار او ازدراء من مخلوق بشرط أن لا يكون فيها ما يمنعه العدل والادب كما تقدم بيانه ولقد جاءت هذه الحكمة العالية والنصيحة الغالية في كتاب المسيو « شارل ونيار » الموسوم بالحياة البسيطة في حقيقة ممارسة الدين قال ما مفاده :

« ان دينك لهو الجيد اذا كان فيك حياً مؤثراً ، اذا هو أوجد في نفسك ذلك الشعور بقيمة هذا الوجود غير المتناهي ، اذا هو احيا في فؤادك تلك الثقة وذلك الامل العظيم متحداً ممتزجاً باحسن ما فيك ضد أقبح ما فيك مريبك احتياجك الى الظهور دائماً بمظهر رجل الاستقامة

والفضل ، ان دينك هو الحسن اذا هو أراك في الألم منقذا وفي الشدة
 الفرج ، اذا هو زادك في الاحترام لوجدان الآخرين واعمالهم ، اذا هو
 أفادك سهولة في التسامح وجعل غبطتك وسعادتك قليلة الكبرياء والغطرسة
 وواجبك أحب اليك وأعز عليك مما سواه ومستقبلك أكثر ازدهاء في عينيك ،
 فاذا أنت كنت على هذا الحال فدينك الذي تدين الله به حسن لك ولا يهم
 بعد ذلك كثيرا اسمه ورسمه ، ومهما يكن من حال بساطته فانه ما دام
 يؤدي بك الى القيام بهذا العمل الجليل فهو الذي يستقي من ينبوع صاف
 حتى يصل رباطك بالناس والله تعالى ، اما اذا هو زاد من غطرستك
 وكبريائك وخيلائك حتى يجعلك تظن أنك أحسن ديناً وتديناً من
 الآخرين ويصيرك من أصحاب المجادلات والمباحكات الدينية الذين يترسون
 بالنصوص ويتشبثون بالمتون ويعبسون الوجوه ويريدون ان يسودوا على
 وجدان الآخرين أو يجعلوا ما لهم منه في أسر التقاليد ورق الرسوم
 ويتناومون على قذي الشكوك أو لا يمارسون العبادة الا لانها رسوم وطقوس
 مقررة أو لمجرد انتفاعهم بها أو لا يأتون الخيرات لوجه الله وبراً بالانسانية
 وانما طلبا للجزاء والمسكافات السماوية وغير السماوية ، فانك اذا كنت على
 هذا الحال فسواء كانت دياتك البوذية أو اليهودية أو المحمدية أو المسيحية
 فانها تكون غير ذات جدوى لك ولن تساوي بالنظر اليك شيئاً بل هي
 تباعد بك عن الناس ورب الناس » اهـ

﴿ تمت هذه الرسالة والحمد لله وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم ﴾

ذيل حياتنا الادبية

« الرسالة الاولى »

الواجبات الانسانية

معتمد في استخراجها على القسم الأول من كتاب الواجبات

لشيشرون اخطب خطباء

الرومان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الواجبات الانسانية

معتمد في استخراجها على القسم الاول من كتاب الواجبات لثيرون

اخطب خطباء الرومان

﴿ الفصل الاول ﴾

(قواعد الواجبات)

ينبغي في كل طريقة تعليم مرتبة أن يبدأ فيها بتحديد الموضوع المقصود ليسهل حصره . وهذا الموضوع الذي نحن بصدد هاهنا يشمل أمرين متعلقين به : الواجب بالذات والأصول أو القواعد التي يجب علينا اتباعها في سبل الحياة المختلفة

ولقد يتوجه الى الامر الاول هذا السؤال وهو : هل الواجبات الانسانية كلها متساوية أو هل هناك تفاضل بينها ؟ ثم ان قواعد الواجب العملية ذات علاقة متينة بما يسمونه الخيرات وانما قد تظهر هذه العلاقة ضعيفة لان تلك القواعد عمدتها خصوصاً مناهج السلوك في الحياة الاجتماعية العادية فهذه القواعد هي ما نبغى التكلم فيه ههنا

تنقسم الواجبات الى واجبات « تامة » وإلى واجبات « متوسطة » أي مشتركة ويعرف الواجب التام بأنه « المعدل الصرف » أما الواجب

المتوسط أو المشترك فهو « العمل المبني على الاسباب المقبولة عقلاً »
 ان هناك كما ذهب اليه بانيتيوس (Panétius) ثلاثة من الاسباب أو
 الدواعي التي تحمل الانسان على الاتيان بالشيء أو تركه وهو ما اذا كان الشيء
 شريفاً أو غير موافق للشرف والثاني ما اذا كان الشيء معطياً لنا
 الغبطة وسعادة الحياة أي ممدداً قوانا وثروتنا وجاهنا ومكسبنا ذوينا قوة أو
 غير ممدد. وهذا يعتمد فيه على ما يسمونه المنفعة . والثالث عند رؤية ما يعتقد
 نفعه انه مطابق أو غير مطابق للشرف اذ اننا في هذه الاحوال مسوقون من
 جهة بعامل طلب النفع الى ما فيه النفع ومن جهة أخرى نقف متذكرين
 بما يقضي به الشرف والحق فتتردد عند ذلك ارادتنا بين رغبتين تتباين
 الفكر فيقف حائراً متردداً بيد ان أقل اهل اهمال يعد خطأ ووزراً كبيراً في
 التفرقة والاختيار ولهذا ينبغي لنا الاحتياط الكلي وانه لقليل في مثل هذا
 الموقف اعتبار كون الشيء مطابقاً للشرف والكرامة أو غير مطابق وهناك
 مجال فسيح للمقارنة بين ما هو شريف وأشرف ونافع وانفع



الدفاع عن النفس وتوقي كل ما من شأنه تهديد الحياة والسمي
 للحصول على ما هو ضروري لقوامها من الماء والكل والمسكن الى اشباه ذلك .
 كل هذا مما خصت العناية الصمدانية به جنس الحيوان وكذلك ما ركب
 في طبائعه من الميل الغريزي للاجتماع ببني جنسه للانتاج والعناية بصغاره .
 انما هناك فارق عظيم يميز ما بين الانسان وباقي جنس الحيوان الاعجم
 لان الحيوان الاعجم خاضع فقط للحواس فلا ينظر الا الى ما هو امامه ولا

يعنى الا بالحاضر ولا يفكر في الماضي ولا في المستقبل . أما الانسان فبما شرف به من العقل لا جرم ينظر في الاسباب والنتائج وقيس ويقارن ما بين الحال والاستقبال والشريف وغير الشريف وبالجملة فانه بثاقب بصيرته النقادة ينظر الى الحياة بأكمل معانيها ومبانيها ويهيئ لنفسه بالتقدير والتدبير كل ما يلزمه في سياحته الارضية

وبفضل العقل هدى الله الناس الى التآلف والتفاهم والاختلاط والمعاشرة والعطف بعضهم على بعض خصوصاً ذوي القرابة واضطرتهم هذه الاحوال الى الاجتماع والمحافظة على نظام الهيئة الاجتماعية

فالعناية الالهية بما أودعت النفس من تلك الاسباب والدواعي دفعت بهذا الانسان الى التماس المعاش ليس فقط بالنسبة الى ذاته بل بالنسبة الى زوجه وأولاده وكل من يحبهم ويعزهم وتلزمه مؤونتهم وحمايتهم ولكنه بما أودع فيه من قوة التمييز وخص به من محبة المعرفة كان من ديدنه تحري الحق ونشده وقد جعل له من نفس اطواره واعماله مكاناً لذلك فنحن كلفون بالنظر مولعون بالسمع مشغوفون بالمزيد من معارفنا ونعتقد ان السعادة في حكم المستحيل اذا نحن جهلنا أسرار الطبيعة النقية ولم نحل رموز عجائبها ومبداها الخالصة فن هنا نشأ ان كل ما هو حق وبسيط وخال من الشوائب كان له من حسن الأثر والعلاقة بالعقل البشري ماله

ولقد ينضم فينا الى هذا الشغف بالحقيقة ميل الى الرفعة والسمو مما من شأنه وجيد أثره جنوح النفس الى سماع النصائح والارشادات

والاخذ بآراء الكبار والتزام الطاعة للسلطة القائمة لمصلحة الكافة والكرامة
لحقيرات الامور البشرية المزدرة

على ان ما خص به هذا الانسان وامتاز به على سائر جنس الحيوان
من محبة النظام والادب والاحتشام التي يلتزمها في كل اعماله وكلامه
ليست من المنح الصغيرة ولا المواهب الحقةرة وانما هي من جلائل النعم
وكذلك ما تفرد به من صحة النظر وتقدير الجمال والكمال والتناسب في
الاحوال قدره فالحالق تعالى بابداعه عقلنا للتفكير بما قد يرسم فيه من
صور المراتب التي تشاهدها الباصرة وتعيها الاذن الواعية قضى علينا تعالى
بانه لا ينبغي لنا ان نختار من الافعال والغايات وآداب السلوك الا ما هو
الافضل والاكمل . ومن ذلك كله نشأ علم أدب النفس المبني على شوق
النفوس الى معالي الامور واختيار شريف المبادئ واسمى الغايات



ان حسن السلوك في العالم يسطع شعاعه وبعبارة أخرى يستمد
امداده من أربعة ينابيع صافية هي الفضائل الاصلية الاربعة . فحري الحق
وتحمدي الصدق من قبيل الحكمة ، ومراعاة الشرائع الاجتماعية واحترام
حقوق الانسان والوفاء بالمهود والوعود فهذا هو العدل ، والتخلي بكرة
النفس والترفع عن الدنايا مستمده الشجاعة ، والتوعدة والادب والحشمة في
الافعال والاقوال مرجعه العفة

وهذه الفضائل الاربعة الاصلية وان كانت كما هو ظاهر مرتبطة
بعضها ببعض لكن لكل منها واجبات أي فعال خصيصة تنفرع عنها

وتتعلق بها تعلق الفرع بالأصل . فمن خصائص الحكمة الميل الى استكناه الحقيقة والسكون اليها وأي انسان يتصف في الواقع بالحكمة والحصافة اللهم الا ذلك الحكيم الواقف على موارد الامور ومصادرها المشرف على أموره بثاقب الفكر وحسن النظر ! فالحقيقة ضالة هذه الفضيلة والمحور الذي تدور عليه في رغباتها وكل اعمالها

أما الفضائل الثلاث الأخر فكل حاجتنا وكل افعالنا الاجتماعية تفتقر اليها وتسير سيراً حسناً شريفاً بمقتضاها من حيث الحصول عليها والوصول الى الحفاظ بها في الحياة العملية ومن حيث ما يقتضيه حق الاجتماع والتضامن في الهيئة بين الافراد ومن حيث اكتساب الجاه والشرف الذي تزدهي به النفوس في العالم وفي بيوتها بل ترفض ما ترفض منه وتحتقر ما تحتقر لتزداد في أعين الناس رفعة وعظمة واعتزازاً

فالنظام في الهيئة وانتظام الأحوال الفردية وسلامة الاذواق في الامور الاجتماعية والآداب المنيفة في المعاملات فهذه وأمثالها انما تنتظم في هذا السلك من عقد الفضائل وتجتمع للانسان المتحلي بحليها في اعماله وجماع الخير في الاعمال الدنيوية لتتحري الشرف وادب النفس مراعاة الاعتدال وانتظام الاحوال

﴿ الفصل الثاني ﴾

(الحكمة والعدالة)

عرفنا في الفصل السابق المبادئ أي الفضائل الاربع التي يعتمد عليها الشرف الانساني وما يبنى عليه أصلاً وفرعاً ونظراً وعملاً وهنا نقول ان

أولى تلك الفضائل اعنى الحكمة التي تستند على نشد الحقيقة والمعرفة
انما هي أقربها تعلقاً بالانسانية وشرفها فتحن مسوقون بالرغبة النفسية الى
طلب العلم والمعرفة وقد حُببَ اليها الظهور بهما والتفوق فيهما - وقل رب
زدني علماً - كما انا نكره كل الكراهة الجهل والغلط وانتقاص الاقدار
بهما والاحتقار اللاحق بنا من أجلهما فكل هذا مما يسبب لنا الحجل ونراه
من الشر كل الشر والمصيبة كل المصيبة (ولا يستوي الذين يعلمون والذين
لا يعلمون)

فهذا الميل الغريزي الكريم فينا يجب علينا حياله التيقظ وان نتجنب
بصدده غلطين ، غلط التقاب والاندفاع في تيار الاضاليل دون الاهتداء
بهداية العلم الصحيح مما ينبغي ان نفيه حقه بفحص الامور جيداً غير
مدخرين في التحقيق والتدقيق جهداً ولا وقتاً ، وغلط بعض العقول التي
تنساق في التعمق والتبحر فيسوقها الوهم والتقاليد الى ما التعب فيه قد
لا يساوي النفع العائد منه « ورب دائب مضيع ورب كادح خاسر »
فلتجنب اذن هذه المحظورات وتلك الاطراف وليكن ما نبذل من
الجهد في تحصيل المعارف النافعة والعلوم الشريفة مما يستحق الثناء والاطراء
آتياً بالثمر الشهي ولقد امتاز جماعة ممن قد برعوا قديماً وحديثاً بما حصلوا
من العلوم وبثوا من المعارف التي نفعت بني جنسهم فقدروها واياهم اقدارها
في مثل الهندسة والطب والشرائع والآداب وعلى كل حال فان الاشتغال
الكبير بالعلم الذي يقطع الانسان عن واجباته واعماله الاخرى ولا يستفيد منه
الفائدة الصحيحة لما يخالف هذا الواجب نفسه فمضيلة العلم ينبغي ان نمارسها

ولكن لا بد ان يكون ذلك بالقدر اللازم مادة وصورة لاخذ الراحة
والانصراف الى الواجبات الاخرى اللهم الا للمنقطع للعمل به كمهنة فهذا له
شأنه وعليه في نفعه وانتفاعه به حسابه ثم ان النفس البشرية لما كانت
لا يبطل لها عمل فهي لذلك ان كانت في غير عمل اختياري جعلت تفكر وتبتكر
له فاذا كانت وظيفة النفس بين الفكر والعمل ابداً بين القوة والفعل دواما
فاحر بالانسان ان يكون له في ترويضه الفكري وابتكاراته واعماله خير
السبل للتنقل بين ما يكسبه السعادة والشرف وينيله غذاء نفسه من العلم
والمعرفة على أحسن حال



واذا كانت فضيلة الحكمة او تعشق الاطلاع والمعرفة من اعظم
مميزات الانسان واشرفها فلا ريب ان العدالة من اشملها فائدة للهيئة الاجتماعية
واجمعها لشتات المنافع المشتركة بين البشر . والعدل نوعان او فرعان لأصل
واحد . عدل تتمثل به فضيلته كأدق ما يكون وهو ما يمنح المرء شرفه
الحقيقي وعدل قد يصاحب هذا عادة ويميز صاحبه بالكرم والطيبة او
المروءة وهو الاحسان وقاعدة الأول « لا تصنع الشر مع انسان اللهم الا في
حال دفع عاديته عنك » وقاعدة الثاني « عامل الناس بما هو حق الناس
ولا تعامل نفسك الا بما هو حق لك »

لم يكن في الطبيعة ما هو حق زيد وحق عمرو وانما نشأت هذه
الحقوق من الظروف الطارئة بحكم المادة في الناس ومهما كان من حقوق
الملكية فهي ترجع الى مثل احتلال قديم قامت به القبائل والعشائر فنزلت

الاراضي الخالية التي لا أصحاب لها في الدهر الاول أو اكتسبت حقوقها فيها بالفتح أو نالت ذلك الحق عليها كما هو الشأن بين الافراد بواسطة الشرائع بما أحلتها من تبادل الحقوق بالبيع والشراء والاخذ والمطاء الخ. هذا هو تاريخ الملكية وأسبابها في العالم فكل له على هذا النحو جماعات وافراداً حقوق وقد اباحتها الجمعية بحسب شرائعها وتقاليدها فكل اغتصاب أي عبث بحقوق الغير إنما يعتبر اعتداء على الهيئة نفسها ومخالفة للعقد الاجتماعي فيها ولما كانت الحياة كما قال افلاطون لم تعط لنا بمفردنا فوجب إذاً أن يشاطرنا أشياءها اخواننا ومواطنينا. وبالتالي بما ان جميع محصولات الارض قد نستعملها على السواء في حاجتنا وبما ان الانسان ما وُلد الا لنفع الانسان كما يقول الرواقيون (Stoiciens) وان الكل ما وُجد الا لخير الكل فلنجعل الطبيعة نفسها دليلنا وقدوتنا في تلك المهام الحيوية ولنسكن كل مزاياها مشتركة بالتبادل في الخدمات والخيرات ولنهب كل مواهبنا واعمالنا وقوانا لتوثيق عرى الروابط الاجتماعية عن تبصر وحسن نظر

ان أساس العدل الاخلاص الجامع، الاخلاص في الافعال والصدق في الاقوال والوفاء بالعهود واحترام الحقوق. أما الجور فنوعان نوع يقتترفه الانسان بنفسه وجور بعدم منع الجور مع القدرة عليه فالتعدي على انسان بغير حق في حالة ثورة غضب او محبة انتقام أو لقيام أي شهوة من الشهوات بالنفس ما هو في الحقيقة الا اذية الانسان نفسه في شخص ذلك المعتدي عليه وكذلك ترك دفع الشر عن شخص معتدي عليه مع القدرة

عليه ما هو الا وزر كوزر ترك الانسان أباه أو أصدقاءه أو الفرار من
الدفاع عن الاوطان

على ان من الاحوال ما قد يضطر المرء فيه الى ارتكاب القليل من
الشر منعاً للكثير منه غير ان لهذا أحوالاً مخصوصة في الهيئة وما عدا ذلك
فان الظلم ظلمات واكثر ما يلجئ النفوس الى ارتكاب شهواتها الفاسدة فيه
قلة مادتها الادبية وليس من رذيلة تجدد فيها تلك الرذيلة الثانية من الطمع
والجشع مررها أعظم من الظلم والتعدي على الغير والظلم على كل حال
مرتبه وخيم



كل انسان يميل الى الغبطة وسعادة الحياة وتحصيل الثروة ويحب
المال حباً جماً لانه قوام الحياة كما ان به تحصل النفوس لذاتها وكثيرون
من ذوي النفوس العالية يرون في المال خير واسطة لشراء المجد والشرف
فتكثر صنائعهم . ولقد حسر اللثام عن هذا كراسوس (Crassus) اذ قال
« انه لفقير ذلك الوطني الفني الذي لا يسود بماله في وطنه وينشيء له فيه
جيشاً عمر مرماً » ومما يحب المال الى النفوس ايضاً ما ينزع اليه بعضها من
الفخفخة والزهو وحب النعيم وترف العيش مما كان داعية شراهة تلك
النفوس وانها لا تقف عند حد في طلب المال ولا يرضي الكثير منها
بالكفاف منه والدون

انه لا لوم ولا تهريب على امرئ يسمى بالطرق الشرعية الشريفة
في جمع المال وتكثير ثروته وانما اللوم على كل ظالم غشوم يجمعه من

غير وجوهه المشروعة ، يجمعه بظلم الغير وغش الناس واكل أموالهم بالباطل
فينبغي لطالب الحياة الشريفة ان يتد في هذا الطلب ويتبع سبيل الامجاد
لان الشراة وحب الظهور مادخلت شهوتهما قلب امرئ الا حملته في
الغالب على الظلم واعمت بصيرته عن طريق الحق

وهذا الشر قد يجر الهيئة الاجتماعية الى شرور ومفاسد جمة من قيام
المنافسات والمنازعات وتسلط الحسد والاحقاد وقد يدعو هذا الى العبث
بحقوق الهيئة ونواميسها المقدسة

اعتبر ذلك بما قام في نفس قيصر واطماعه ودوسه بالاقدام الشرائع
المقدسة لسد شهواته وحبه للرياسة فكان أول المخدوعين بغرورها ولا
غرو فعواقب أمثال هذا الصنيع وخيمة ولما كانت النفوس الكبيرة والعقول
النشطة هي التي تمنعش المجد وتشد الفخار اكثر من سواها فيجب الحذر
من الوقوع في الاطراف ويجب مضاعفة النشاط والهمة للتوقي مما يشين
ويعكس الحال في سبيل الفخار فيكون الاحتقار

ولقد يختلف الظلم في مثل هذه الاحوال فنه ما يكون نزعة سريعة
الزوال من نزعات الغضب والانفعال الوقتي ومن ذلك الظلم الصادر عن
روية واطالة فكر وسوء قصد مرتب وهذا هو الخبث والدهاء وتحت
اردانه الشر والبلاء

﴿ الفصل الثالث ﴾

(حوالى العدالة)

لقد يترك الانسان الدفاع عن بني جنسه ويهمل هذا الواجب لعدة

اسباب منها الرغبة منه في تجنب عداوة الناس ومنها الارتياح في فائدة ما يقدمه من المساعدة ومنها عدم المبالاة والكسل وجهود النفس ومنها اشتغال الانسان واستغراقه في شؤونه الخاصة بما يصرفه عما يجب عليه نحو من يجب عليه حمايتهم ولربما كان افلاطون بعيداً عن الحكمة التي هو ابوها حين قال « ان اشتغال الانسان بالبحث عن الحقيقة واحتقاره للامور التي تشعل نيران الشهوات في قلوب الكثيرين من ابناء الدنيا وتغري الانسان بالانسان انما هو كل العدل المطلوب منه القيام به » لانه وان كان ذلك الحكيم قد امتنع الانسان في رأيه عن الظلم باشتغاله بالحقيقة اي الحكمة وابتعاده عن سفساف العالم الا انه قد يقع في الظلم باهماله الدفاع عن من الدفاع عنهم واجب عليه . وهناك ما تقضى به الضرورة من الاحتكاك واشتراك المصالح وتبادلها والصواب في هذا كله يقضي بالتدقيق لاجراء العدل مجراه عن رغبة وطيب خاطر والا لم يكن بعدل

ولقد يرى بعض الناس إما بالنسبة الى شدة الحرص على مصالحهم واما بالنظر الى غلظ اكبادهم انه لا ينبغي الا الاقتصار على العناية بالمصالح الخاصة بدعوى ان هذا يبرئ الانسان من الظلم وهذا غلط ايضاً وقيام بشرط من العدل الانساني المطلوب دون شطره الآخر لان حصر الاهتمام وقصر العناية على النفس انما هو صالح للانسان ومجرد له من رابطة الهيئة والتضامن الواقع بين بنيها وهم — كما في الحديث الشريف (كالبنيان يشد بعضه بعضاً) ان عدم التأثر بمراعاة العدل لتلك الدرجة انما هو لان من الناس من لا يتأثر بما يلحق بالغير من المؤثرات بمقدار ما يتأثر بما يلحق به وهو ويخصه

من حيث الغبطة والسعادة او البؤس والشقاء لان ما ينتاب الغير يكون بعيداً عن ذاته ونحن قد لا نحكم حكماً واحداً على ما يخصنا وما يلحق بغيرنا فيجب على الانسان الكامل ان يقيم في نفسه ميزانا يقيس بها ويكيل وان ينظر حتى الى ما يقوم في نفسه من الريب في العدل كما جاء في بعض الحكم فاذا ارتاب في صحة امر فليجنبه لان ما فيه الريب والشك من دلائل الظلم والحق بين واضح—وفي الحديث الشريف «ع ما يربك الى ما لا يربك»



على انه قد يتمثل لنا في بعض ظروف الاحوال ان اشياءه وان خالفت العدل ظاهراً كانت مع ذلك بمكان منه اذا قام بها الرجل المستقيم على هذا النمط تبعاً لمصالح تقضى بذلك . وعليه فالعدل قد يقضى على المرء احياناً بان لا يسلم ما استودع وان لا يفي بما وعد وان ينكر الحقيقة وهو يعلمها في هذه الاحوال ينبغي ان نرقي الى ما جعله أدب النفس نصب اعيننا من المبادئ الاصلية والغايات الشريفة الصحيحة كأساس نبني عليه العدل . فنجد في اولها انه لا ينبغي لنا ان نسيء الى انسان . الثاني ان نراعي المصلحة العامة لكن الظروف قد تغير ظواهر الاحوال والواجب يتغير تبعاً لذلك فيمكن ان ما قد ارتبط به الانسان من وعد او عهد اذا قام به أضر بالموعود له والواعد والمتعهد له والمتعهد كالذي يحكى عن نبتون (Neptune) إله البحر في خرافات الأقدمين والملك ثريوس (Thésée) فقد طلب منه هذا الاخير ان يسلط على ابنه من يقتله في حالة غضب قامت به فلما قضى

على ابنه اغتم وحزن وتقرحت منه الآماق بكاء على ولده وأسف نبتون
على انفاذه ما وعد

ووعد الانسان البسيط قد يسقط اذا قضت الضرورة عليه بذلك
مثاله وعدك انساناً بقضاء مصلحة له بذاتك فيها الربح لك فطراً عليك طارئ
عائلي في بيتك اقتضى بقاءك واستدعى تأخرك عن القيام بذلك الوعد من
مرض اهلك او ابنك فهنا يحتم عليك الواجب العائلي البقاء والاعتذار
تقديماً للام على المهم وان من وعده ليكون الظالم اذا هو لم يقبل عذرك
اما الوعود والمهود المبنية على الغش والاكره فاي امري لا يرى انها
ساقطة من نفسها فضلاً عن ان الشرائع تحرمها وتبطل مفعولها بل تعاقب
عليها !!

ومما هو من قبيل مخالفة العدل مخالفة ضارة أمور التفتن والاحتيال
في تأويل الشرائع وتخريجها كذباً بحسب الاهواء وشهوات النفوس
لقاب الحق باطلاً والباطل حقاً . فهذا من أشأم الظلم والجور وكذلك
التدقيق في مراعاة ألفاظ الشرائع وقشورها دون التفات الى روحها ولها
مما يلام عليه رجال القضاء حتى جاء في المثل اللاتيني المشهور « ما التطرف
في العدل الا التطرف في الظلم »

ومن قبيل الغش وتمويه الحقيقة القائد الذي يهادن العدو في الحرب
ثلاثين نهارة مثلاً فيقوم ليلاً يخرب ديارهم ويقتل ذراريهم بدعوى ان عهد
هدنته انما يذكر « النهار » دون « الليل »

ومثل ذلك ايضاً ما قام به بعض قواد الرومان في الدهر الاول وهو

القائد فايوس لايون حيث كلف بالتحكيم بين مدينتي نابولي ونولا في تحديد تخومهما فغش المدينتين وخدع القريتين حتى ترك مندوبوهما ارضا خالية بينهما لا الى هذه ولا الى تلك ثم ضمها الى ارض روميه (وانظر كذلك مسألة التحكيم بين علي ومعاوية وكيف خدع عمرو بن العاص ابا موسى الاشعري) فهذا وامثاله بين الافراد وبين الجماعات ليس في شيء من العدل ولا هو من قبيل التغيير فيه تبعا للحق وانما هو الغش والخداع والواجب الحق يقضى بترك امثال هذه الشطارات



ثم هناك من الواجبات في باب العدل ما يقوم بالتجاوز عن اساءة من يسيئ اليك لان للانتقام والتشفي حدودا معينة وكثيرا ما قد يأتي من مقابلة الاساءة بالاحسان ما يحمل المسيء على الندم والاعتذار والحجل من العودة الى مثل فعلته ويكون في ذلك العبرة لغيره من الاشرار دون خصام او صدام فقوانين الحروب مقدسة في النظام السياسي وهناك لفض المشاكل وحل الخصومات والمنازعات طريقتان الاولى طريقة المناقشة والجدال والتي هي احسن وهي خاصة بالانسان والثانية استعمال القوة وهي عامة في جنس الحيوان في عدوانه بعضه على بعض ولا يلجأ الانسان اليها الا عند الضرورة وحيث لم تجد الطريقة الاولى نفعا وما القصد في الحقيقة من الحرب وامتشاق الحسام الا تقرير السلام وتجديد الصفاء والوثام الذي هو اكبر ركن واعظم ضمان لنفي العداوات واسباب الخصام . وفي احراز النصر على هذا النمط فائدة اخرى من حيث تخفيض شوكة الاعداء الآخرين

وكسر حدتهم وكسب صداقة من يستحق الصداقة منهم بحسب ما تقضى به على الأمة ظروف الاحوال . خذ مثالا لذلك ما صنع الرومانيون من تدمير قرطاجنه ونومنس ومنهم في الوقت نفسه امثال التوسكاليين وغيرهم نفس الحقوق التي للرومانيين

نعم اننا نأسف على ما قام به اولئك الرومان من تدمير مدينة كورينثيه الاغريقية ولكن الناظر في موقع هذه المدينة وكونها اعظم موقع قد تجدد الحروب بواسطته يعذر هؤلاء فيما الحقوا بها من الخراب والبوار للمصلحة . واني ارى في مثل هذه الشؤون ان السلم يجب ابدا ان يمنح لها متى ما جنح اليها العدو مخلا الى الطاعة والسكينة

انه لواجب على قواد الحروب عند ما تضع الحرب اوزارها ان يبقوا لاعلى المقهورين فقط بل ان يؤمنوا من بقى تحت رحمتهم من فلول الاعداء والذراري . هذا واجب القواد وهذا ما حافظ عليه مشاهيرهم في سالف الحقب

والحرب ينبغي ان تبنى على اسباب جوهرية وتعلن ولقد قررت شرائع روميه ما هو جدير بمثلها من حيث العدل في الحرب والقيام بما يقضى به الشرف على الجند وحلف اليمين للقتال وتجديدها حتى يصح كما يؤثر عن كاتون (Caton) فيما امر به ابنه ماركوس بتجديد اليمين للقتال عند ما دخل فرقة غير فرقته الملقاة ونهيه له عن الحرب في مقدونيه وقد خرج من الجندية اي حث في يمينه في قتال العدو واشهار السلاح في وجهه وانه ليلاحظ من جنوح الشرائع الرومانية الى السلم استبدالها الاسم

الدال على العدو بما يطف من وقعه في النفوس حيث صار لا يدل الا على العدو المغير او الشاهر السلاح في الوجه ولنعم العمل الانساني المجيد فيجب على الامة التي تريد الحفاظ بالملك ونيل الفخار بالقوة ان تستند في حروبها على الاسباب الشريفة العادلة وان تفرق في الاعداء بين من يقاتلها ليسلبها نخار السلطة من بينها ومن يحاربها يبغي سلبها الحياة باكملها . مثال الأول الحروب الاهلية والمنازعات على السلطة ومثال الثاني حروب الامم المغيرة المحتاجة (والتاريخ مملوء بالعبر من هذه وتلك باكثر مما استشهد به في الأصل حيث اقتصر فيه على امر رومية والرومانيين) والواجب على الافراد في الحروب الوفاء بما تعهدوا به للعدو في احوال شريفة معينة كما يحكى عن القائد رجولوس (Regulus) في حرب قرطاجنة الاولى حيث اخذ أسيرا فالتمس الاذن من القرطاجنيين في الذهاب الى رومية لمداولة قومه في امر الأسرى وتعهد بالرجوع فلما وصل الى رومية وأدى ما أراد تأديته هم بالرجوع فتمعه اهله واصدقاؤه فذكرهم بعهده وقسمه وانه لو أخلف وعده لكان مسبة عظيمة قفضل الرجوع الى ذل الاسر وعذاب الحبس عن الوقوع في معرة نقض العهد مع العدو . وكما يفتخر بمثل هذا القائد الكبير يستقبح ما اتاه اولئك الجنود العشرة الرومانيون الذين اطلق سراحهم القائد القرطاجني هنيبال ليداولوا قومهم في شأن الاسارى بعهد ان استخلفهم على الرجوع فلم يعودوا وصاروا بذلك محقرين عند قومهم انفسهم حتى من احتال منهم للبر بقسمه حيث عاد مسرعاً الى معسكر هنيبال بعد ان خرج منه بدعوى انه نسي شيئاً ثم لحق برفاقه

ولم يعد لانه في الحقيقة ما بر بقسمه بل زاد على نقضه الفش والخذاع
 ويستقبح ايضا في الحروب القدر والغيلة مما ليس من العدل
 في شئ اعتبر ذلك بما يحكى عن جندي خائن من جنود الملك يروس
 (Pyrrhus) اذ كان يحارب الرومانيين فأتى ذلك الجندي الى
 رومية مقترحاً انه يدس السم في الدسم لهذا الملك ويرج منه القوم فقرر
 مجلس الشيوخ والقائد فبرسيوس (Fabricius) القبض على ذلك الخائن
 ورده الى الملك يروس وعرض امره عليه « لان رومية لا تقتل غدراً
 عدواً عظيماً مثله »

ولنحتم هذا الفصل بكلمة قد تلحق به من حيث ما يقضي به العدل
 في معاملة مثل الرقيق والضعيف من الخدم ونحوهم فهو لا يجدر ان يُعاملوا
 بالرفق واللين وعدم الاجهاد في الخدمة فوق الطاقة والبر والاحسان في
 المكافأة على ما يؤدون ويقومون به من الاعمال والاشغال (ولنا نحن في
 آدابنا الاسلامية أعظم ما قيل في هذا الباب)

هذا ولا يفوت امرأ ان القوة والحيلة هما وسيلتا الظلم وعدتا الجور
 ولا يغرب عن البال ان الحيلة من خصال الثعالب والقوة والبطش من
 خصال السباع المفترسة وكلا الخصلتين غير خليق بالانسان استعماله ومعاملة
 الناس به وان كان الخداع والحيلة شراً من الاخرى أي القوة والبطش
 وان شر جريمة الظلم هي التي تبرز تحت ستار مزخرف من الفش والخذعة
 ظاهره الصفاء والولاء وباطنه الخبث والدهاء

(أفعال الخير والمروءة)

لنعد الآن الى الكرم والسخاء وفعل الخير وهي أحد فرعي العدل
ومن الفضائل الحصيصة بالانسان ولكنها من الخلال التي تتطلب مزيد
العناية والانتباه اذ ينبغي للانسان قبل كل شيء أن يحذر من مخالفة الحق
في الاعطاء لدرجة توجب ضرر من يراه جديراً بعطائه فضلاً عن غيره
من الناس

يجب ان يراعي النسبة بين ثروته وعطائه وآخر ما يلزم ان يراعي الاولوية
اولوية من يعطيه أو يجود عليه لان هذا أساس العدل في الباب واليه يرجع
كل أمر يتعلق به

المطاء الباطل الذي ننمحه لاهل الحظوة لدينا مساعدة لهم ليس من
عمل الخير والبر في شيء وانما هو السم في الدسم فاغتصاب حق هذا لنجود
به على ذاك ما هو الا الظلم بل السرقة بعينها لكن كثيراً من ذوي السلطان
ولا سيما المولعين بالفخار الكاذب قد يسلبون هذا ليعطوا ذاك متوهمين
ان نيل الشهرة بالكرم والجود بين الاصدقاء والاصفياء لا يشتري الا
باغداق الارزاق عليهم والمطاء بأي الوسائل في حين ان ليس في الباب
ما يخالف الحق فيه والصواب مثل هذا الصنيع . فاذا احببنا ان نجود
بالمطاء على صنائعنا وأهل الحظوة لدينا فليكن ذلك بما لا يضر بانسان ولا
يسلب الناس أشياءهم كما صنع القائدان الشهيران سيلاً وقصر اذ جعلوا
يسلبان أصحاب الاموال أموالهم ويعطيانها اهل مودتهم « والمحسوين »
عليهم فهـذا ليس من الكرم في شيء بل ليس من فعل الخير ولا قلامة

ظفر لانه ان لم يكن عدل في الداخل فلا كرم ولا كرامة في الخارج
ولقد تقدمت الاشارة الى انه لا ينبغي للانسان أن يجود إلا بقدر
الموجود وفي الواقع فان الرجل الذي يميل الى الظهور بالسخاء والكرم
بأكثر مما هو جدير به فانه يرتكب أعظم الظلم وأشأم الجور ضد نفسه وذوي
قربته الذين هم احق بماله من سواهم مما ينبغي مراعاته (لان ترك ورثتك
أغنياء خير من ان تتركهم عالة يتكفون الناس) على ان السرف والخرق
في السخاء قد يصاحبهما عادة الميل الى الختل في جمع المال وارادة اغتصابه
اغتصاباً لتسد النفس شهواتها منه وغوايتها في التوسع والتبذير وقد يشاهد من
كثير من الناس من تأخذ الغيرة من نفوسهم مأخذها في المنافسة في الكرم
والظهور بمظهر الجود الخاتمي وعظم الجاه بما يتجلى فيه الزهو والغرور الباطل
باجلي مظاهره التعسة فهل هذا يعد كرمًا وخيراً كلا ثم كلا انما هو تصنع
وتخلق بالكرم وحب اظهار الفنى مصدره الكبرياء والصلف أو الخبث
والدهاء وليس في شيء البتة من فعل الخير ولا من الكرم والسماحة المحبوبة
القاعدة الثالثة مراعاة الاولوية في العطاء وهو ان ننظر الى حاجة
من نمنه بر قدنا فتتظر أولاً الى صفات من تمنح عطاءك ثم علاقته بك
والخدم التي يؤديها اليك فاذا رأيت مستوفياً لبعض شروطها أو كلها كنت
جديراً بان تمد اليه يد الرشد وكان هو أخرى بعطائك وكرمك من غيره



لقد يحسن بنا ونحن نعيش في وسط أكثر أناسه وان لم تحو نفوسهم
الكمال والحكمة التامة الا انهم غير مبعدين عن أصول الفضائل وحب

الظهور بالشرف ان نخال أولئك الذين قد تظهر لنا فيهم صفات فاضلة وان
نحرص خصوصاً على مودة من يتصفون بحميد الخلال ورفيقها من مثل
الاستقامة والعفة والعدل الى آخر ما سبق الكلام فيه لان النفس الخالية
من التهذيب المجردة من الادب والحكمة قد يصحب قوة الميل والعطف فيها
عادة شي من الحدة والغلظة . أما الاخلاق الدمة السلسة فهي من خلال
الرجل المستقيم المهذب الفعال وهو من يجب ان نستصفيه ونخاله والمرء على
دين خليله وهذا لا شك كاف في تقدير الاخلاق أخلاق الرجال اقدارها
واذا شئنا نحن ان نكون موضع عناية الناس واعتبارهم فأول شرط
لذلك بعد الاتصاف بالمادح ان نستزيد من فعل الخير مع من يحبنا ويعزنا
لكن حذار من التسرع والحكم على الاشياء كما يحكم عليها الشباب أعني
بالاندفاع والافراط كما يصنع في العشق والغرام مثلاً بل ينبغي الاعتدال
والاثبات واذا كان ما يصنعه الغير ممن نصابه معنى يستحق الجزاء فلنبادر الى
حسن جزائه لان أول الواجبات الادبية في هذا الباب الاعتراف بالجميل
وحسن الجزاء على المعروف لنكن في آدابنا من هذا القبيل كتلك الحقول
الخصبة التي تعطى القليل من الحب فتعطى الكثير من الغلة كذلك ليكن
أكرامنا للذي نؤمل فيه الخير ونراه أهلاً للنفع وكما يكون مبلغ اسراعه في
خدمتنا تلقاء ما يرى منا من حسن الرعاية والجزاء بالاحسان احساناً وما
استعبد الانسان غير الاحسان احسان المعاملة لان العطاء قسمان عطاء ابتداء
وعطاء عوض فالاول متعلق بإرادتنا واختيارنا أما الثاني فهو واجب مقدس
يعرفه الرجل العدل الشريف فيوفيه بلا مغل ولا تسويق حقه

ومما ينبغي الالتفات اليه هنا تقدير اعمال الناس معنا والتمييز بينها لانه وان يكن الكثير منها لا يقبل المزيد في الامتنان باكثر مما يستحق من الجزاء الا ان مما هو لازم ان نجعل لتلك الفعال للناس معنا ميزاناً ومعياراً نعرف به غناها من سمينها وصحيحها من فاسدها أي ان نتعرف أسباب صدورها والحامل عليها ومبلغ الانعطاف الذي ساق سائقها فكم في العالم من أناس قد تندفع في هذا السبيل لمقاصد او بلا تروولا حكمة فتجري أفعالهم كالريح تنساب بلا ضابط فهذه الفعال يجب مقابلتها بما تستحق من الاحتقار او ابداء النصيح أما الافعال المتبادلة الصادرة عن تدبر وتبصر فهذه هي التي ينبغي ان تقابل بما تستحق من الاعتبار وحسن الجزاء وعلى كل حال فالواجب في هذا الباب يقضي علينا سواء كنا واهبين او مكافئين ان نراعي حاجة من نسديه عطاءنا وحقه بحسب ارتباطنا به لا كأولئك الذين يبدرون ويفضلون من يحبون ولو كانوا في غنى عنهم ويبخسون ذوي الحقوق حقوقهم



لا مشاحة في انه مما يحكم الروابط بين البشر في الهيئة الاجتماعية انما هو ان نجعل حسن التعاطف رائدنا وان نعني بمن هم أقرب إلينا مودة وصلة ولترق في هذا البحث الى اعلى درجة النظر فيه فنبحث أولاً في الاصول التي شيد عليها هذا الاجتماع البشري فكري في أولها ذلك الأصل العام الشامل لكل جنس الانس اعني به موهبة العقل والكلام وهما رابط اجتماعي عظيم يربط بني آدم اذ هما وسيلتا التعليم ومبادلة الافكار ومساجلة الآراء والمناقشة

والجدال وعلى الجملة فان العقل وآلته من اللسان مما يقرب الانسان من الانسان ويربط بينهما برباط طبيعي خاص في حين ان مسافة الخلف بيننا وبين الحيوانات كبيرة لانها لا تعرف غير الاعتماد على القوة والبطش كالسبع والفرس وأما ما يقتضيه حالنا معشر بني آدم من العدل والخير فلا نصيب لها منه ولا حظ لها فيه وعليه فين آدميين روابط خاصة وعامة كما تربط بين الافراد تربط كذلك بين الامم والجماعات وكل ما أوجده الخالق تعالى لهذا الجنس من الخيرات والنعم مشترك النفع بين افراده وجماعاته ومع مراعاة الحقوق والشرائع التي اصطلح عليها فان هناك من الاوضاع الادبية ما فيه متسع للاحسان واصطناع المعروف بما لا يمس بتلك الشرائع بل يزيد لها حسناً والمثل اليوناني القديم يقول « كل شيء بين الاصدقاء مشترك » فينبغي من ثم اسداء المعروف ومساعدة بني الجنس بما هو عام النفع ماديا وادبيا واذا امعنا النظر في تلك الحكم القديمة من « هداية الضال الطريق » و « اترك اخاك يوقد من نارك ناره » و « ولا تمنع احدا مورد الماء » و « انصح لمن استنصحك » و « احسن الى من يستحق الاحسان » الى نظائر ذلك من الحكم الكثيرة الفينا ما يقصد هنا من الآداب لكن بما ان شأن الانسان مهما كان عظيما اقصر من ان يتناول كل اهل العوز والحاجة فلهذا وجب ان يربأ بنفسه وان يجري في نفعه بحسب الغرض وبقدر الطاقة وان يحسن فيه خصوصا مع من تربطه بهم اقرب الروابط واحكمها



﴿ الفصل الخامس ﴾

(الروابط الاجتماعية)

« الشجاعة »

ان الروابط في الهيئة الاجتماعية درجات فبعد تلك الروابط العامة التي بينها أنفا نشاهد تلك الروابط القومية الخاصة بكل هيئة على حدة المميزة للوحدات القومية على انفراد وهي إحدى الأسباب بل اقواها في توثيق عرى المودة والائتلاف بين الناس من قومية واحدة وجنس واحد ثم هناك ما هو أوثق من ذلك أعني به روابط المدينة الواحدة تلك التي كل ما فيها من الأماكن العمومية والمعابد والمدارس والطرق والشرائع الخاصة والامتيازات والمحاكم وحقوق الانتخاب والتصويت وتبادل التعارف والصداقة إلى أشباه ذلك مما هو شائع مشترك النفع بين أهل المدينة الواحدة مما يشد في الارتباط ويحكم عقدة اللفة لعظم الاحتكاك في المصالح وألوف الأعمال المتبادلة والمنافع المشتركة بينهم ثم ان هناك أخرا روابط القرابة وهي أمسها بالإنسان وهو نقطة الدائرة لكل الهيئات السالفة والمحور الذي تدور عليه من اصغرها إلى أكبرها

انه لما كان كل ذي حياة في العالم قد خص بالانتاج والتوالد فلا جرم كانت أول هيئة اجتماعية بشرية هي التي تتربى من الزوجين الرجل والمرأة ثم تعظم تلك الهيئة بما يرزق الزوجان من البنين والبنات ولما كان يظل الجميع سقف واحد ومعيشة واحدة لذلك تظل اشياؤهم مشتركة فيما بينهم ، هذه الهيئة الصغيرة من الأسرة هي أصل المدينة بل جرثومة الشعب

والأمة الكبيرة ثم لما تنى الأسرة على النمط الأنف وتنشعب فروعها من
الاخوة وابنائهم واحفادهم تتطلب بالطبع المتسع من السكن فتبنى بيوتا غير
بيوت اصولها وتلتصق معايشها على افراد ثم يتسع النطاق بين هؤلاء
الاقارب ايضا بالمصاهرة والنسب والاتحادات فيزدادون وتكثر انخادهم
وبطونهم وعشائرهم وهذا منشأ الشعوب والامم والدول فالهيئة في تأسيسها
على القرابة تكون موضع عناية ورعاية بين اهلها وكيف لا تكون كذلك
وهم مشتركو الاصل مشتركو التقاليد مشتركو الفخار بالاجداد ورفاة الاجداد
لكن افضل الهيئات الاجتماعية ارتباطا واحسنا على كل حال علائق
الهيئة التي تحلى اناسها بالفضائل واجتمعوا على الخير اعوانا مؤلفة قلوبهم
بواسطته متحدة فيه طباعهم . فالنبالة في المقاصد والفعال التي تدور
عليها الاعمال تستحب في كل مكان وزمان تتمثل فيه وتجذبنا الى من
يتصف بها ويتخلق باخلاقتها الجميلة على انه وان كانت كل فضيلة مما تحب
صاحبها الى النفوس وتجذب نحوه القلوب الا ان للعادل والسماحة افضل
الوقع في النفوس واعظم الأثر في الناس واذا كانت الطيور على اشكالها
تقع لهذا كان الطف العلائق واغوى المودات ما كان مبناه على المشابهة
في الطباع والمشاكلة في الاخلاق بين الناس من ذوي الصفات أو الفضائل
الواحدة فاذا كان صديق المرء يميل الى ما يميل اليه من الاذواق والارغائب
اعجب به وزاده حبا لتلك المشابهة والمشاكلة في الطباع والاخلاق والى
هذا يشير فيثاغورس (Pythagore) اذ مثل الصداقة بنفس واحدة
تجري مجرى الدم في اجسام متعددة . ثم ان تجانس الاعمال والمهن هو

ايضا من اسباب الالفه وتحسين حال الاجتماع لانه ما دامت تلك المهن
والوظائف متبادلة النفع والانتفاع فلا ريب ان اصحابها مرتبطون بعضهم
ببعض بروابط وثيقة

على انك مهما قلبت النظر وامعنت الفكر في الجامعات التي ترتبط
بين البشر لما رأيت فيها اعظم واجل من الجامعة الوطنية التي تربطنا بالهيئة
السياسية لها ، اننا نحب آباءنا وابناءنا واقاربنا واصدقانا ومعارفنا ولكن
كل هذه الميول انما هي دون محبة الوطن عند الرجل الشريف الذي
لا يتردد في خدمة وطنه وتضحية حياته من اجله على العكس مما هو عليه حال
اولئك الذين قد يجرونه باعمالهم الفاسدة واغراضهم الشريرة الى الدمار والبوار
لنقارن بين الواجبات ولننظر أيها افضل فترى خدمة آبائنا وهي دين
علينا ثم يليها ما هو حق ابنائنا واسرتنا التي نعولها ثم يلي ذلك الواجبات
نحو عموم القرابة وسائر ابناء العشيرة التي تشاطرنا المصلحة والثروة
هؤلاء من تجب علينا مساعدتهم ومعاونتهم قبل اى سواهم على ان هذا
التآلف والتواد الذي يجمع بين الناس في عمرانهم لا بد فيه من اتحاد الفكر
واللغة وتقديم النصيح والارشاد والمؤااسة واللوم والعتاب مما هو من مزايا
المحبة الصادقة تلك المحبة التي لن تستوفى كل محاسنها الا اذا كان اساسها
وعاملها تشابه الاخلاق وتشاكل الطباع



ان لنا في الواجبات من الوجهة العملية ان تقدم اهمها على مهمها اي
تقدم امسها بالحاجة واقربها نفعا على ما ليس كذلك فالذي توجهه علينا

ظروف الاحوال الطارئة ليس كالذي تحتمه علينا القرابة او الصداقة مثلا وبناء عليه تتفاضل الخدم التي نقدمها فتكون كفروض عين من جهة وكستحيات من جهة اخرى فاذا طلب اليك جارك مثلا مساعدته في حقل له فلك ان تساعدته فاذا استصرخك في الوقت نفسه اخوك فعليك ان تغادر جارك وتنصر اخاك

تلك نظرات ذات قيمة واعتبارات حرية بان تكون نصب الاعين في القيام بما علينا من الواجبات فينبغي ان نعتادها بالتمرن والمزاولة المستمرة حتى تؤدي ما علينا منها بحق وصواب لنكن في القيام بواجباتنا كالوكلاء الاطباء والقواد والخطباء الذين لم ينالوا النجاح والظفر فيما قاموا به من الاعمال الجسام الا بعد ان طبقوا العلم على العمل بثبات وصبر فسرر الواجبات كما صنعنا ليس بالشئ المذكور ما لم يصحبه العمل والمزاولة الفعلية



بيننا فيما سبق ما يرتكن عليه الشرف من الاصول التي تبني عليها نواميس العمران البشري ثم بناء الواجب على الشرف ولنعتطف الآن على احدى تلك الفضائل الاربعة الرئيسة التي يبني الشرف عليها والواجب اعني بها فضيلة الشجاعة وعزة النفس التي ترفع بها عن الدنيا وتقتحم بها الاهوال وننظر الى الامور بالنظر العالي ونرى المسبة كل المسبة في الاتصاف بالضعف والجبن الذي يضادها

فالمادح التي استعملتها فصاحة الرومان واليونان قبلهم (وكذا العرب) في اطراء الشجاعة والفروسية التي أظهرتها جيوشهم وفوارسهم كل هذا عظيم

نخره جليل قدره دال في جملة وتفصيله على ما اتصفت به تلك الامم من الشجاعة والنخوة والفروسية ورباطة الجأش واقتحام الاهوال في غمرات الموت وان هذه الصفات فطرية فيهم حتى لقد نصبوا النصب لمشهورهم الذين امتازوا بالشجاعة والشدة لكن هاته القوة وتلك الشجاعة والبراعة في اقتحام المخاطر وتجشم الصعاب هلا يعتبر الميل فيها الى المصلحة الخاصة دون المصلحة العامة وخدمة الوطن رذيلة من الرذائل بل مفسدة من المفاسد لا فضيلة يمدح عليها صاحبها ويشكر لا جرم ان الرواقى (Le Portique) قد اصاب حيث سمى او عرف الشجاعة بأنها « الفضيلة الشاكية السلاح للدفاع عن الحق » وزد على ذلك ان كل من خالف الحق والعدل ممن اشتهروا بالشجاعة وقوة البطش ومحبة الاستعلاء بالطرق الفاسدة والوسائل الفاشمة لم يصب نخراً صحيحاً ولا مجدداً ائبلاً وانما اصاب في الحقيقة خزي الجبارين وباء بعار الطاغين ان الشرف والمجد والفخار لن تكون الا حيث يكون العدل والحق

ولقد اصاب افلاطون اذ قال « العلم بلا عدل ليس وحده الخرق بل استعمال القوة واقتحام المخاطر لسد الاطماع النفسانية الخاصة دون نظر الى المصلحة العامة هو ايضاً جدير بأن لا نعدده شجاعة وانما هو جرأة وشراسة »

فينبغي والحالة هذه ان نضيف الى الشجاعة الطيبة والاخلاص ومحبة الحق ومقت الفدر والنفور من الخيانة تلك الخلال التي تصاحب فضيلة العدل . لكن من موجبات الاسف ان الشكاسة وحب الاستعلاء والغلب

قد تشاهد خصالها الذميمة كنتيجة سيئة لازمة لتلك الخلة الكريمة من الشجاعة فقلب الاسبرطى كما قال افلاطون يتقد ناراً لنيل النصر والظفر وهو مثل لكل نفس كبيرة في نزوعها للتفوق والاشتهار بالقوة حتى تكون الاولى في الشهرة بالشجاعة بل الوحيدة الفريدة بين الاقران فالرغبة في الاستعلاء فوق الرؤوس من هذا القبيل قل ان لا تجرح العدل وتهضم الحق وتدوسه لان أصحابها لا يطلبون عادة الا ان يسكت الحق والشرع ويخفقا امام صولتهم وان تنسع ابداء دائرة سلطتهم واطماعهم الاشعبية في الهيئة وان يؤسسوا مجدهم ونفخارهم بالقهر والقوة على انقاض العدل والحق على أنه مهما يكن من صعوبة على نفس من هذا شأنه في ملازمة الحق والتوعدة فيما هو بصدد فلا مشاحة في ان التزام هذا الصراط السوي لهو افضل مجداً وأعظم نفراً لان الحق والعدل دولتهما وصولتهما وهما لازمان في كل ظروف الاحوال وأوصاف الشجاع الباسل والبطل المقدم انما هي خصيصة في العرف الصحيح بمن يسمى بشجاعته في منع الظلم ودفع جريته لا بمن يقترفه ويأتي جنائته

فالمروءة وعلو النفس الصحيح الخلق بالمرء العاقل والانسان القاضل انما هما في اكتساب المحامد والشرف على هذا النمط الذي قدمناه لأنه الجدير بالشرف الانساني عملاً لا اسماً فقط اذ العبرة في الفعل لا في اكتساب الاسماء والالقباب والتصدر بها في المجالس وعليه فلا يعتبر من مشهوري الرجال ذلك الذي قد جمع في نفسه خصال عوام الناس وشرارهم فكلما شرهت نفسه وشغف قواده بالفخر الكاذب جر بالسلاسل في

الظلم وهضم الحقوق الانسانية ودوسها وانه لموقف صعب قد تزل فيه
الاقدام اقدام المشغوفين بكاذب الفخر الملتصين بأعمالهم فاسد الاجر

﴿ الفصل السادس ﴾

(صفات النفوس الكبيرة والاعمال المحيطة)

تمتاز النفوس الكبيرة بصفتين كريمتين الاولى احتقار زخارف
الامور الظاهرة الكاذبة لانها تعتقد اعتقاداً راسخاً ان الكمال والشرف هما
وحدهما الجديران باعجاب المرء ورغائبه واعماله وانه لا يحمل بالانسان ان
يتنازل عن شرف نفسه فيقتحم الشهرة ويتدنس بالطمع والشره في جمع
الثروة . والثانية هي تلك الخلقة الادبية التي أشرنا اليها فيما مضى وهي
الشجاعة التي تحملنا على اتيان جلائل الاعمال النافعة واقحام الصعاب
وتذليل المخاطر الى درجة تضحية الحياة أو ما يتعلق بها في سبيل اتيانها

وتمتاز هذه الاخيرة أي الشجاعة بالعظمة والفخار بل والثر لكن
بالصفة الاولى أي عزة النفس يتعلق المجد الحقيقي لعظماء الرجال اذ عليها
في الواقع يبني ذلك الاصل أي الخلقة الكريمة التي ترفع النفوس الى ما فوق
مستوي ما عليه الجمهور وتمتاز هذه الصفة بحالتين الاولى اعتقاد الانسان
انه لاخير الا فيما هو شريف والتخلص من ربة الشهوات والترفع عن
السفاسف والصغائر وكراهتها عن روية وحسن نظر وفي هذا ولا ريب
علامة عظمة النفس والثانية تحمل الآلام مهما كانت مريرة والصبر على
المكاره التي يضرب الدهر بها بنيه مهما كانت شديدة بدون ان ينزل

الانسان عن مستوى ما رفعت اليه فطرته هذه أو ان يتنازل باظهار الجزع عما اتصف به من العقل والحكمة وهذه هي صفة الصابرين صفة النفوس المطمئنة التي لا تضطرب ولا تزغزعها الحادثات

فالذي يتصف بالشجاعة وعلو النفس الى هذه الدرجة لا جرم أنه يكون الخائن نفسه المهين لها اذا كان لا يخشى الاحوال ويصبر صبر الكرام على المكارِه ويتغلب بثبات على الصعاب ثم هو يطأ طي الهام لحصلة الطمع وتغلبه الشهوات القبيحة . فلنفقه هذه الحقائق ولنفر من الشره في حب انتصار تلك الحصلة الذميمة التي هي أكبر علامات سقوط الهمم وخسة النفوس وانحطاطها كما انه ليس ادل على علو الهمة ونبالة النفس من ترفع المرء واحتقاره كل مالا يرضاه له الشرف الانساني أو يبعده عنه حفظه المتاح أو حسن خلقه واشتراؤه المكرمات

انه ليحسن بنا ان نحترس من غرور الفخر الكاذب لانه يسلبنا حريتنا الصحيحة وهي التي يجب علينا ان نبذل النفس والنفيس في سبيل الاحتفاظ بها كذلك يجب علينا ان لا نجري وراء الحصول على الآسآت المردية ، لنعرف كيف ترفع عنها بل كيف نبطل شرورها ونمحو باطل أثرها ولتجنب ثوران النفوس ورغباتها الحادة وما يتبع ذلك من الحزن أو الفرح والغضب حتى يسهل علينا بذلك كله حفظ الطمأنينة في نفوسنا وهو ما يكسب الحياة العظيمة

لقد يشاهد رجال بعدوا عن مشاغل الاعمال العامة فاستراحوا وطابت لهم العزلة وفاضت عليهم فيوض الهناء والسعادة . هؤلاء جماعة

الحكماء أوجال كرام جفت طباعهم ما عليه الجمهور من المشاغل والعادات
وابت عليهم نفوسهم الكبيرة مخالطة الناس وهم على ما هم عليه فزهّدوا في
العالم واستطابوا العزلة مؤثرين المعيشة الخلوية واعمالها اللذيذة على كل لذة
سواها وان امثالهم لهم الملوك مزية وحرية وراحة بال وسعادة وهناء



لا ريب ان هذا المرمى في الحياة من الحصول على السعادة والغبطة
فيها يصبو اليه محبوب الجاه كما يصبو اليه مؤثرو الراحة والابتعاد عن الضوضاء
والشغب على حد سواء غير ان ذوي الرغبة في الدنيا يرون انهم انما يحصلون
على النعيم بالحصول على المال والجاه واشتراء المجد بالسخاء والعطاء أما ذوو
النزاهة وحب راحة النفوس فيطلبونه بالتوءدة والتقلل من الدنيا وكلتا الخطتين
لا يمكن الحكم عليهما الا بالتخفظ لان حياة المتباعد عن اشغال العالم
ومناصب الدولة خفيفة الحمل قليلة الخطر على صاحبها بينما المشتغلون بالاعمال
الهامة العامة يكونون أنفع للناس لتناولهم الاعمال الكبيرة والشؤون العظيمة
المفيدة في الهيئة ويحرزون الشهرة والفخر على قدر العزائم

فاذا افاد أولئك المعتزلون الاعمال الهيئة بعلمهم واختبارهم واشرافهم
من بعيد تاركين فخار احراز المناصب والوظائف لسواهم لسبب ما فلهؤلاء
العاملين افضالهم وآثارهم بما لا يخسوا معه أشياءهم وهم الواضعون الخطط
المفيدة للهيئة في ادارتها وقضائها وجنديتها وهم لذلك موضع اعجاب الكافة
وفي خدمتها ولا لوم عليهم ولا تثريب الا اذا آثروا ما أشرنا اليه من
الزذائل والعيوب مما فيه الضرر عليهم . فسمو الصفات والمواطف هو الذي

يضع المرء فوق ما عليه الناس من الامور الانسانية الفاسدة سواء كان المرء عاملاً أو بعيداً عن العمل فتلك الخلال الكريمة واطمئنان النفس اليها وإثارة على غيرها ليست باللازمة لذلك الحكيم المبتعد عن العالم اكثر مما هي لازمة لرجال الدولة وأرباب المناصب والوظائف فيها بل هي تقتضي من هؤلاء اضعاف ما تقتضي من أولئك من الجهد وهم البعيدون عن معاناة المهام والمشاكل الجسام . وهذا المعري هو السبب فيما يكثر من اضطراب بال العاملين وعظم قلقهم لان مجاهداتهم عظيمة وعناءهم أطول ومضاعفة الهمم من ثم عليهم واجبة لاتساع نطاق الاعمال عليهم في التفكير والتدبير والعمل بالحق ولهذا وجب ان يتصفوا بعظم الهمة والثبات كما يتحلوا بالنزاهة والاستقامة



ان الجمهور من الأمم انما ينحصر احترامه بالنجاح والفلاح في الامور الحربية اضعاف ما يجعله للاعمال المدنية الكريمة وهذا وهم وخطأ يجب علينا ههنا اصلاحه فكم في الناس من يأتي تلك الاعمال الحربية لمجرد ماوراءها من احراز الفخر الكاذب الذي قد تشره في طلبه نفوسهم لا لشيء آخر سوى محبة اظهار الشجاعة والبراعة وعظم الرغبة في الظهور بالبراعة والمهارة في فن الحرب بيد ان كثيراً من الاعمال المدنية الشريفة اذا امرنا بها النظر الصحيح نراها مما يفضل اعظم الاعمال الحربية ويفوقها نفعا فاذا نحن اطرينا مثلاً اعمال القائد اليوناني الشهير تيموستكل الحربية فكم يكون مبلغ ثنائنا على الحكيم سولون (Solon) الشارع اليوناني الكبير

فيما خدم به أمته ! فلئن كانت واقعة سلامين (Salamine) افادت الأمة اليونانية نصراً ووضعت اكليل الفخر على رأس القائد تيموستكل فلقد افادتها شرائع الحكيم سولون قوة وعظمة اخلاق فالنصر ابتهجت به نفوس الأمة يوماً او بعض يوم وافادها فائدة ما لكن تلك الشرائع ، تلك النظامات السولونية كم افادتها وكم كانت عوائدها على الأمة اليونانية أثيرة . بل انالو سبرنا الأمور بمسبار الحكمة لألفيناها هي التي اكسبت تلك النصر المبين على كل اعدائها بما سنت من سنن جميلة لهذه الأمة فاتبعها تيموستكل وأمثاله فنالوا النصر وحرزوا الفخر

وكذلك الحال في اسبرطة فانه وان كانت اعمال القائد بوزنياس (Pausanias) والقائد ليسندر (Lysandre) الحربية المحيطة قد وسعت حدود اسبرطة وسلطتها فلا شبهة في ان ما احرزا من النجاح والظفر راجع فضله بالاكثر الى شرائع ليكورغوس (Lycurgue) التي شرعت للشعب الاسبرطي وسنت له وجنوده البواسل اكل السنن في الطاعة والشهامة ولو قارنا بين اعمال الكثير من القواد الرومانيين وغيرهم وبين اعمال مشاهير متشرعيهم وساستهم هم وغيرهم من الشعوب القديمة والحديثة لرأينا فضل هؤلاء المتشرعين خدام الانسانية السلميين اعظم نفعا من فضل اولئك القواد والفاتحين وان الاعمال المدنية تفوق الاعمال الحربية نفعا ومزية وقد استشهد شيشرون هنا بما اتخذه هو ايام توليته حكومة رومية من التدابير الحازمة لابطال الحروب وتخفيف ويلاتها

وجملة القول انه وان كان للاعمال الحربية فضل ومزية في بعض

الاحيان فلا جرم ان للاعمال المدنية المجيدة في الكثير منها أجل الآثار في
الهيئة الاجتماعية وانها تتقدم وترتقي في السلم بعكس ما تجنى عليها الحرب

﴿ الفصل السابع ﴾

(العظمة الادبية)

لا مشاحة في ان النبالة المطلوبة في الاعمال انما هي متعلقة بقوة المرء
الادبية لأن القوة البدنية لا في العيولا في النفير بالنسبة الى تلك اللهم الا
في استخدامها واطاعتها العقل وهدايته حتى تعتاد العمل بثبات واثابة
لما يأمر به وتنفيذه طوع اشارته فالعظمة الادبية محلها عمل العقل وهناك
شرفها العظيم . لهذا كان الحاكم السياسي الذي يدير دولاب اعمال الدولة
ويدبر شؤون المملكة ليس اقل نفعا من ذلك القائد الذي يشن الغارة على
الاعداء ويصلبهم نار الحروب الشعواء التي كثيرا ما يأتها رجال السياسة
فيصلحون ما افسدته تلك الحروب ويضعون لها حدا وقد ينال بالرفق ما لا
ينال بالعنف فالرأي قبل شجاعة الشجعان . فهي في الدرجة الثانية منه وهو
في المحل الأول منها ومن غيرها فاذا ارادت امة الحرب ورأها لازمة لها
فليكن من سلوكها فيها ما يدل على رغبتها في السلم اي تحكيم العقل الذي
ينبغي ان يكون ضالتها والمرء الشجاع الباسل والكيس الحازم هو من
لا تقلب عواطفه عقله في اخرج المواقف مواقف الحروب والنضال فيكون
له من ثمت متسع من الهداية بنور العقل في استقبال الصعاب وتذليلها
والخروج من الشبهات وحساب المستقبل بالحمل على الحاضر والماضي وانتهاز

الفرص وعدم تركها تفلت منه فيندم ويحرق الارم على ما فات بما لا تجدى فيه القوة والبطش نفعا . تلك هي اكل الشجاعات تلك هي عظمة النفس الادبية بل هذا هو العقل والحكمة يؤديان وظيفتهما بحسب ظروف الاحوال أما الاندفاع بهور وخشونة في معامع القتال ومواقف الطراد والنضال بلا حيلة او استعمال توءدة فهذا من صفات البربرية والتوحش ولا يلجأ اليه الا في النهاية القصوى

فاذا اقتضى الحال في الحرب مثلا مهاجمة مدينة واقتحامها فمن واجبات القواد عدم السماح للجند بالانصباب على اهلها بالقتل والقتل لان من صفات النفوس الكبيرة ان لا تأخذ في قصاصها البرئ مع الاثيم فينبغي ان تبقى على الجمهور من اهل المدينة وتعامله بالشرف والعدل فلئن كان من الناس من يفضل وظيفة السيف على وظائف القلم فله شأنه وعمله في وظيفته وانما عليه واجباته الانسانية غير اننا مع ذلك نشاهد كثيرا من القواد لا يتبعون سبيل المجد الحقيقي بل يسلكون السبل الفاسدة

انه لا ينبغي للجندى ان يتأخر عن المخاطر في الحروب حتى لا يعرض نفسه لعار الجبن ولكنه يجب عليه ان يبقى التهور لانه من الاطراف التي تقضى بالقاء المرء نفسه الى الهلكة او الاسراف في القتل وهذا من الجنون او التوحش . لهذا يجب عليه ان يقتدى بجماعة الاطباء في صناعة الطب حيث هم يعالجون كل مريض بحسب مرضه خفة وثقلا فمن اللحم والجنون صب صواعق الغضب والانتقام في الحروب على من لا يستحقها كما انه من الحكمة مقابلة خطوب الحروب الشداد بما تستحق من عدد وعدد والشرف

يَحْتَم على الرؤساء ان لا يثيروا الحرب وهي ذات الدواهي والاضرار البليغة لمصلحتهم الذاتية ولكنهم يأتونها فقط للمصلحة العامة وان يقاتلوا المجد الحقيقي والمصلحة الصحيحة لا لأي مأرب آخر أو غاية فاسدة وان لا يتشبثوا بالآوهام في الفخر الكاذب لئلا يقعوا فيما يضر بالملكة كما حدث لكليكراتيداس (Callicratidas) في الحروب الاغريقية اذ اشير عليه بان يبعد الاسطول عن بعض الجزر لئلا يدمره الاثينيون فقال « اذا فقدت أسبرطة اسطولها فهي قادرة على تعبئة غيره أما انا فهوربي يلبسني ثوب الحزي والعار بما لا يعوض » وكما يروى عن الملك كليومبروس (Cléombrise) السبرطي في تلك الحروب اذ ساقه خوف اثاره الشبهة عليه والاحقاد الى مهاجمة ابامينوداس (Epaminodas) فكانت هي القاضية عليه. انما مثل الحروب الصحيحة والرأي السديد فيها هو ما قد اعطاه القائد الروماني الشهير فايوس (Fabius) اذ كان يعرف كيف يقدم وكيف يحجم وكيف يشتد وكيف يلين جانبه وقد اطراه على ذلك مدحا الشاعر انيوس (Ennius)



ان التشبث بالأوهام في احراز الفخر انما هو من ضعف النخيزة الادبية في الانسان فهو لذلك يشاهد ايضا في الاعمال المدنية والواجب يقضي بتجنبه فيها كذلك فلقد يوجد في الواقع اناس ملئت جنوبهم بالعلم والحكمة ولكن خوف اثاره الشبهة في حقهم واحتقارهم اخرس السننهم وامى أبصارهم

يجب على كل من يتولى زمام الحكومة ان يعمل بقول الحكيم

افلاطون « بان ينظر قبل كل شيء الى المصلحة العامة ويبذل في خدمتها كل قواه بما ينسى معه نفسه وان تشمل عنايته كل اعضاء الهيئة على السواء حتى لا تخص فريقاً دون آخر اذ الهيئة قاصر موضوع تحت وصاية رئيس الهيئة وكل ما تطلبه لمصلحتها من العناية انما هو لها على السواء لا لمصلحة ذلك الرئيس »

وعليه فيكون اهتمام الحاكم مثلاً بفريق من الاهلين دون فريق مما يدخل في جسم الهيئة شر الادواء القتالة من الشقاق والفتن بما يأتيه الحكم من التحزب بان يكون ضلع البعض مع الجمهور من الشعب وضلع البعض الآخر مع فريق النبلاء ولا يكون منهم واحد هو رجل الجميع . وهذا منشأ الفتن وسبب المنازعات التي قامت في جمهورية اثينا وهذا ما أثار الشقاق في جمهورية رومية وهذا ما يوقظ الفتن النائمة والحروب الاهلية في كل الممالك مما يجب على رجل الهيئة الحكيم الجدير بان يتولى زمام الامم الحرة ان يتوقاه ويبذل كل قواه لتجنبه وتلافي أسبابه بجعل المصلحة العامة نصب عينيه دون محاباة انسان فلا يكون ضلعه مثلاً مع الاغنياء وأرباب الوجاهة والسلطة بل تكون حكومته مرضية للجميع بالعدل وشمول الرعاية لمصالح الكل على السواء غير مصنع للدسائس المفسدة الموهرة للصدور المثيرة للاحتقاد والضغائن بل ينبغي ان يكون الحق ديدنه والعدل والشرف سبيله والعفة والنزاهة في حفظ المصالح من كريم خصاله

انه لا أحقر من الطمع ولا أشأم على أرباب المناصب والرياسات في الهيئة من التنازع والتشاحن عليها وعلى قبح هذه الخصلة وسوء مغبتها في

الهيئة أشار افلاطون في احدى تشبيهاته البديعة اذ شبه من يتنازعون
الرياسات في الهيئة بنوتية سفينة جعلوا يتشاحنون على دفتها ويتنازعونها
ولقد قال ذلك الحكيم ايضا « ان أعداء الامة هم من يرفعون في وجهها
السلاح لا من يتحرون لها حكومة تناسب مبادئهم »

وهو مثل ضرب لنا مثله فيما صنع بحكومة رومية قديما سييون

الافريقي (Scipion) ومتلوس (Metellus)

انا لا ينبغي لنا ان نصفي لمن يرمي في بغض عدوه الى درجة اهلاكه
واعدام انفاسه بدعوى ان ذلك من العظمة وكبر الهمة في حين انه ليس
اجدر بالثناء في العالم واخرى يجذب قلوب الناس ومودتهم من سلاسة
الطبع ودماثة الخلق والحلم وانه ليس أفضل للامم الحرة المتساوية الحقوق
من التعاطف والتراحم ونبد الشقاق والتدابير وامتلاك النفس في الغضب
وان لا تذهب في غضبها الى سماع وشايات الواشين وسعاية الساعين
الذاسين اذ لا اضر عليها من ذلك . ليكون الغضب والرضا بحزم وانه
لنعرف كيف للردع والقصاص تؤدب ونعاقب بدون خروج عن حد
اللياقة يجب ان يكون القصاص والعقاب للمصلحة العامة لا للتشفي والانتقام
الشخصي او لشفاء حزازات في الصدور ، لا نوقع عقوبة شديدة تتجاوز حد
الذنب ، لا نكل في العقاب بمكيالين بل لا تملي علينا آخرا الاحكام احوال
الغضب والانفعالات النفسانية تلك التي متى علت منصة الحكم مع الحاكم
اذهبت عنه الاناة واضاعت عليه الهدى في العدل . وجملة القول ان الغضب
في مثل هذه الاحوال وتلك المواقف من أعظم الشرور والامم لا ينبغي

لها البتة ان ترى فيمن يسوسها وينتصب للحكومة فيها غير العدل والعدل
اساس الملك



اذا رأينا السعد خادماً لنا والاحوال مصافية فيجدر بنا والحالة هذه
ان نترك الغلظة والخشونة وان نطرح الشدة والقسوة في الاحكام لان
التشبث بها في هذه الحالة انما هو من الضعف ولا افضل من الحلم في
المواطن كلها والرفق وقد امتاز بهما جماعة من المشهورين فسادوا وعظموا
كسقراط الحكيم ويليوس (P. Lélius) وفيلبس المقدوني ابي الاسكندر
الأكبر - ومعاوية بن أبي سفيان - وغيرهم ممن رفعهم أخلاقهم من
الحلم والرفق والأناة ولقد كان القائد سييون الافريقي يقول « كما ان الجياد
يجب ان تروض حتى تسلس طباعها بواسطة مهرة السواس كذلك ينبغي
ان تروض نفوس اهل الشراسة وعدم الثبات والأناة بالحكمة لترد عنها
غوايتها كما ترد جماح الخيل بالبحم وانها في وقت بلوغها اوج سعادتها لأحوج
منها في أي وقت آخر الى سماع نصائح الاصدقاء والاخلاء ونبذ تملق اهل
التملق والدهان ذلك التملق الذي يضل النفوس ويفرر بها لاننا كثيراً ما نضطرب
بالثناء والاطراء وهذا هو السبب في اغلاط البشر الكثيرة التي تلقي
الانسان في الضلال والهلاك واقتراف الآثام »

ولنذكر قبل ان نختم هذا الفصل هذه الحقيقة الحرية بالاعتبار وهي
انه لئن كان رؤساء الحكومات يشغلون اهم الوظائف الاجتماعية ويقومون
بالاعمال الجسام التي تحتاج الى قوة النفس وعظم الهمة بسبب ثقل عبئها

وهي التي تتناول المصالح الكثيرة فقد يوجد بين افراد الهيئة من يعملون
ايضا الاعمال العظام ويأتون بالمفاخر الجسام بدون ان يشعر احد بخروجهم
عن مرسوم دوائهم التي اتحت لهم وان هناك اناسا آخرين بين بين لاهل
الحكمة وارباب الوظائف رضوا بما أوتوا من الحظ المتاح وانفوا من التوسع
في الفنى والجاء بالوسائل الدنيئة ومدوا مع ذلك يد المعونة عند الحاجة
الى الاقارب والاصدقاء والوطن فالخط الذي يتاح للمرء ينبغي له ان يرتضيه
ويحسن العمل فيه والتدبير بدون ان يلجأ الى الوسائل الفاسدة لانماء
ثروته او توسيع جاهه ثم ليكن بما أوتي نافعاً من هو للنفع اهل وان المرء
بالنشاط والجد والاستقامة وحسن التدبير ليحصل الخير كله في انماء ماله
وانفاقه في وجوهه المشروعة ومكارم الاخلاق المطلوبة . بذلك ينال المحامد
والمادح ولكنه بعكس ذلك اذا هو طمع وشبه ثم ترفه وتنم واتبع سبيل
المبذرين اخوان الشياطين

﴿ الفصل الثامن ﴾

(الادب والحشمة)

لتتكلم الآن على الادب والحشمة والعفة والتوعدة تلك الخلال الكريمة
والسجايا المنيفة التي تزين الحياة وتزدان بها النفوس وتمنع عنها الانفعالات
الشديدة والاندفاعات الرديئة فتنتظم لنا بواسطتها كل الاعمال ولذلك جمعها
اليونان فيما سموه « اللياقة » وجمعها الرومان فيما دعوه « الادب » فالادب
والشرف متلازمان وكل ما هو شريف انما هو من الادب وكل ما تتحلى

به النفس من الادب والحشمة يعد من الشرف وليس من خلف بينهما الا في اليسير وهو كون الشرف متبوعا والادب تابعا اى لاحقا وملازما للشرف ولهذا كانت كل الافعال القاضية بها الشرف ههنا او فيما سبق من الفضائل معدودة من الادب فمراعاة المقام في الكلام وحسن التبصر في عواقب الامور والتزام الاناة والتدبير في الافعال والتمسك بالحق في المواطن كلها والدفاع عن هذا كله من الادب العالي المطلوب . أما عكس ذلك من السقوط في الخطأ والضلال والتليس والتدليس والفرور ليس الا والهذيان والحمافة سواء في البعد عن ذلك الادب والكمال ، فالعدل ذو بهاء وجمال معنوي يأخذ بجماع القلوب أما الظلم فقبیح قبحا يساوي ما قد يتجرد به صاحبه من الشرف والادب وكذلك الحال في علو النفس والشجاعة فكل الافعال المبنية على الشهامة والشجاعة انما هي من خصائص القلوب الكريمة والنفوس الكاملة بالادب وما يضادها من الافعال مما يجمع الخزي والعار ويحوي الشناعة والبشاعة

فمن هذا يتبين لنا ان ما هو شريف هو من الادب وله به علاقة ظاهرة لا تحتاج الى كبير بحث وتنقيب وان لكل فضيلة وخلة ادبها مما يشعر به القائم بها ولا تنفك عنه فكما ان الجمال وسلامة الاعضاء دليل على صحة البدن كذلك ملازمة الادب في الافعال دلالة على وجود الفضائل كل فيما يتعلق به وانما التجريد فيها ذهني وهو نوعان نوع عام يشمل كل الفضائل ونوع خاص محله كل فضيلة على حدة . فخذ الاول بالتقريب ان الادب خلة خصيصة بشرف النوع الانساني وفضله على سائر جنس

الحيوان وقالوا في النوع الثاني انه صفة للانسان تجعله يختار في مثل العفة
والشجاعة اعظم ما يظهرهما فيه بمظهرهما الجميل

تلك هي صفات الآداب النفسية التي قررها الحكماء وتعنى بها
الشعراء والبلغاء في كل زمان ومكان فاطروا المتصفين بها بالمدح والثناء
وهجوا من خالفها بما قدر عليه خيالهم الشعري مما لا ندخل فيه ههنا وانما
نقول ان الوظيفة التي منحها الانسان من قبله تعالى انه جعله عز وجل
سلطان الحيوانات . لهذا وجب علينا وقد تهيأت لنا الاسباب ان نظهر
بمظهر الحزم والحشمة وان نحسن علاقتنا وسلوكنا مع بني الجنس وقد
منحنا الوسائل وسهلت علينا السبل فيجب علينا ان نتحلى بآداب ذلك جملة
وتفصيلاً فكما ان جمال الصورة يلفت انظارنا بدقة تناسبه وتروقنا بحاسنه
الرائعة كذلك هذا الادب النفسي فانه ينشر على الحياة بهاء وحسناً
يستوجبان رضا من يلتفت حول المرء المتصف به فعلاً وقولاً فيجب علينا
اذاً ان نحترم الناس ونوقر الاصاغر والا كابر منهم وان نتجنب التسفيه
والفحش والكبر في حكمنا على أفكار وآراء بني جنسنا بل ينبغي ان نعرف
ما يقضي به واجب الاحترام لهم كما نعرف ما يقضي به العدل نحوهم فاذا كان
العدل يحتم علينا ان لا نمس مصالح الناس بسوء فلا احترام يوجب علينا ان
لا نجرح احساساتهم ومن هنا يتضح لنا ذلك الادب الانساني في اسمى
مظاهره في الشؤون الاجتماعية

والواجبات المبنية على ذلك الادب النفسي تنحصر أولاً في ملاحظة
ما يقضي به الطبيعة البشرية فاننا لو اتخذناها دليلاً لنا ومرشداً فانا لانضل

طريق الصواب أبداً سواء في فحص الحقائق مهما دقت وعظمت أو في مطابقة سلوكنا لمقتضى نظام الهيئة الاجتماعية أو فيما يقتضيه الحال في باب القوة والشجاعة فهنا يجلب مقام هذا الادب وعمله فيما يقوم به البدن أو تأتي به النفس حتى توافق أفعالنا الفطرة الصحيحة التي فطر الله الناس عليها فعمل النفس يستند على أصلين هما عمل البدن فيما تستلزمه الحياة المادية وعمل العقل فيما يهديننا به ويرشدنا الى ما يجب فعله وما يجب تركه فالعقل اذا حاكم الجسد والجسد محكوم وعلى المحكوم ان يطيع حاكمه فيما يأمره به ويرشده اليه



يجب أن تخلو أفعالنا من كل تسرع وعجلة ومن كل تراخ وتوان فلا تقدم على فعل ما لم نبته على سبب مقبول . هذا هو اب القيام بالواجبات ولكي نحصل ذلك ونحسن القيام به ينبغي لنا أن نجعل شهوات البدن خاضعة لسلطان العقل فيما به يأمر وعنه ينهى بدقة بمعنى ان لا تكون تلك الشهوات شديدة الاندفاع فتفوته ولا متباطئة متناقلة فيفوتها بل يجب ان تكون وسطاً معتدلاً قل ان تتأثر بالانفعالات النفسانية الشديدة فمن ثمة تزدهي النفوس وتحتل بحلية العقل والتوءدة والثبات لانه اذا تبادت النفس في غواياتها وشهواتها في حبها وبغضها بلا وقوف عند وازع سلطان العقل فلا جرم انها تصير كالفرس الجوح بل كالحیوان المفترس الذي لا يحسب حساباً ولا يقف عند حد فيثور نأثرها وتقلق راحتها انظر الى رجل متلبس بالفضب والشر أو عراه الخوف الشديد

والرعب أو أخذته نشوة فرح وسرور كبير الى أشباه ذلك من احوال
الانفعالات النفسانية فانك ترى في وجهه وتعلم من صوته وكل حركته
وسكناته تغير حالته وبشاعتها فهذه الاحوال تظهر لنا اذا احببنا الرجوع الى
الواجب ان نقصد فيها ونتروى وان نعتدل في شهوات أنفسنا وان نجعل
نصب أعيننا التوقي من التماذي والتطوح في الامور والقاء الجبل فيها
للفسوس على الغارب اندفاعاً أو تراخياً لاننا لم نخلق للعب واللهو بل لنعيش
عيشة السكامل ولنتفرغ للاعمال الفاضلة والافعال الكريمة وليس معنى هذا
اننا نحرم نفوسنا مسراتها ولذائذها كلها . كلا بل ان نتوخى فيها الاعتدال
والتوسط المحمود فلنعرف كيف نسرونلهو بعقل وأدب واذا كانت من
الالعب ما نحرمه على الاطفال لمخالفته الادب فليكن للرجل الناضج العقل
قانون يرجع اليه عند ملال النفس وطلبها حقها من هذه الاحماض بما
لا يخالف العقل والادب أي الذوق السليم

ان اللهو ليرجع الى نوعين نوع قبيح فاسد سالب للشرف ونوع
ظريف لطيف مقبول له التأثير الحسن في النفوس ومن هذا القبيل الغناء
الشعري اللطيف والفكاهات الجميلة والتمثيل الادبي المضحك ولقد كان
اليونان والرومان حظهم من ذلك ومن الفكاهات الحكمية والآداب
والملاح اللذيذة مما امتاز به تلاميذ سقراط الحكيم (وان في آداب الامم
اللاحقة من العرب والحجم وفي الغرب والشرق ما فيه أطيب الثمر من ذلك
البستان العقلي الجميل) فالحد الفاصل بين ما تمججه الاذواق السليمة من
أمور اللهو وما ترتاح اليه سهل المعرفة على أصحاب تلك الاذواق السليمة

المتحلية بالآداب لان لا سبب للهو والسرور في اعتبارها حداً اذا تعداه
الناس سقطوا لا محالة في حمأة الرذائل والمفاسد
ولا يفوتنا ان ننبه الاذهان هنا الى ان من أفضل أسباب اللهو
واللعب والرياضة سباق الخيل والرمية الى أشباه ذلك من الألعاب العصرية
التي لا بأس

﴿ الفصل التاسع ﴾

(شرف العقول ولذاتها)

قلنا فيما سبق ان فضل الانسان على سائر جنس الحيوان انما هو بالعقل
وان واجباتنا انما تستند على ذلك الشرف فالحيوان لا يشعر الا بالذات
الحسية فيتهافت عليها بدافع ما ركب فيه من الشهوات البهيمية اما الانسان
فعلى العكس من ذلك لان له من عقله حاجز وانما ليتحرى غذاءه من
المعارف فالفكر وظيفته والنظر والتبصر لذته والسمع لهذا العقل له عليه
سلطان والصون والحياء من كريم خصاله لذلك كله كان بطبيعته يخفى عوار
شهوته ومعايبه ويستتر بها عن الابصار اللهم الا اذا كان ممن قد تسلطت
عليهم الشهوات تسلطاً اسقطهم سقوطاً فاحشاً سهل عليهم فيه الهوان ونزلوا
بنفوسهم الى حضيض مرتبة الحيوان كالذي يشاهد من بعض اهل
الدعارة وارباب الفسوق الذين لا اخلاق لهم ولا شرف ولا يعتد بهم في
الانسانية الا بالاسم فقط

فهذا الحياء الممدوح دليل على ان اللذات الحسية ليست مما يشرف

به الانسان وانه يشعر من نفسه بالواجب عليه في احتقار ما يستحق الاحتقار والازدراء منها واثبات ما هو حقه بحساب وقدر في الطعام والعناية بكل مقومات الحياة مثلا ينبغي ان يراعى صحة البدن وسلامته لا النهم والشره واللذات الفاسدة وانه يكفي ان يفكر المرء فيما خص به من المنزلة والشرف الكبير وكون التنم والتخث في الحياة ولذائدها ليس منه ولا قلامة ظفر على العكس من التعفف والتعشف بما يؤثران به في الاخلاق

انه وان كان البارئ تعالى قد اودع الجنس البشري صفة العامة التي يشترك فيها ابناء الجنس غير انه قد اودع تعالى من جهة اخرى كل انسان خاصية تميزه عن سواه فاذا كان الناس مختلفين في الصور والاشكال والالوان والطول والعرض الخ فلا جرم انه يوجد بينهم مثل هذا الاختلاف ايضا في العقول ومنازعها وميولها واذواقها الخ وانا ليفوتنا العد لواحصينا ما كان عليه مشاهير رجال التاريخ من التباين في العقول والامزجة والحيل العقلية وظرائف ذلك مما عدد منه الاصل واقتصر فيه على ما يخص الرومان واليونان



على ان احسن شيء في الادب النفسي المطلوب هو ان يتجنب الانسان التكلف وان يظهر كما هو غير مطرح سوى الميول الرديئة بلا اخلال بالصفة العامة للانسان او خروج عن الطبع الخاص فاذا كان هناك من يزدهي بمواهبه العقلية واصماله الكثيرة فلنحرص نحن على مواهبنا ولا نخرج عن مرسوم الدائرة التي اتاحها لنا عقلنا لانه من الباطل محاولة تكليف

النفس فوق طاقتها ومن العبث الاخلال بالفطرة التي فطر الله الناس عليها ومطلوب الادب في ذلك انما هو تنظيم السلوك وترتيبه على وتيرة واحدة حسنة اما محاولة التغير فهو من قبيل التصنع والتقليد وكما ان الانسان لا ينبغي له ان يترك لغته التي يجيد التعبير بها ليتكلم بلغة لا يتقنها حتى لا يكون سخرية بين الناس كذلك لا ينبغي له ان يترك ما الف واعتاد من الاحوال الحسنة في الحياة ويتعلق باهداب ما لا يحسنه أو لا يصح له الاخذ به الواجب يقضى على المرء ان يحتاط لنفسه بثبات وتروي وان ينظم حاله ولا يلتفت الى ما وهب غيره ومنح من الصفات والاحوال وليس افضل من العناية بانفسنا فليعرف كل قدره وليشتغل كل بنفسه وليحكم بحق على ذاته وميوله ويصلحها وليكن افضل من اولئك الممثلين الذين يمثلون على المراسح اذ كل منهم يجتهد في اتقان دوره فنحن كذلك لكل دوره في العالم فللصناعة رجالها وللتجارة اناسها ولدولتي القلم والسيف ابطالهما وللمظاهر والحيثيات اقوامها والظفرة محال على كل حال وطريق السلامة في بذل المجهود على قدر الاستعداد والقابلية ومن جد وجد فاذا اتاحت لنا الظروف أموراً يستعصي على افهامنا حلها فلنضاعف الهمة في التدقيق والاجتهاد حتى نخرج من مأزقها ان لم يكن بالفخر فعلى الاقل بما لا يكون فيه مساس بشرفنا ومما يجب الانتباه له والاحتراس منه في الاحوال البشرية الاغلاط النفسانية والتمادي فيها هذا ما ينقصنا اكثر مما ينقصنا الاستعداد الطبيعي

انا يلزمنا ان نضيف الى حالة الانسان العامة والخاصة اللتين سبقت
 الاشارة اليهما حالة ثالثة هي حالة الظروف التي تسنح له ثم ما يبني عليها من
 الاختيار في السير عليها فعروش الملوك ومناصب ذوي المناصب وغنى ذوي
 الغنى واليسار ونقيضاتها كل ذلك دول كالايام ذاتها لكن الاحوال الذاتية
 تلازم أصحابها وليست عارية تفارقهم وذلك كالاتصاف بالعلم والحكمة
 والأدب والفصاحة أو التحلي بالفضائل

وكثيراً ما قد ترث الفروع الأصول وكثيراً ما قد تزيد تلك الفروع
 على الاصول أو تنقص عنها ولقد عدد شيشرون هنا ما اتصف به جماعة من
 مشاهير الرومان وابنائهم على انه قد يحدث ان الانسان قد يخالف آباءه في
 المهنة والحرفة وهنا مظهر من مظاهر الكفآت الصحيحة وموضع التفوق على
 الاقران على الرغم من حقارة الاصول مثلاً . تلك اعتبارات وملاحظات
 ينبغي ان يلتفت اليها الفكر في باب ذلك الادب المطلوب لنفوسنا

فقبل كل شيء يلزم ان نحدد في هذا الصدد ما نريد ان نكون عليه
 من العمل والمهنة على انه ليس أصعب من أمر الاختيار ههنا . فلحدثة
 سن المرء في بدايته وما يكون عليه من ضعف وعدم عضد قد تميل نفس
 الشاب الى اختيار ما تهوى دون نظر الى ما هو الاوفق والانسب له لذلك
 يشاهد الشبان صفات انسان أو عمله فترميهم شهوة نفوسهم ورغبتها الى
 تقليده ومحاكاته سواء في عمله أو في أذواقه وأحواله وهذا شأن جمهور
 من يحتذي صفات آباءه وذوي قرابته ويتشرب بأفكارهم ومبادئهم . وهناك
 فريق يتبع تيار الرأي السائد فيما يميل اليه أو يختاره من الاعمال والاشغال

واطماع النفوس وافضل الكل من وهب طبيعة جيدة وغذى عقله باصول
يرية جيدة فسار في سبيل السداد

✽ الفصل العاشر ✽

(اختيار الخطط العملية)

قليل من الناس حتى ممن يتصفون بالذكاء والمعرفة أو يجمعون بينهما
من يفكر في اتباع خطة عملية يسير عليها في الحياة في ذلك الاختيار للخطة
ينبغي لنا ان نجعل المحور الذي تدور عليه هو الاستعداد الطبيعي لانا لو
فحصنا المبدأ الذي قررناه في الفصل السابق من عدم تخطي ما يجب من
تطبيق كل عمل على ما اتاح للانسان من الصفات المناسبة له فخلق بنا
والحالة هذه ان نعني بخطة تشمل كل مجرى حياتنا حتى تكون أحوالنا
دائماً متناسبة وأعمالنا غير مخلة بواجباتنا

فللوصول الى تلك الغاية ينبغي لنا ان نتبع احوالنا الخلقية الفطرية اذ
هي التي عليها المدار في تسديد خطواتنا ثم ننظر بمدى ما نتبعه لنا
الحفظ . على هذين الممدتين اللتين تتبعهما في الحياة يجب بالاكثر ان
يتكل على الاولى أي أمورنا الطبيعية لانها أعظم أثراً وأقوى عملاً .
فالانسان الذي يقضى حياته وفاق صفاته الطبيعية عدا الرذائل لا جرم انه
يثبت ويحسن حاله ولا سيما اذا اتخذ من الادب قواعد له . على ان المرء قد
يخطئ وكل الناس عرضة للخطأ . في هذه الحالة يمكنه ان يغير خلقه وهذا
التغيير قد يحسن عند موافقة الظروف . أما اذا قامت دونه موانع فيلزم ان

يتحيز المرص ويسير في تذليل الصعاب القائمة في وجهه بالتدريج
 لا بأس ان يقتدي المرء بأبيه ويحاكيه كما تقدم الا اني اضيف هنا
 انه لا ينبغي اعتداء الا ما هو محسن أما الاغلاط والعيوب أو ما قد يخالف
 الذوق فهذا ما لا يحسن الاقتداء به وان صعب عليك شيء مما ترضاه من
 أحوالهم فالجأ الى ما لا ترى فيه صعوبة وجاوزه الى ما تستطيع وان أثنى
 ميراث يورثه الآباء الأبناء فهو الفضائل والمآثر . وان شر الجرائم والكبائر
 فهو ما يقوم به بعض الأبناء من طمس مآثر الآباء وتدنيس أسمائهم
 وفضائلهم بما يقدمون عليه من المفاسد والشرور



لا ريب ان لكل دور من أدوار العمر واجباته فواجبات الشبان غير
 واجبات الشيوخ فالشباب يجب عليه ان يوقر من هو اكبر منه سناً وان
 يستمع لنصائح الكمل وأفاضل الناس ويسترشد برأيهم لان الشبيبة قليلة
 الاختبار وهي في حاجة دائماً الى الاسترشاد بأفكار الشيوخ . وتجاربهم .
 ومن واجباتهم الكبيرة أيضاً التوقي من الاندفاع في الشهوات والاسترسال
 في الاعمال العقلية والبدنية الضارة حتى تنظم لهم بذلك الاعمال كلها وتثمر لهم
 الثمر الشهوي واذا تأقت منهم النفوس الى الاسترواح وجلاء صدا القلوب
 بأنواع المسرات فليكن ذلك بما لا يخرج بهم عن حدد الادب واللياقة
 والحشمة

أما الشيوخ فن الامور الواجبة عليهم التزام الراحة البدنية والعقلية
 بالاقلال من الاعمال الشاقة وعنائها والاستزادة مما يكمل فضائل النفس

ويزينها في تلك السن وان يكونوا أهل النصيحة للشبان وموضع الهداية لهم والمشورة والاحترام ثم محل ثقة الهيئة الاجتماعية وليس من شيء على الشيوخ شر من الجود والحمود وعدم النفع أو ما هو شر من ذلك من التلطيخ برذائل الشهوات التي هي منقصة الناس في جميع ادوار حياتهم والتي تجعل الشيوخ خصوصاً في شر حال واحقره وان وزرها ليتضاعف اذا ما اصطحبت بالمفاسد والآثام لتكون جناية على الهيئة الاجتماعية لا تغتفر بما تعدى من شبانها وتفسد من اخلاق نابتها

ومما يندمج في هذا السلك واجبات الحكم والاعيان وبني الوطن والنزلاء الاجانب أما الحاكم فهو ان يعلم انه يمثل الهيئة الحاكمة على أي صورة وانه يجب عليه ان يشرفها ويزينها بطهارة اخلاقه ويعلي قدرها وينفذ بالعدل شرائعها وقوانينها وينيل كل ذي حق حقه من أبنائها وان تلك وديعة عنده موكولة الى عهدته وذمته اما في الامور الشخصية بالنسبة للحكام والاعيان فينبغي ان نعيش بين مواطنينا بحسب قواعد المساواة وبدون تنزل مع ذلك بالنفس الى الحضيض أو الاستعلاء بها الى درجة اهل الكبر وان لا نرغب او لا نقدم الا على ما يدخل الراحة ولا يكدر صفو الامن العام في الوطن وما يوجب رقيه ويعلي قدره . هذا هو شأن الوطني المحب لخير وطنه والعامل لمصلحته

اما واجب الاجنبي النزيل فهو ان يصرف همه في عمله غير متداخل في شؤون غيره او طامح ببصره الى التعرض لأموار من ينزل بلادهم على الرحب والسعة. والخلاصة ان الانسان بالوقوف عند الحدود وعدم الاعتداء

على حق غيره والتزام ما يناسب مقتضيات الزمان والمكان يكون قائماً
بواجباته خير قيام وان أفضل ما تقتضيه الاعمال والمقاصد على هذا النمط
انما هو الثبات في السير عليه والسلوك فيه



لما كان كل اناء ينضج بما فيه كما يقول الشاعر كان ماتحلى به من
الآداب في افئالنا واقوالنا تظهر آثاره في هيئة الانسان وحركاته وكلامه
لذلك انحصر الشأن فيما قد يظهره الانسان من الظرف واللفظ وانتظام
الاحوال واللباس وهذه الامور ترجع في اصولها الى ما تسوق اليه نفس
الانسان من التعجب الى بني الجنس والتكيس لهم ليعجب من تربطه بهم
روابط الاجتماع وصلة العيش
ولنذكر بعض الشيء من ذلك:

انا نلاحظ ان الله جلت قدرته قد احكم ابداع الجسم البشري وتركيبه
فجعل الوجه مثلاً وكل الاعضاء التي لا غضاضة في رؤيتها مكشوفة
ظاهرة للعيان اما اعضاء البدن التي هي عورة وتقتضي الستور والاختفاء فقد
أودعت أمكنة من البدن خفية تحتجب فيها عن الابصار حتى لا يكون ثمة
كراهة واشتمزاز من رؤيتها ولقد هدى الانسان الى متابعة الفطرة ومعاونة
العناية فيما قصد الباري تعالى فلذلك جعل الناس من همهم وتأدب نفوسهم
واحتشامها ستر تلك الاعضاء او العورات من ابدانهم وحجبها عن الابصار
وعدم التفوه بأسمائها او ذكر وظائفها امام الناس ولو كان فيما سن
وشرع لهم لان الادب النفسي والكمال الانساني قاض بالتحوط والتخفظ

في الكلام والتلطف فيه بما لا يمس بتلك الآداب ويشوه محاسن المصطلح عليه منها في الاذواق السليمة ولا عبرة بما ذهب اليه جماعة الفلاسفة الراقيون من انه لا عيب في ذلك وهو الامر الطبيعي^(١) وانا اذا كنا لانستحي من ذكر اللص والمحتال والفاسق في كلامنا ومحادثتنا فكيف نستقبح ونعيب ذكر اشياء طبيعية هي منا ونحن منها فنحن لا نوافق هؤلاء الفلاسفة فيما ذهبوا اليه لانه مناقض للآداب والحشمة والاذواق السليمة في الحياة وتمسك بما ذهبنا اليه من ضرورة تجنب ما أرادت الطبيعة نفسها اخفائه عن الابصار وان ما يكره النظر اليه لا بد من تجنب ذكره وسماعه والخلاصة انه يجب علينا في كل احوالنا من قيام وقعود وحركة وسكون ان تكون كلها مطابقة للآداب والكمالات وان في الحياة العملية وخططها المتبعة لأمورا من التخث والبذخ أو التخشن والتقشف يجب توقيها وعليه فيجب التوسط ويجب اللبس لكل حال لبوسها على الحقيقة والمجاز وان الادب ليذهب في هذا الصدد من الحياة مذاهب شتى فلننظم احوالنا وفاق ما يقضي به الشرف والذوق السليم وما هدت اليه الفطرة

(١) هو كقول علماء الشريعة لاحياء فيما يقتضيه امر الدين انما الفرق في كون مطلوب هؤلاء ما يختص بفروع الامور التعبدية وان أولئك يقصدون الاطلاق في الذكر كما ترى



﴿ الفصل الحادي عشر ﴾

(الجلال والكمال)

يوجد نوعان من الجلال هما الجلال والكمال أما الاول فجدير بان يكون من متحري النساء وزينتهن وتظرفهن وأما الثاني فخلق بالانسان الكامل والرجل الفاضل الذي يطرح بل يحتقر كل زينة غير لائقة به فهو لذلك يكره تعالى والتغالي في الهيئات والحركات الموجبة لسخرية الناس كما يسخرون مثلا من اللاعب الذي تنبو حركاته عن الذوق السليم او الممثل الذي قد يأتي باشارات وحركات تستهجن وتستقبح في الدور الذي يلعبه بعكس ما اذا راعى كل منهما في حركاته واشاراته وكلامه الحالة الطبيعية وسلامة الاذواق فانهما لا جرم ينالان استحسان جمهور المتفرجين وابعجابهم ان احسن ما تدل عليه سيما وجه الانسان من الجلال ازدهاؤه بالنور الطبيعي الذي هو نتيجة ما يقوم به من العمل بنشاط فليضف المرء الى ذلك النظافة المستحبة بما يخرج به عن معرة القذارة المنفرة دون ان يزيد في التأنق وليتبع في لباسه تلك القاعدة من البساطة والنظافة ايضا اذ في هذا وامثاله يجب على المرء التزام حد الوسط والاعتدال الممدوح في كل حال وليتجنب في مشيه المعجب والخيلاء والمرح والاسراع مما هو مثير للبهت مغير للوجه والهيئة ودليل الخفة والنزق وليعمل بقوة وعزيمة في تجنب النفس الخروج عن احوالها الطبيعية الاعتيادية ووسيلة ذلك هي ان يجتهد في جعلها لا تتأثر بالانفعالات والتهيجات غير الحقيقية وان يجعل نصب عينيه مراعاة الادب والاحتشام وبما ان للنفس حركتين

حركة الفكر وحركة الارادة وبما ان الفكر يحملنا على تحري الصواب
والحق والارادة تحملنا على العمل به فواجبنا ههنا ينحصر اذن في صرف
الفكر الى اكمل الاحوال ثم الحكم على ارادتنا وشهوات نفوسنا بان تتبع
سلطان العقل



للكلام في العالم اعظم الاثر في النفوس واجله على الوجدان وهو
يكون على صورتين مناقشة وحديث فالاول خصيص بمثل المرافعات
القضائية والمجادلات العلمية والمناقشات السياسية والآخر خصيص بالمحادثات
والمحاورات بين الاصدقاء والاخلاء في الشؤون العادية وعلى موائد الطعام
وما اشبه ذلك مما لا يتقيد فيه بفن البلاغة وقواعده على نحو ما قد يتكلف له
في الخطب العامة والكتابة ولا يتقيد به في هذه المحادثات مع انها في حاجة
اليه والناس في شاغل عنه فهي كما يعوزها المعلم يعوزها المتعلم على ان ما وضعه
البيانون وعلماء البلاغة من الاصول او الآداب ليفيد في المحادثات الاهلية
كما يفيد في غيرها فهي لا تنقصها اذن مادته وانما تنقصها عزائم الرجال وان
من الحكمة على كل حال ان يحسن الانسان الادب والذوق فيما يلقي من
القول ولما كان عضو الكلام اللسان والجنسان فليكن المرء في كل حديثه
واقواله متلفظا لفظا ومعنى بقدر الطاقة وغير متكلف مع ذلك فيه الا
ما يحسن التكلف له

ولقد عني بذلك جماعة قديما وحديثا فبرعوا فيه ونجحوا وفاقوا الاقران
بآدابهم وظرفهم وشهي احاديثهم وكلامهم وان لم يفوقهم مادة وعلماء فيجب

على المرء الراغب في الادب والكمال والظرف ان يحسن قوله وكلامه .
 لنجعل احاديثنا مملوءة باللطف والظرف الذي وضعت اساساته مدرسة
 سقراط وتلاميذه فيما تركوا من المثل والنماذج ليكون من كمال ادبنا في
 الباب ايضا ان نسمع كما يسمع لنا وننصت كما ينصت لكلامنا لئلا نراعي آخرا
 الظروف والمناسبات فللجد نستعمل الجد وللهزل والمزاح لا بأس من
 استعمال ما يناسبه من الاحماض بادب وحشمة حتى لا يؤخذ علينا بالوقاحة
 والسخافة ولتجنب في احاديثنا الغيبة والنميمة والسعاية والوشاية والخط
 من اقدار الناس فانها كلها لا اقبح ولا اشأم على الانسان منها في حياته
 الدنيوية ولا نستعمل كذلك الفشار ولما كان مدار كل الاحاديث لا يخرج
 عن موضوع الشؤون الاهلية او الاشغال السياسية او القضايا العلمية
 فلنحرص على الادب في كل ما نخوض فيه منها ولئلا نراعي الظروف فان
 من الحديث ما قد لا يعجب كل الناس فقط بل منه ما لا يصلح في كل
 الاحيان وبدرجة واحدة فلنعرف لذلك كيف نجيد الانتهاء من الكلام
 والانقطاع عنه متى ما انتهت الفائدة منه لانه اذا كان تمت في الكلام
 حسن ابتداء وبراعة استهلال فانه ايضا حسن تخلص وانتهاء



ان القاعدة الادبية الحكيمة التي تحذرننا من الانفعالات والتهيجات
 اعني حركات النفس غير المنتظمة والتي تضاد العقل ليس عملها قاصراً على
 تنظيم سلوكنا بل هو قد يحوط ايضا كلامنا بسياج ويمنع عنا فيه البذاء
 والسفاهة الى اشباه ذلك من الميوب في الكلام فلنصرف عنايتنا في اظهار

احترامنا ومحبتنا لمن نحادثهم وإذا كان ثم موجب لمثل عتاب او مناقشة
وجدال فليكن بالحسنى وبالتمسك بالحجة وقرع البرهان بالبرهان دون اظهار
غضب او ابداء عدااء مما هو كالحديد والنار لا يلجأ اليهما الا في النهاية
القصوى وللضرورة فقط

على اني اكرر عليك النصيح باخذ الحذر من خصلة الغضب لان المرء
في احوالها يفوته العدل والكمال وبالجملة فان الانسان يقدر ان يستعمل اي
الحيل اللطيفة لاظهار كدره واسفه في مثل العتاب والخصام لاصحابه
ومحادثيه بدون ان يلجأ الى التسفيه والتبهيث بل انه يقدر ان يذهب الى
ابعد من ذلك من التلطف بمحادثيه بان يظهر ان ما ابداه من العتاب والملام
انما هو لمصلحة ذلك الذي يلومه او يؤنبه على ان المرء حتى مع اعدائه
وخصومه قد يمكنه ان يحزم رأيه ويظفي من غضبه ويظهر حلمه وانه لان
كل ما يعمل الانسان في احوال الغضب والفيظ لا يكون له اثر ثابت الفائدة
فيم يقصد من كيد اعدائه او كمد خصومه

ومما يجب التنبيه عليه ههنا من العيوب ايضا مدح المرء نفسه واطراؤها
خصوصا اذا كان هذا المدح وذلك الثناء من قبيل الافتراء والفسار والكذب
على الله فيعرض المرء نفسه بذلك لسخرية الناس ويستهدف لاستهزائهم به

﴿ الفصل الثاني عشر ﴾

(تنظيم الامور الشخصية)

بما اننا قد وصلنا في البحث الى هذه الجزئيات المتعلقة بالادب النفسي

فلنذكر هنا شيئاً عما يحتاج اليه الانسان من حيث المسكن فيبت المرء
 ينبغي ان يكون منظماً مناسباً لحاله ومقامه جامعاً بين النظافة وسلامة الذوق
 ومرور الهواء وجودة اخلاق اصحابه اذ السر في السكان لا في المكان
 فالمرء قد يشرف بيته لا ان يبتته هو الذي يشرفه بمظم اتساعه او كثرة
 زخارفه ونقوشه واثاثه ولما كان الانسان ذو المكانة والحيشة ملجأ للقاصدين
 فلتكن داره جديرة بمقامه وليكن فيها لزواره من الكرم ورقة الاخلاق
 ما هو خليق بصاحبها

وليكن للناس في التنافس في بناء الدور وتشيدتها حسن تبصر وذوق
 فما يجوز لهذا قد لا يجوز لذاك وما يصلح في مكان قد لا يصلح في غيره وان
 التنافس في الزخارف والاثاث ينبغي ان يكون كذلك أي على تلك القاعدة
 وعلى كل حال فان مراعاة التدبير واحوال الاقتصاد في امثال هذه النفقات
 ونفقات البيوت اليومية من المكرمات ولها فوائد جلي

فيجب في مثل هذه الاحوال اتباع هذه القواعد الثلاث - اولا جعل
 البيوت وشهوات النفوس خاضعة لسلطان العقل وهي من امهات الاسباب
 التي تجعل المرء عاملاً بالواجب - ثانياً ينبغي مراعاة الاهمية الصحيحة لما
 يقدم الانسان عليه من الاعمال فان مراعاة ذلك تجعل المرء يعطى الشيء
 حقه عناية ونفقة - ثالثاً وآخراً يجب تجنب الوقوع في الاطراف من حيث
 ما يظهر به الانسان من المظاهر التي تصح له أو لا تصح اذ القياس الحق
 بل الصراط المستقيم في وزان الامور انما ينحصر في عدم خروج الانسان
 عن حدود اللياقة والادب على نحو ما اشرنا اليه آنفاً واهم ما في هذا الباب

مراعاة القاعدة الاولى وهي توصلنا للعمل بالقاعدتين الاخرين اعني اخضاع المبول والشهوات لسلطان العقل ومن غلب عقله هواه فازباطاب الحياة الصحيحة

ولنعطف الآن على ترتيب افعالنا وما يسمونه مراعاة الظروف والمناسبات اي وضع الاشياء في مواضعها كما يقول الرواقيون فهو الاقدام على الفعل حين قيام الحاجة اليه وتركه حين لا ضرورة تقضي به ، وفضيلة ذلك تستند على فضائل فهي تستمد من العفة والتوعدة والحكمة وامثالها مما يفضي الى تحسين العلائق في الحياة وتوثيق الروابط بيننا وبين من نعيش معهم

فترتيب الافعال ومراعاة المناسبات فيها تحتاج الى ان تكون في مجرياتها متناسبة متناسقة اجزاؤها كالخطط المرتبة ترتيبا صحيحا فالذي يتكلم في موضوع جدى هام يشغل باله وبال من معه فيخرج فجأة الى هزل من القول والمجون أفترى هذا لم يشذ عن حد اللياقة والادب والمناسبة والذوق؟ وكذلك الانسان الذي يأتي في موضع تفيض نفوس أهله بالسرور والانشرح فيكلمهم بموضوعات جدية فنية خاصة فلا جرم ان هذا الانسان يرى بقله الذوق لانه جاء بالشئ في غير موضعه

وانه ليحسن بنا ان ننبه ههنا على ما قد يأتي بعض الناس من قلة الذوق في امور الحياة وخدش سنن الآداب العمومية كالذي يعني مثلا على قارعة الطرق او يتفوه بالبذاء فيها الى امثال ذلك بما هو مناف للاذواق السليمة ودال على التجرد من الآداب المنيفة والحشمة والوقار والظرف

على ان الهفوات الصغيرة والسقطات مما قد يفوت العامة ادراكه فهذا
ايضاً مما يجب الاحتراس منه بقدر الطاق لان معظم النار من مستصغر
الشرر كما جاء في المثل ولانه اذا فات غير ارباب فن الموسيقى مثلاً بعض
الغلطات في توقيع الالحان فانه قد لا يفوت ارباب الفن الحذاق فيه
فكذلك في الحياة ينبغي للحريص على آدابها العارف بأمورها أن يوفق
بينها وبين افعاله وكل شؤونه وانها لأجدر بالاجادة وتحري الاتقان من
توقيع الالحان



انه اذا كان لا يفوت الموسيقى الماهر معرفة الاغلاط الناشئة في توقيع
الالحان الموسيقية عند ما تطرق سمعه فليكن لنا نحن أسوة به في الحكم على
الآداب والاحوال التي تبينها مما قد يبدر من الناس حتى نعرف من
حركاتهم واشاراتهم وكلامهم ما تنطوي عليه نفوسهم هل هي مما يوافق سنن
الأدب ام هي بعيدة عن محجة الهدى والواجب فامثال هذه الملاحظات
من الفائدة بمكان لانها وسيلة مهمة من الوسائل التي تمنع الانسان الوقوع
فيما يشين او يجرح به احساسات بني جنسه لاننا قد نرى عيوب غيرنا
اكثر مما نرى عيوبنا وان رؤيتنا لها قد تفيدنا في آدابنا كرؤيتنا عيوب
انفسنا وتزيدنا تحصيلاً للآداب ثم من جهة اخري فان المعلمين لا يهذبون
نفوس تلاميذهم بوسيلة هي أفضل من تجنب العيوب التي تظهر لهم في
أولئك المتعلمين

واذا انبههم على المرء السبيل فن الحكمة سؤال غيره ممن تحلوا بالعلم

والخبرة والأخذ برأيهم ومشوراتهم فيما تقوم به من الواجبات . نعم ان السنن الطبيعية الانسانية هي بوجه عام نعم المرشد للانسان ولكن الاستفادة من رأي الغير ونصائحه يزيد الانسان معرفة وخبرة بالاسباب والنتائج ومعرفة مقدرة عقل ذلك الغير وحسن نظره وان لنا لعبرة في المصورين والحفارين والمؤلفين وامثالهم الذين يعرضون اعمالهم ومجهوداتهم على الجمهور لأخذ رأيه وقبول نقده ومدحه حتى يزدادوا اتقاناً ويتجنبوا في المستقبل ما عيب عليهم به من الاغلاط في الحاضر فلنجعل نحن ذلك قدوة لنا في اعمالنا بمعنى اننا نعمل بنصائح الغير ايجاباً وسلباً تصحيحاً وتقييراً اما بالنظر الى العادات المألوفة في المجتمع والتقاليد المتبعة فهذا ليس من سبيل الى مخالفته جملة ولسنا مثل سقراط أو ارستيب في القدرة بالحكم على النفس في مخالفتها فعلاً وقولاً فأمثال هذين الحكيمين لا يمكنك أن تفعل فعلهما الا اذا أوتيت مقدرتهما أي قوة ارادتهما وحرية نفسيهما اما من حيث تعاليم الفلاسفة الكليين (نسبة الى طائفة من الفلاسفة اليونانيين كان لفظ كلب رمزاً لشيئهم) القاضية باطراح كل تكلف في الحياة فهذا مناقض لروح الادب الانساني ويفضي بالنفوس الى ترك الحشمة والحياء ولولاها لما كان ثم شرف ولا خير (وفي الحديث الشريف اذا لم تستح فاصنع ما شئت اشارة الى فضل الادب والحشمة) . فينبغي لنا ان نجعل قدوتنا من تحلوا بالفضائل وازدهت حياتهم في مسرح الوجود بالشرف والفخر الحقيقي فشفروا أنفسهم وأهلهم وأوطانهم وخدموها بالاخلاص والعلم والكفاءة النفسية هؤلاء من يجب علينا اقتفاء خطواتهم واتباع سيرتهم

واجلال مقامهم كما نجل أيضاً مقام الشيوخ ونحترمهم ونطيع حملة الشريعة
كذلك ثم ليكن نظرنا الى الوطني والاجنبي بما تقتضيه الآداب الصحيحة
في الباب وجملة القول انه يجب علينا احترام بني جنسنا كما يجب علينا الدفاع
عنهم وحمايتهم

﴿ الفصل الثالث عشر ﴾

(اختيار المهنة)

ان الواجب يقضي علينا بالتمييز بين ما يصلح اختياره من المهن
والمحترفات ووسائل تحصيل المال والفنى وما لا يصلح فهناك المهن الحرة
وهناك الحرف والوسائل الممقوتة والاعمال المعيبة في اكتساب الفنى وجمع
الثروة فكل كسب حرام محقر بين الناس ككسب اللصوص والمحتالين
والنصابين والمغتالين والمرابين ولقد ينظر الناس بعين الكراهة والازدراء
الى اصحاب تلك المهن الوضيعة من الخدمة والعمل بالاجرة في الصناعات
المختلفة وانا لنضيف الى تلك الطوائف الباعة وصغار التجار الذين يعتمدون
بالاكثر على الغش والخداع والكذب فامثال هذه المحترفات التي تعتمد على
تناول الاجور والكدح عليها والبيع في الحوانيت لا تناسب مقام الرجل
الشريف لانها تضعف النفس وتوقعها في اللذات الحسية كالحرف الخبيثة
باللهو واللعب والمطر والزينة أما المهن العلمية التي تستفيد منها الهيئة القوائد
الجليلة مثل صناعة الطب والعمارة والتعليم فهي تناسب الطبقات التي تراوها.
والتجارة الكبيرة لها ايضاً فوائد فاما تقوم به من العمل في تبادل السلع
وتداول الثروة بين الاقطار في حاصلاتها ما دامت معتمدة على الحق

والصدق وهي بذلك لا بأس بها ويستحق أصحابها الاحترام سواء تآبروا عليها او انقطعوا عن مزاولتها اكتفاء بأرزاقهم الزراعية على ان أفضل الاعمال واخلفها بمقام الرجل الحر انما هي الفلاحة لانها من أطف الاعمال واكثرها خيراً وادراكاً



بيننا فيما سبق جملة الواجبات واعتمادها على فروع الفضائل الاربعة فلنقارن ههنا بينها لنستخلص من ذلك قواعد عملية فنقول :

كل عمل شريف يستند كما سبق على أربعة أصول المعرفة أي (الحكمة) والعدل والشجاعة والعفة فينبغي أن نقارن بين هذه الاصول عند ارادة الاختيار في القيام بالواجبات ومعرفة فاضلها من مفضولها وتقديم اهمها على مهمها فالحكمة وان كانت أول الواجبات لانها تجمل الانسان عالماً بالاشياء على حقيقتها تكون ناقصة اذا لم يصحبها العمل . وهنا يأتي دور العدل ووقوف المرء فيه عند الحدود واعطاء الواجبات الاجتماعية حقها فهذا من الزم ما يكون وهو من هذه الوجهة يفضل الحكمة النظرية التي ينتحلها بعض الفلاسفة وينقطعون بها عن العالم على العكس من أولئك الذين يخدمون وينعمون أوطانهم وذوي قرابتهم وعشيرتهم

ان الذين ينتحلون الحكمة وينعمون الناس أولئك تحروا أكمل الحالات وأشرفها من خدمة بني الجنس وتهذيب بني الوطن وخدمته فالحكيم ليريس الفيشاغورسي هو الذي ربي ابامينونداس الطبيي ، وكان ديون السيراكوسي تلميذ افلاطون والاسكندر معلمه ارسطو الى غير هؤلاء.

من الملوك والمشاهير الذين انما استفادوا ما استفادوا بفضل تعليم أولئك الحكماء النافعين والعلماء العاملين وعزى شيشرون هنا ما أجرى في خدمة وطنه وحكومته الى ما استفاده من العلماء والفلاسفة الذين هذبوا نفسه وجعلوها كفوًا لتولي تلك المهام مهام خدمة الاوطان والدفاع عنها بما اشتهر به من الفصاحة والبلاغة وقوة العارضة في الخطابة والكتابة على ان فضل أولئك العلماء والحكماء العاملين لا يقتصر على معرفة أشخاصهم أو التلقي عنهم مدة حياتهم ولكن فضلهم أوسع من ذلك فيما يتركون من الآثار والتعاليم والتلاميذ فهم في الحقيقة سرج العالم وآثارهم العلمية خالدة ما رفع للعلم والمعرفة في العالم منار سواء كانت في الشرائع والآداب أو المنظمات أو مواد العلوم الاخرى ثم في أخلاقهم الزكية التي أثرت عنهم

والخلاصة ان العلماء والحكماء المغمرين بالعلم والنفع به قد يحولون كل ما احتوت عليه نفوسهم من أنوار العلوم والمعارف والقرائح الوقادة الى منافع عامة وهذا لا سبيل اليه الا ببث الحكمة والاعتماد في تأدية ذلك وتوصيله الى النفوس على قوة الجنان وفصاحة اللسان فهم لذلك احوج الناس اليهما لان الفكر يبقى مدفونًا في قواد صاحبه ما لم يبرزه اللسان وتلفظه الشفاه أو تخطه الاقلام ليصل الى كل من لنا بهم علاقة واتصال

ان النخل يجتمع ويعمل فيخرج الشهد منه وما عمل الا بالتضامن وقوة الاجتماع المسوق اليها بغريزته فالبشر وهم اكمل منه قوة ومزية في خاصية الاجتماع

يجب ان يعملوا ويفكروا متضامنين مشتركين وان الواجبات القاضية بالعمل لخير بني النوع تتناول المعارف ايضاً وبها والا صارت الحكمة لغواً والجهل خيراً من المعرفة بل هي كالقوة ما لم تصرف في نفع الهيئة اعتبر ما تقوم به توحشاً وعلى الجملة فان كل ما يزيد الروابط الاجتماعية متانة وقوة ونفعاً يفضل العلم بلا عمل ومن الغلط ما يزعم البعض من ان المرء الزاهد في العالم (الكافي خيره شره) مفيد للناس وقائم بمطالب الحياة ووظائفها. زد على ذلك ان نشر الحكمة والعلم وطلبهما قاض بالتحري والسماع والاختلاط والتعلم والتعليم فمن هذا كله تعلم صحة مبدأ الواجبات القاضية علينا بنفع بني الجنس والهيئة وانها تفضل أوهام أولئك الذين يفضلون الانقطاع للنظريات المحضة والرياضات النفسانية



قد يزعم بعض الناس ان مراعاة الاحوال الطبيعية أفيد للهيئة وتفضل مراعاة حقوق الآداب من التواءة والحشمة والحياء على ان مراعاة هذه الفضائل لأكرم ما أعطى الانسان من الحلال وانه لمن الفضيحة والعار والفساد في الارض السماع لتلك المزاعم التي تناقضها المصلحة العامة والخاصة للاجتماع البشري وسلامة هيئته ووقايتها من ادران الفساد والتمادي في الشهوات والخلاصة اننا لو اعدنا النظر في الواجبات الانسانية والاختيار فيها جملة الفينا ان من أفضلها واعلاها ما يوجب سلامة الهيئة الاجتماعية ويوجب تقدمها وارتقاءها فالحكمة لا تحترم ولا تعظم الا بمقدار ما تقوم للناس باجادة الاعمال في الهيئة واجادة العمل تستند

على اجادة الفكر وهذا كاف في ازالة الشبهات في هذا الباب والتسهيل على
الانسان والتيسير عليه في معرفة أي الواجبات افضل وان تلکم الواجبات
المطلوبة في الهيئة تفاضل ففي رقابنا واجبات الدين وواجبات الوطن
وواجبات القرابة ثم الواجبات نحو سائر الناس ممن تجمعنا وایاهم رابطة الهيئة
وصلة الجنس وهذا البيان الموجز كاف في اظهار اننا لا نختار فقط الامر
الشریف على غیر الشریف بل ان نقارن بین الشیئین المحکوم لهما بالشرف
والفضل فنختار افضلهما ونعمل با کرمهما وفيما تقدم کفاية والسلام
﴿ تمت هذه الرسالة والحمد لله ﴾



که در این کتاب آمده است و در این کتاب آمده است
 و در این کتاب آمده است و در این کتاب آمده است
 و در این کتاب آمده است و در این کتاب آمده است
 و در این کتاب آمده است و در این کتاب آمده است
 و در این کتاب آمده است و در این کتاب آمده است
 و در این کتاب آمده است و در این کتاب آمده است
 و در این کتاب آمده است و در این کتاب آمده است
 و در این کتاب آمده است و در این کتاب آمده است
 و در این کتاب آمده است و در این کتاب آمده است



ذيل الكتاب ❧

الرسالة الثانية

القانون الطبيعي

أو

❧ مبادئ الادب الاجتماعي ❧

« ملخصة من كتاب القانون الطبيعي »

(للعالم الشهير فولتى)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١

﴿ القانون الطبيعي ﴾

القانون الطبيعي هو ذلك النظام المحكم والناموس الثابت المتقن للحوادث الطبيعية وبواسطته أنشأ الصانع الحكيم هذا الكون وبه يديره أحسن التدبير. ولقد اقتضت حكمته تعالى أن يتمثل هذا النظام العجيب ويتجلى للعقل البشري والحواس الانسانية حتى يهتدي به البشر في اعمالهم ويتخذون منه قواعد عامة صحيحة الهداية بينة المحجة مؤدية بهم الى السعادة والارتقاء في مراقي النجاح والفلاح في كل زمان ومكان ولدى كل أمة ونحلة واذا كان القانون اصطلاحاً عبارة عن « أمر ونهي » مع اشتراط العقاب على من يخالفه وحسن الجزاء للعامل به، لهذا وجدت ثمت نواميس طبيعية عامة من هذا القبيل وقبل ان نين ما هي نذكر ما هي الطبيعة .

ترد الطبيعة في الكلام على معان ثلاثة فهي تطلق على العالم المادي المحسوس فلذلك يقال « جمال الطبيعة » و « غنى الطبيعة » يعنون بذلك الاعيان المودعة في السموات والارضين الظاهرة لا بصارنا. الثاني انهم يعنون بالطبيعة « القوة التي تحي هذا الكون وتحركه » وبهذا الاعتبار تكون الطبيعة شيئاً آخر غير اعيان هذا العالم وبعبارة أخرى تكون هي وهذا الكون

« كالروح والجسد » وبهذا المعنى صح لهم أن يقولوا « مبدعات الطبيعة » و « اسرار الطبيعة » الثالث انهم يقصدون بالطبيعة آثار الاعمال المختلفة لهذه القوة العاملة في كل كائن وفي كل طائفة من طوائف الكائنات وعلى ذلك جاز لهم أن يقولوا مثلاً « ان الطبيعة البشرية لغز من الالغاز » و « كل يعمل على شاكلته أو طبيعته »

وبما ان أفعال كل فرد وبالتالي أفعال كل جنس ونوع انما هي خاضعة لقواعد ثابتة عامة لا يمكن أن يعبث بها ما لم يفسد النظام القائمة به أو يضطرب ويشوش عليها لهذا أطلقوا على هذه القواعد العملية والظواهر العملية اسم « القوانين الطبيعية » و « قوانين الطبيعة » مثال تلك القوانين الشمس وانارتها بالتوالي سطح هذه الكرة الارضية ، وان وجودها يحدث النور والحرارة، وان الحرارة بتأثيرها في الماء تحدث الأبخرة التي يتصاعدها في الجو يتكوّن منها السحاب في طبقات الهواء ثم يتحلل ذلك السحاب الكريم الى مطر وثلج وبرد وان من هذا كله تتجدد المياه الارضية بلا انقطاع وتستمد الينابيع وتجري الانهار صنع الله الذي اتقن كل شيء خلقه ومن هذه القوانين ان الماء يسيل من اعلى الى اسفل ، ثم يصعد طالياً مستواه ، وانه أثقل من الهواء وان كل الاجسام تميل نحو الارض وان النار تصعد الى فوق وانها تحرق الاجسام ، اجسام النبات والحيوان ، وان الماء في بعض الاحوال يخنق بعض الحيوان ويقتله وان من المعادن ما يفسد بنيته ويعدمه أنفاسه الى اشباه ذلك من الحوادث والظواهر واذا كانت هذه الحوادث وامثالها الكثيرة ثابتة منتظمة الاطراف فينتج

من ذلك بالنسبة الى الانسان عدة قواعد ينبغي له أن يطبق سلوكه في الحياة عليها ولا يحيد عنها قيد شعرة والا أصابه الضرر اي القصاص والهلاك العاجل ، بمعنى ان الانسان لا ينبغي له ان يجراً فيدعى انه يرى في الظلام اوانه يقدر على مخالفة ما تقتضيه تقلبات الفصول وتغيراتها ، وفعل العناصر ، او يزعم ان في امكانه ان يعيش في الماء ولا يصيبه الفرق او يلس النار ولا يحترق او يحرم نفسه استنشاق الهواء النقي ولا يمتنع ، او يتجرع السم الزعاف ولا يموت شرمية . وصفوة القول ان مخالفة القوانين الطبيعية في مثل هذه الاحوال كلها قصاصها المناسب لغلط الانسان فيها واقع عليه عاجلاً بلامحالة كما ترى بعكس ما اذا احتس واخذ الحيلة لنفسه وحافظ على تلك القوانين وراعاها حق رعايتها في كل أحواله فانه ينجو ويصح ويغبط ويسعد بمقدار ذلك وبحسبه . هذا ولما كانت كل هذه القوانين والنواميس غايتها الوحيدة العامة بالنسبة للجنس البشري حفظه وسعادة حياته لذلك اصطخوا على تسميتها بالناموس الطبيعي او القانون الطبيعي

٢

﴿ اوصاف القانون الطبيعي ﴾

للقانون الطبيعي عشرة اوصاف اصلية أي مميزات :

الاول - كونه ملازماً لوجود الاشياء او بالتالي في كونه اولياً سابقاً كل قانون سواء بحيث ان كل القوانين التي تلقاها البشر بعد ليست الا تقليداً له ومحاكاة . وما محاولة تحسينها الا لتقرب في الشبه من ذلك المثال الطبيعي الثابت

الثاني - انه آت مباشرة من قبل الله تعالى ممثل منه عز وجل لدى كل انسان في حين ان غيره من القوانين انما وضعها بشر والبشر عرضة للخطأ والخذاع فيما عدا الشرائع السماوية المنزلة على الانبياء

الثالث - انه عام واحد في كل زمان ومكان بعكس غيره من الشرائع فقد تكون موضعية بحسب اصطلاح الامم واحوالها الوقتية التي تنتجها ظروف الاحوال الزمانية والمكانية بمعنى انه لو لم تكن اشخاص وحوادث معينة لم تكن هي

الرابع - ان تكون تلك النواميس الطبيعية متشابهة وغير متغيرة بخلاف غيرها فقد يكون الخير والفضيلة في بعضها مثلاً شراً وريضة في البعض الآخر وقد يقر البعض منها في وقت ما يعاقب غالباً عليه في وقت آخر

الخامس - كون هذه النواميس واضحة جلية لانها تشمل حوادث وظواهر هي على الدوام واقعة تحت حواسنا وادراكنا اما غيرها فليكونها قد تبني على حوادث ماضية وامور مشكوك فيها او نظرات قد لا تتفق مع الحس فهي لذلك قد تعمض علينا

السادس - في كونها معقولة وذلك لان مبدأها وحكمها وتعاليمها كلها موافقة للعقل وافهام البشر بخلاف الكثير من غيرها فانه قد يتضمن اموراً مخترعة تخالف العقل وحسن فهم الناس وادراكهم

السابع - في انها عادلة العقاب فيها والجزاء على قدر الذنب والعمل

في حين ان غيرها قد يضطرب في الباب ولا يحسن التوزيع في القصاص
او الجزاء

الثامن - في كونها سلبية متسامحة لان الناس في اعتبارها اخوة
متساوون في الحقوق والواجبات فهي لا تنصح لهم الا بالسلام والتسامح
حتى في اغلاطهم نحو بعضهم والبعض وهو ما لا يرى له مثيل في غيرها من
القوانين التي قد تذهب مذهب الشقاق والتفريق وتوسيع ما بين الناس
من الاختلاف بالحروب والتفريق بينهم في الحقوق والابعاد بينهم وبين
الحقائق

التاسع - انها خيرية محضة بالنسبة الى جميع الناس على السواء تعلم الجميع
وترشد هم الى الوسائل الصحيحة لنوال النبطة والسعادة بعكس الكثير من
غيرها مما قد لا يهدي الا الى طقوس ورسوم طالما ابعدت الناس عن
محبة الهدى والقطرة الصحيحة التي فطر الله الناس عليها

العاشر - في كون هذه النواميس الطبيعية كافية وافية وحدها
لأسعاد البشر لأنها جامعة لصفوة الشرائع المدنية والدينية وزبدة ما فيها من
خير ونفع أي القسم الادبي من تلك الشرائع وانما الدين المعاملة

تلك هي أوصاف ذلك القانون الطبيعي ومميزاته ، ذلك القانون الذي
ما بعث الله رسله الكرام الا لتأييده فهو دين الفطرة والرسول الهداة
ما دعت في الحقيقة الا اليه وما الاختلاف في بعض الشرائع الا تبعا لمصالح
اقتضتها ظروف الاحوال او اغراض الرؤساء فيما بعد فغيروا وبدلوا تبديلا
اما القانون الطبيعي فلن يتغير البتة لان مصدره الحق سبحانه وتعالى يتلقى

ويلقى في الارواع البشرية ويحكم به العقل السليم بالنظر والتأمل فيحكم المرء من ثمت بالصانع وما صنع ودبر، فالانسان بعد تلقي الأصول من مصادرها الشرعية كلما تدبر في أحوال هذا الكون العجيب وتفكر في خواص ومميزات كل كائن وتأمل النظام البديع للأجسام وحركات الاجرام السماوية ازداد اعتقاداً و يقيناً بوجود الصانع الحكيم وان الصانع العظيم واحد هو « الله » سبحانه وتعالى وان القانون الطبيعي هو الهادي الى معرفته تعالى كأحسن ما يكون مما ينفي ما يشاع عن شيعته بأنهم من الملاحدة والزنادقة المعطلين الذين ينكرون الخالق في حين أنهم مقرون به . بل ان أفكار واعتقادات هؤلاء الفلاسفة من جهة الله تعالى لتفضل غيرها لانهم يحلون له تعالى ويحلونه محلاً فوق مستوى أو هام غيرهم وخزعاتهم وان عبادتهم له عز وجل هي كذلك وشريعتهم العملية هي مراعاة هذا القانون الطبيعي أي ملاحظة القواعد والنواميس الطبيعية التي جعلها البارئ تعالى تسوس اعمال كل كائن وهي ابدية ثابتة حفظ بها تعالى نظام الكون وما يتعلق منها بالانسان ويختص به هو ذلك القانون الطبيعي العملي له

ولما كان هذا الناموس الطبيعي قد يعرفه الناس بالفطر السليمة على نوع ما في كل زمان ومكان لهذا اتخذه الكثير من المشرعين أساساً لما أقاموا من الشرائع انما لما انهم لم يستمدوا منه الا بعض أصول ولم تحط افكارهم بكل جزئياته لانه وان يكن بسيطاً غير انه لما تقتضيه حالة تمثيله ونتائجه من الدقة وعظم الاطلاع على الحوادث والتعقل لها لهذا كله كان من أصعب ما يكون وأدق

انه وان كانت الغريزة وحدها لا تكفي للوقوف على هذا القانون الطبيعي لانها قد تضل بالاحساسات والمواطف فتخبط في سبيله خبط عشواء الا انه مهما يكن الحال فلا جرم ان هذا الناموس الطبيعي منقوش على صفحات قلوب البشر بيد القدرة بدليل تشابه اعمال الناس حياله في الجملة ومشورهم به متى ما تعلموا وتهذبوا فانهم يساقون في سبيله سوقاً جميلاً منتظماً ولكون مبناه على ظواهر واقعة وحوادث متجددة أي متكررة امام الحس والعيان بلا انقطاع لهذا لا يمكن ان يعتبر علماً تجريدياً خيالياً بل هو علم جلي صحيح كالمهندسة والرياضيات ويقتضي التعليم والتدريب عليه لجهل الناس به أو بالتالي لحبظهم في أصوله بفظ الخواس وبما أحدثوا خصوصاً من الاحداث واخترعوا من التقاليد والعادات



* مبادئ القانون الطبيعي *

(ما يتعلق منه بالانسان)

ان مبادئ هذا الناموس الطبيعي فيما يتعلق منه بالانسان بسيطة جداً وهي ترجع الى قاعدة أصلية في الباب أعني بها قاعدة « حفظ الذات » ولقد يقال أليست السعادة متمنة مشتهة لكل الناس فلم لم تكن اصل الباب ؟ الجواب عن هذا بسيط وهو ان السعادة كما يفهمها الناس امر عرضي قد يتوفر بتوفر اسباب ارتقاء قوى الانسان والهيئة الاجتماعية فليس هو الفرض الأصلي المقصود بل هو شئ زائد ، هو الترف والبذخ اللذان يضافان الى ما هو ضروري وجوهري في حفظ الذات

ولقد أعانت يد القدرة والعناية الربانية الانسان على حفظ ذاته
بباطنتين قويتين ودافعين عظيمين جعلتهما يد العناية الصمدانية كملكين
حارسين له واعنى بهما الاحساس بالألم والاحساس باللذة فالشعور بالاول
ينفر الانسان ويباعده عما يوجب ضرره وهلاكه والثاني يجذبه ويحثه على
ما فيه حفظ ذاته وتقوية وجوده وحياته وهذه اللذة ليست في تلك الشهوات
المستردة الممقوتة التي تحمل المرء على ارتكاب الشهوات لدرجة فقدان صحة
البدن بله الحياة لان هذه من عمل الشيطان وتلك من بدائع الرحمن
ولست اللذة كما زعمه بعض الفلاسفة المحور الاصلي لحياتنا بل هي
تشويق ومستحث اودع النفس للاقدام بالمقدار اللازم لحفظ الحياة كما ان
الألم ليس من ورائه الا الدفع والنفور للسبب عينه ويتحمل له ايضاً
وللبرهنة على هذه القضية نسوق ظاهرتين محسوستين أي مشاهدين
الأولى في ان اللذة متى زادت عن الحاجة قادت الى التلف ومثالها ذلك
الشراه الذي يستغرق في الاكل والشرب متلذذاً حتى يتخم ويموت والثانية
في ان تحمل الألم قد يكون لدفع ضرر اعظم وألم أشد ومثاله رجل قطع
عضو من أعضائه أصيب بالفتنة فما تحمل هذا الرجل من الألم بقطع
العضو المريض فيه الا لسلامة باقي أعضاء بدنه أي لحفظ حياته
على ان الذي يخدع احساسنا بهذا الصدد أمر ان الجهل والشهوة
فخدع بالجهل لما تقدم على الفعل بدون معرفة بحالة الاشياء وتأثيرها
وتأثيرها في حواسنا مثال ذلك الانسان الذي يمس الحديد الشائك وهو
يجمل خاصيته أو يتعاطى الافيون وهو لا يعلم بما فيه من تخدير وسم زعاف

اما الانخداع بالشهوة النفسانية فهو ان الانسان مع معرفته بضرر الاشياء التي يقدم عليها فانه مع ذلك يأتيها بلذة وشراهة كالانسان الذي لا يجمل ما في الخمر من الاسكار فيكثر من شربها حتى يسكر ويضر نفسه فينتج معنا من هذا ان الجمل الذي نولد فيه والشهوات غير المنتظمة التي تنتجها لنا الاحوال الاجتماعية الفاسدة مما يضاد مطلوب حفظ الذات فمن ثم يكون تشقيف العقل وتهذيب النفس لازالة الجمل وكبح جماح الشهوات واجبين محتمين علينا وبالتالي قاعدتين من قواعد حفظ الذات

اننا وان كنا نولد جهلاء غير ان بقاءنا في الجمل ليس من القانون الطبيعي في شيء فهو كالطفولة أي عهد الضعف الذي نخلمه من رقابنا شيئاً فشيئاً لان بقاءه من الموانع التي تحول بيننا وبين النور والهدى بل هو جريرة من الجرائر الكبرى ولا اعتداد بأراء أولئك السفسطائين والمتفلسفة الذين عدوا الجمل مآثرة فالتعليم والتثقيف ضروريان للانسان في هذا الوجود لانه بلا علم يكون الانسان في كل وقت عرضة للمصائب والاطار مما يحدق به من الاشياء لانه اذا جهل مثلاً فعل النار احرقته او ضرر الماء اغرقه أو تأثير الافيون قتله وهو اذا كان في حال التوحش وجهل حيل الحيوانات وطريقة صيد الطباء هلك جوعاً واذا كان في حال البداوة أو الحضارة وجهل معرفة الفصول والزراعة فانه الزرع والقوت فترى من هذا كله مقدار أهمية العلم للانسان وما هو الا لمصلحة ذاته

ولما كان كل ما يتلقاه الانسان من المبادئ لا يمكن ان يأتيه من قبل ذاته فقط أي بلا معونة وتوقيف لذلك احتاج الى الاجتماع ببني جنسه

مما حدثت عنه الهيئة الاجتماعية المتضامنة فالاجتماع للانسان ضروري ولذلك قيل « الانسان مدني بالطبع » فهو قانون طبيعي له يلجأ اليه أولاً بالزواج وما ينشأ عنه من العيال وثانياً بما جبل عليه الانسان من العواطف والاحساسات التي يتبادلها مع بني جنسه فهي احدى الاسباب العظيمة في الاجتماع البشرى . وثالثاً يلجأ الانسان اليه بالحاجة اليه في التماس المعاش بالتعاون فالاجتماع البشرى في مصلحة حفظ الذات بالحفاظ على المصلحة القومية

الانسان في حالة التوحش لا يمكن أن يعتبر انساناً بالمعنى السامي الذي يجوز لنا اطلاقه على المتمدنين لانه في تلك الحال يكون وحشاً مفترساً كالذئب وقرود الغاب فيكون غير سعيد الحظ لانه قد لا يكون له من الاحساسات والعواطف الا ما هو ابن الوقت يرى ما هو قاصر على سد الحاجات الضرورية بالوسائل الخشنة والوسائط الفاسدة لجهله من جهة ولضعفه من جهة أخرى مما يجعله مسلوب الحرية اسير ما يحيط به من الكائنات فهو لا يتناول غذاءه الا بالتعب والنصب الشديد ولا يهنا له بال ولا يرتاح له خاطر للمخاوف والمخاطر المحدقة به فلا غرو اذا جدد الانسان وسعى سعيه المشكور للخروج من تلك المآزق الصعبة للتمتع في بحاج المدنية بدافع حب الذات الذي هو محور رقي الانسان بل محور الحياة كلها

ولعل قارئاً يقول أليس حفظ الذات مما يحدث في النفس الأثرة وهو ما يضاد حالة الاجتماع وما تقتضيه من التعاون والتكاتف وانكار الذات؟

نقول جواباً على هذا كلا كلا فان ما نغني من الأثرة أي حب الذات بالميل الى تضحية مصلحة الغير للاستئثار بالمصلحة ليس هو حب الذات المطلوب وانما هو الشره والحسد للناس على ما أتاهم الله من فضله اما حب الذات المحمود فلا يخالف بحمد ذاته مصلحة الهيئة الاجتماعية بل هو بالضد من ذلك أحد الاسباب الاجتماعية المساعدة على تقوية الهيئة لان صاحبه يبني مصلحته على الوجه الصحيح فتكون قوة لها ولا يعيب بمصلحة الغير مخافة ان يعيب الغير بمصلحته

حفظ الذات وتنمية قوى الانسان لهذه الغاية الشريفة هما القانون الطبيعي الصحيح لصالح حال هذا الانسان ومن هذا المبدأ السهل الفزير القوائد تستق بل عليه يستند ويحمل ما يلزم عقول البشر من فكرة الخير والشر والفضيلة والرذيلة والعدل والظلم والحقيقة والوهم والمباح والممنوع الى أشباه ذلك مما يؤسس عليه الادب الانساني للفرد والجماعات



﴿ الخير والشر ﴾

انما يراد بالخير في القانون الطبيعي حفظ الذات ذات الانسان كما سبقت الاشارة اليه وارتقاؤه اما الشر فيعني به بموجب هذا الناموس عكس ذلك وتقيضه أي يراد به كل ما يفضي الى هلاك الانسان وفساد أحواله عليه ويقسم الخير والشر الى طبيعي وأدبي فالطبيعي كل ما يؤثر بالذات في البدن فالعافية خير طبيعي كما ان المرض شر طبيعي اما الادبي فهو ما يؤثر بنتائجه في النفس بالواسطة بعدت أو قربت فالغيبة والنميمة من

الشروع الادبية والصدق والطيبة من الخيرات الادبية لان كل واحدة من هذه الخصال تحدث في الناس آثاراً وأحوالاً تكون بالنسبة اليها ذات فوائد تفيد في حفظ ذواتنا واما ذات اضرار تشين او تضر بحياتنا وعليه فكل ما يحفظ علينا الحياة من هذا القبيل نعدّه من الخيرات حتى عدوا منها قيام الانسان بزرع حقله واتيان « حرثه » اما ما يوجب فقدان الحياة فهو من الشرور حتى عد منه بعض الفلاسفة قتل الحيوان فقتل الانسان من باب أولى يعد من اكبر الشرور واعظم الجرائم في نظر القانون الطبيعي بل ان كل شر غيرهما انما هو دون قتل هذه النفس التي حرم الله قتلها واعدام الانسان الحياة لانها لا تعوض وما عداها يمكن تعويضه على المرء فالذنب او الوزر انما يراد به في القانون الطبيعي كل عمل اى كل جريمة تقترب بقصد العبث بالنظام الطبيعي القائم على حفظ الذات وانماء قوى الانسان وترقيته والقصد اى النية في ذلك اقل وزراً من الفعل لانها عبارة عن فكر لم يبرز بعد الى حيز العمل فهي بداية الاثم والشر بما تعطى النفس من الرغبة في اتيان الذنب والشر

أما الفضيلة والرذيلة على مقتضى القانون الطبيعي فالاولى عبارة عن اتيان الاعمال المفيدة للفرد والجمعية البشرية وبمعكس ذلك الرذيلة فانها عبارة عن اقتراف المساوى التي تضر بالفرد والهيئة الاجتماعية معاً . وليست الفضيلة والرذيلة أموراً روحية معنوية او الفاظاً مجردة بل هما يريان الى غرض طبيعى في نهاية أمرهما اي هما كالخير والشر غايتهما حفظ الذات او ضياعها

ثم ان افعال الخير وما يضادها من الافعال الشريرة درجات في الاثر والفضل فهي تختلف بحسب القوى التي تعمل لصالحها او ضدها وعلى حسب عدد الاشخاص ممن تفيدهم هذه الافعال او يراد اضرارهم بها مثال ذلك ان تخلص حياة الانسان افضل في باب افعال الخير والمروءة من تخلص ماله وان انقاذ حياة عشرة من الرجال من العطش تفضل نجاة حياة رجل واحد وان العمل المفيد لكل الجنس البشري يبرز العمل المراد به افادة امة بمفردها وجملة القول ان القانون الطبيعي يبحث الناس على اتيان الخير والتحلي بالفضائل ونيهاهم عن اقتراف الشر والتلطف بالذائل ويريهن مع ذلك المصلحة والحكمة في هذه السبيل والمزايا والفوائد العائدة عليهم منها وان مرجعها في النهاية الى حفظ الذات وان غشيان الشر واتيان المنكر واقتراف الرذيلة مبطل لذلك معطل للمصلحة مفسد على المرء سبل الحياة الصحيحة ووسائلها الشريفة وان حكمة ووصاياه في هذا الصدد عملية محضة ونتائجها صحيحة ثابتة

وتقسم الفضائل في القانون الطبيعي ثلاثة اقسام الاول - الفضائل الذاتية أي المخصصة بالانسان في ذاته الثاني - الفضائل العائلية أي المتعلقة بالاسرة والاهل - الثالث الفضائل الاجتماعية اي المختصة بالهيئة الاجتماعية التي نعيش فيها وسترد عليك جميعها فيما يلي من الفصول

٥

﴿ الفضائل الذاتية ﴾

ترجع هذه الفضائل الذاتية الى اربع فضائل اصلية وهي الحكمة اي

العلم والمعرفة والثانية الاعتدال ويشمل العفة والقناعة الخ والثالثة الشجاعة والنشاط اي قوة البدن والنفس وحب العمل والشغل والرابعة العدالة أي اعطاء كل ذي حق حقه

فالقانون الطبيعي يلزم الانسان بالعلم والمعرفة لحكمة ان الانسان المتعلم العارف باسباب ونتائج الاشياء انما يعمل في سبيل حفظ ذاته وينمي قواه عن علم وخبرة فالعلم بالنسبة اليه عينه التي يبصر بها ونوره الذي يهتدي به في ظلمات الحياة فيتمكن اشياءها ويخرج من مشكلاتها « ولا يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون » في المنزلة والقدر فالعلم والمعرفة هما من اعذب الموارد واعظم الوسائل في الحياة وكل شيء بعدهما هين ولذلك قال بعض الفلاسفة وقد اشرفت السفينة التي كان يركبها مع رفقة له على الفرق وجعل كل واحد منهم يحزن على ضياع ماله الذي في السفينة « أما انا فلا احزن على شيء لان جميع ما املك انما هو في نفسي » يشير الى علمه الذي في صدره وضد العلم الجهل فهو يعد لذلك في نظر القانون الطبيعي من الرذائل والمساوى لان اضراره عظيمة على وجودنا لان الجاهل لعدم معرفته بالاسباب والنتائج يقع كل وقت في الاغلاط والشرور التي كما تناله اضرارها تنال غيره بواسطته وجملة القول ان الجاهل انما يمشي في هذا العالم كالاعمى يتعثر في اذياله ويتخبط فيضر بنفسه وبمن معه على ان الجهل كثيراً ما يصحبه الحماقة فيكون صاحبه كالاعمى المتعنت فيزيد الطين بلة وكم في هذا العالم من حمق فالحماقة والجهل من الامراض الفاشية في العالم وانما سبب ضررها وتعننتها ان الوقوف بالنفس عند الحدود التي تقتضي العمل بالعلم والحكمة

بل العمل الدائم بالروية صعب على نفس الجاهل والناس اي الجمهور منهم
 انما يستسهلون ما هم فيه على التعب والنصب في التزام ما يأمر به الحق
 والمعرفة فلذلك يعيشون في الضلال والعمى وهم يظنون انهم يبصرون وانهم
 عائشون في النعيم لهذا كان هناك فرق حتى بين العالم والحكيم فالعالم قد
 يعلم ولا يعمل بحكم الوسط واما الحكيم والرجل العاقل البعيد النظر فهو من
 يعمل بما يعلم وينظر الى الاسباب والنتائج في كل شيء وعند قيام كل ملة
 فالتبصر للانسان يقي الانسان المخاطر التي تهدد به ويجعله يتهمز القرص
 ويعمل بالحق والصواب في كل شأنه فيحفظ نفسه في الحال والاستقبال بما
 يجعله بئامن من المعاطب اما الاحق والجاهل فيندفع بلا روية ولا بصيرة
 واذا ما صادفه ما يقف في وجهه من الصعوبات التي قد يوجد بها بنفسه
 لنفسه سقط في يده واحتار في امره وعلى الجملة فان الجاهل عدو نفسه
 والاحق والنبي انما يوقعان نفسيهما في التهلكة بعكس الرجل العاقل
 والحكيم المتدبر وهذا من السنن الطبيعي ومن عمل صالحاً فلنفسه ومن
 أساء فعليها وما ربك بظلام للعبيد

٦

﴿ الاعتدال ﴾

الاعتدال استخدام القرى بانتظام بحيث لا يفرط الانسان فيما تقتضيه
 مطالب الحواس وشهوات النفس ولا يخرج عن مطلوب الطبيعة في حفظ
 الذات وصيانتها من كل ما يردىها اما الرذيلة التي تقابل الاعتدال فهي

الاسراف في الشهوات والانهماك في الملهيات وتشمل في الجملة الجشع والشره وكفى بهما ذمماً وقبحاً

وفرعاً هذه الخلقة الكريمة خلة الاعتدال القناعة والعفة أما القناعة فيقرها القانون الطبيعي لما لها من التأثير الحسن على صحتنا فالرجل القنوع خفيف الحمل سليم البنية غير مثقل نفسه بالمال كل فذلك تصفو افكاره وتحسن اعماله وأشغاله ويبلغ سن الشيخوخة معافى سليماً خالياً من الامراض بخلاف ذي البطنة فقد يكثّر من النفقة على الدواء بمقدار ما يكثّر من النهم في تناول الغذاء فالقنوع قد يتمتع جزاء قناعته بكثير من ضروب السعادة والهناء مما خصت الطبيعة به وميزت صاحب هذه الفضيلة فضيلة القناعة كما انها خصت ذوي البطنة والنهم بالغلظة وقلة الفطنة وداء النخمة والكسل الى غير ذلك من الادواء التي يحدّثها النهم والشره فالقناعة دواء والبطنة داء (وفي الاثر الشريف « المعدة بيت الداء والحمية رأس الداء »)

ومن هذه الشرور التي من قبيل البطنة والشره السكران تعاطى الخمر تلك الآفة التي ضررها اكبر من نفعها وان السكران لتذهب حياته فداء غوايته غالباً لان في الخمر الكؤول الضار مما يقتل في النهاية السكران فيذهب بحياته وشرفه وماله جميعاً .

ان قانون حفظ الصحة فرع للقانون الطبيعي فلهذا يجب ان نختار من الاغذية ما يوافق امزجتنا ويصلح ابداننا نوعاً وكماً وان نجري في نظافة ابداننا وملابسنا ومساكننا بما ترتاح له النفوس ونشرح منه الافئدة وتنشط به الابدان (ولقد جعلت شريعتنا المطهرة من الطهارة بالنفس

والوضوء فروضاً تجب مراعاتها في رفع الاحداث والافذار وحشت كذلك على تنظيف الملابس والشعر وغسل الايدي وتنظيف افنية الدور الخ لان النظافة في اعتبارها من الايمان فلا جرم اذا كانت القذارة من الشيطان (لان في القذارة الاضرار بصحة الابدان وجلب الامراض والاسقام فهي والسكرسيان في القبح والذم في نظر القانون الطبيعي (وشرعية الاسلام) اما العفة فالمراد بها عفة النفس عن المحارم وآتيان ما أحل الله باعتدال وهذا من مطلوب القانون الطبيعي فهو لذلك يحرم الرهبانية لانها في اعتباره غير طبيعية والعفة وان كانت مطلوبة من الجنسين على السواء الا انها قد تستحسن في النساء اكثر من الرجال لما يعتور النساء من الحمل والولادة فقضيتهن اذا حملن من السفاح فيها العار كل العار وضياع الانساب بعكس الرجال لانهم غير معرضين لما يتعرض له النساء من ذلك وان كانت العفة مطلوبة منهم ايضاً لما في اتباع الشهوات الفاسدة من الاضرار البدنية والنفسية والاقتصادية والتعرض للأمراض القتالة

ان شقاء العالم بالزنى والفجور شقاء ليس بعده شقاء ، شقاء يودي بالحياة والشرف فكم من فتاة شقيقت به وراحت فداء غواية الشياطين شياطين الانس وكم من فتى ذهبته قوته وعافيته وماله في سبيل شهوة فرجه وكم في العالم من اولاد تعساء حرمو الآباء الشرعيين والامهات الشرعيات فلهذا كله حق للقانون الطبيعي ان يحارب حتى التفكير بالشهوات الفاسدة لانها تلهب النفوس وتثير الحواس وهذا قد يفضي الى آتيان المنكر واقتحام القبيح وان التزام الادب والحشمة في الزي ، والحياء والعفة في النفس

ولا سيما من النساء لازم لسلامة الهيئة الاجتماعية من الشرور وتعويد الناس الفضائل والكلمات فضلاً عن كون الابتذال والخلاعة والوقاحة مما يشين صاحبه ويجعله بين الناس محقرًا مزدري به ساقطاً في اعينهم بعكس ما يجلون به اقدار ذوي الحشمة وارباب الوقار والشيم والاعتدال



﴿ الشجاعة والنشاط ﴾

تعتبر الشجاعة في القانون الطبيعي الاجتماعي من الفضائل الاصلية لانها من الوسائط العظيمة الضرورية لحفظ الذات ونوال النعمة والسعادة فالرجل القوي النفس الشجاع الباسل يأبى الضيم ويذب عن حياته وشرفه وماله بكل قواه ويأنف ان يأتي الظلم وانه بشهامته وعلو نفسه في عمله يحصل على رزقه من وجوهه المشروعة ويعيش بسلام مطمئن الخاطر قرر المين غير هيب ولا وجل وانه لقوة نفسه اذا انتابته النوائب التي لا يقدر على دفعها قابله بالصبر الجميل واحتال لكشفها بالتي هي احسن فالشجاعة من هذا القبيل من اعظم الفضائل ولهذا جعلها القدماء من امهاتها

أما الضعف والجنون فهما رذيلتان من شر الرذائل لانهما قد تصاحبهما في نفس صاحبهما آلاف الاوهام والخزعبلات فالرجل الضعيف الجبان يعيش في الاوهام والخاوف الدائمة فيضني صحته بالفرع والوجل من لا شيء وهذا الخوف أو الوم والوسواس انما هو آفة له قد يكون بها أسير أو هامه ورقيق كل من يريد هضم أشياءه وهو باستعباد قواه واذلالها ينتقص شأنه ويفسد عليه عيشه حتى انه ليجعل حياته طوع ارادة وهوى من يخافه

ويتملقه على ان اكثر هذه الصفات قد تكون وراثية أي أنتجتها أحوال سابقة للامم والافراد غير ان التربية قد تصلح من تلك الصفات على تمادي الاجيال متى ما قصدت الامم اليها وعرفت ما ينقصها منها لانه كثيراً ما يتعلق بارادة البشر اصلاح أحوالهم وانما تموزهم العزيمة والثبات لاننا بمعرفتنا ما ينقصنا من الاخلاق وشعورنا بالنقص فيها يمكننا ان نسمى الى احيائها في نفوسنا اي ان نهيم ذرارينا لها باصلاح أحوالنا على قدر الطاقة وان التعليم والتربية يؤثران ههنا تأثيراً حسناً في تكييف الاجناس والاشخاص وتغيير ما هو قابل للتغيير بحسب البيئة من الطباع والاخلاق تبعاً للقانون الطبيعي وسنة الارتقاء.

أما النشاط فهو أيضاً فضيلة من الفضائل في نظر هذا القانون الطبيعي فالرجل الذي يعمل ويصرف وقته في النافع المفيد الذي يعود عليه بالملزايا والفوائد في حياته هو الرجل الخلق بهذا الاسم في نظره لا ذلك الرجل الوكل الكسول الذي يضيع ماله هباءً وتذهب نفسه حسرات عليه بعد ان يكون بذره تبذيراً فالانسان النشط حتى ان كان قد ولد فقيراً فإنه بعمله ونشاطه يستجيد معيشته واذا جمع الى النشاط صفتي القناعة والتدبير سهل عليه . التوفير وتزير الموارد فيعيش في الرخاء ويذوق لذات الحياة وكان فائحة تلك الفضائل عمله نفسه لانه يشغل فكره وجسمه فيه وتنصرف عن باله السفاسف والرغبات الفاسدة ولا يضجر ويلحقه الملل فيعتاد العمل ويتفرغ له فتحسن من ثم صحته وتنمو قواه ومداركه ويبلغ سن شيخوخته في الغالب آمناً مطمئناً مرتاح البال سعيداً

أما الكسل والفراغ فهما بعكس ذلك هما من الرذائل بل من اخس الرذائل واضرها بالبشر لان البطالة والكسل يؤديان الى الرذائل الاخر فبالكسل والبطالة يعيش المرء في الجهالة والغباوة ويفقد ما يكون قد حصله من علم ومعرفة ، بالكسل والبطالة يسقط الانسان في المصائب التي تصاحب الجهل والحمافة ، بالكسل والبطالة وقد اثار نفس صاحبهما الضجر والملل يسقط المرء في غمار الشهوات شهوات البطن والفرج فينتهي به الحال الى الشقاء ببطنه ولذات نفسه فيغرق في حمأة المصائب والرذائل وما جر عليه ذلك الا مخالفته للقانون الطبيعي فيما يتطلب من النشاط وترك الكسل والبطالة وهي من الامراض القتالة الجالبة للشقاء والتعاسة كما رأيت

ولقائل ان يقول هل ترى الفقر رذيلة من الرذائل والغنى فضيلة من الفضائل ؟ أجيب ان الفقر والغنى ليسا من الرذائل ولا من الفضائل لانهما امران زائدان أي خارجان عن ذات لانسان على ان الفقر منقصة وضرره اكبر من نفعه وان اكثره قد يكون مسيئاً عن رذيلة او رذائل لاحقة بالنفس بل ان كل الرذائل الذاتية انما تؤدي الى هذا الفقر واذا تجرد المرء وفقد ضروريات الحياة فقد يفضي به الحال الى ارتكاب الجرائم للحصول على ما يقيم به حياته فالفقر من هذه الوجهة يعد من الرذائل او مفتاحها بعكس التحلي بالفضائل الذاتية فان تحلى المرء بها قد يجعله يعيش راضياً حاصلًا على ما يكفيه وانه بحسن التدبير ينجي ماله ويكثره ويتصدق منه على الغير ويمد يد الرغد في اعمال البر المفيدة للهيئة وان الغنى وان لم يكن كما قلت من الفضائل الا ان استخدامه في وجوه الخير لهو منها كما ان انفاقه

في المفسد والشهوات من الرذائل فالمال مفيد اذا هو افاد صاحبه والهيئة
وضار اذا هو افسد نفس صاحبه وجعله من شرار الناس ولولاه لكان
من خيارهم



﴿ الفضائل العائلية ﴾

الفضائل العائلية تنحصر في القيام بالاعمال المفيدة للأسرة اسرة
الانسان الذي تعيش معه ويعيش معها يظل الجميع سقف واحد وتلزمه
نفقتها، وتشتمل هذه الفضائل على تدبير المنزل ومحبة الابناء والزوجة والوالدين
والاخوة والمطف على الخدم

فتدبير المنزل على أوسع المعاني عبارة عن حسن ادارة كل ما يختص
بقوام حياة العائلة ولما كان المال قوام كل شيء في هذا العالم رجع أمر تدبير
المنزل الى أمر تدبير المال والنفقة ولقد عد هذا العمل من الفضائل لان
الانسان الذي يجيد كسب العيش ولا يسرف في ماله ولا يبذر في نفقته وصرفه
يتوفر عليه ماله ويدخر منه للمستقبل فيكون بئامن من طوارئ الحداثات
فيعيش هو واهله قرير العين مرتاح البال وهذا أحد الاسباب الجالبة
للسعادة والهناء بعكس التبذير وسوء التدبير فانه قد يفضي بالانسان الى ان
يفقد حتى الضروري ويقع في الفقر والبؤس والشقاء فيفر منه الصاحب
والصديق وغيرهما لانهم يخافون عداه، يخافون ان يجرم معه الى ما سقط
فيه اذ هم مدوه بالمال على حسب ما يشتهي وتهوى نفسه فينبذ من ثم من
الناس نبذ النواة ويفر منه الصديق والحليل ولا ينفعه منهم انسان

أما محبة الابناء أي عطف الوالدين على اولادهم وفلذات اكبادهم
فتختصر في العناية الفائقة التي يتخذها والدون نحو اولادهم من حيث
التربية والتعليم وتعويدهم كريم الخلال والمعادات التي تفيدهم في الهيئته
الاجتماعية التي سيصير هؤلاء الاولاد رجالها ونساءها في المستقبل وان
القيام بهذا كله لهو في نظر القانون الطبيعي من الواجبات المقدسة التي تنفع
الوالدين والاولاد وتكسبهم النبطة والسعادة وقررة الاعين في المستقبل
حتى يبالغ هؤلاء والدون سن الشيخوخة فيتكفل لهم اولادهم بمطاب
الحياة ويحوطونهم بعنايتهم

على ان الوالدين كثيراً ما تخرج بهم الاوهام في تلك الشؤون الى
ما يفسد حال الاولاد ويقوي فيهم الخصال الذميمة التي تعود على الجميع
بالشر والوبال إما للجهل او لفرط الشغف بهم ومن هنا نشأ كل ما يشكو
منه البشر من هذا القبيل فالترية المبنية على النظر الى المصلحة افيد مما يبني
منها على العواطف فقط

ومحبة الزوجين من الواجبات والفضائل لان الوفاق وتبادل المحبة
والعطف يثمر في العائلة افضل المعادات ويحلب الى البيت الهناء والصفاء
ويحفظ قوام تلك الهيئته الصغيرة ويحبب فيها اصحابها ويجعلهم يعملون
لمصلحتها وحسن تدبيرها وتربية الاولاد كاحسن ما يكون ويقضى باحترام
الخدم لرب الدار وربتها وينفي اسباب الشقاق والخصام ويحلب الاخلاص
والانتظام وما سبب هذا كله الا الصفاء المتبادل والمحبة القائمة بين ركني
هذه الهيئته أي رب البيت وربته في حين ان عكس هذا مما يجر الخصام

والشقاق وفساد خلق الاولاد والخدم وان العشرة القائمة على البغض والكراهة ايس اضر منها في تنقيص الحياة وخراب البيوت لا سيما اذا كانت اسبابها من قبيل خيانة الزوجين فتكون هناك الطامة الكبرى والبلية التي ليس وراءها بلية في العرض والولد والمال

أما محبة الوالدين فهي فضيلة يزاولها الاولاد نحو آبائهم وامهاتهم وذوي قرابتهم باتيان كل ما يفيدهم ويحلب رضاهم فالقانون الطبيعي يبي وجوب محبة البنين لآبائهم على ثلاثة أسباب اصلية : - الاول العواطف : فان عناية الوالدين بأولادهم منذ الصغر تفرس في نفوس هؤلاء بذور الحب والمطف والاعتراف بالجميل وتربطهم بهم برباط وثيق - الثاني : انه من العدل وحسن الجزاء لان الاولاد بما في رقتهم من جميل آباءهم عليهم واياديهم يرون ما يقومون به نحوهم في الكبر كالتعويض والمكافأة مما فات مجازين العناية والاحسان بمثلهما . الثالث : انه مبني على المصلحة الذاتية لانهم ان عقوا والديهم ولم يبروهم اعطوا بذلك شر الدروس لابنائهم فمقومهم وعصومهم ولم يبروهم وواحدة بواحدة جزاء . على ان الطاعة للوالدين لا يقصد بها تلك الطاعة العمياء بل المراد بها تلك الطاعة المؤسسة على العقل والادب ومعرفة الواجبات والحقوق المتبادلة بين الوالدين وأولادهم وهي الحقوق والواجبات التي بمقدم مراعاتها في الهيئة الاجتماعية يسود ما نرى من سوء السلوك وما نشاهد من العقوق والفساد في الاخلاق ومحبة الاخوة هي ايضاً من الفضائل في نظر القانون الطبيعي والواجبات التي يحث عليها لان الوفاق والاتحاد بين الاخوة يوجب زيادة

الألفة وتوثيق الروابط فتقوى الهيئة وتحمى من أسباب الشقاق والتفريق لان اتحاد الاخوة قوة لهم وفي التخاذل الضعف ولنا في المثل الذي ضربه بعض كبار العرب قديماً بجمعه اولاده حين حضرته الوفاة واعطائه كل واحد منهم عوداً وأمره ان يكسره فكسره ثم جمع أعواداً كثيرة بمددهم وربطها وأمرهم بكسرها فلم يقدرُوا فقال لهم ما معناه « وهكذا انتم اذا اجتمعتم عسر كسر كم واذا افترقتم سهل »

أما الواجبات المتبادلة بين السيد وخادمه فتتخصر في حسن الخدمة والاحترام ثم في حسن الجزاء من المخدم الى الخادم عدلاً فبذلك تحسن الروابط في الهيئة وتبادل الخدم على احسن حال وانه لأساس عظيم في قيام الهيئة الاجتماعية وتنظيم امر العائلات والخلاصة ان كل الفضائل العائلية والذاتية انما هي بالحقيقة ترجع الى مصلحة حفظ الذات سواء مباشرة او بالواسطة وانها بذلك لتعد من قواعد القانون الطبيعي كما رأيت

٩

﴿ الفضائل الاجتماعية ﴾

(العدالة)

الهيئة الاجتماعية عبارة عن اجتماع طائفة من الناس مع بعضهم والبعض ليعيشوا متبادلي الخدم والمنافع تحت شروط عقد عام أو خاص الغاية منه حفظ مصالحهم العامة وذواتهم وفضائل الهيئة الاجتماعية أى الواجبات فيها كثيرة بمقدار ما بين الخلق من أنواع التبادل في المصالح

والمنافع غير أنها قد ترجع كلها الى أصل كبير أي فضيلة أساسية هي « العدالة » وقولنا أساسية بل وجيدة لأنها لازمة في كل الاعمال المفيدة الهامة في الهيئة وما عداها من الفضائل اللازمة لها مثل الاحسان والانسانية والاخلاص والوطنية والمروءة والكرم وسهولة الاخلاق ليست كلها في الحقيقة الا صوراً مختلفة لما تدور عليه هذه الحكمة في العدالة وهي القائلة « لا تفعل بالغير ما لا تحب ان يفعل النير بك » فالقانون الطبيعي يقضي بالنزاهة للعدالة لثلاثة أمور لازمة لسلامة الهيئة وقيامها على أساس متين أعني « المساواة والحرية والملكية »

فالمساواة أو التساوي من خواص الانسان وصفاته لانه مساو لسائر افراد جنسه في الخلقة والمطالب الحيوية فمن ثم ينبغي ان يكون كل الناس سواء في الحقوق حق الحياة وحق تناول الغذاء الخ كما هم متساوون امام الديان ، ان الناس متساوون من هذه الوجهة ولكن هل هم متساوون في العقل والادراك والعواطف والاماني ؟ كلا ثم كلا فان المشاهدة اليومية للناس ترينا العجب العجيب في الاختلاف بينهم في ذلك كله فمنهم العظيم العقل ومنهم الساذج الحال ومنهم البعيد النظر ومنهم القصير الادراك ومنهم صاحب العواطف الكريمة والاحساسات العالية ومنهم السخيف الرغائب والاماني الى اشبه ذلك فمن هنا يتبين لنا ان البشر وان تساوا في مطالب الحياة الاصلية فهم مختلفون ايما اختلاف فيما وراء ذلك من الأمور الأدبية وهم وان كانوا من طينة واحدة — أي الأب آدم والأم حواء — لكن التغيرات الجزئية والتطورات هي التي جمعت أولئك

الاخوة لكل واحد منهم مزاج وخصوصيات قل ان تشاهد في الآخر وانما للتربية هنا عمل عظيم وهو تقليل الفروق وتكثير المشابهات على نوع ما في الأمم فلذلك عض الراقون عليها بالنواجذ فنجحوا في سبل الحياة

أما الحرية فهي من خواص الانسان ولوازمه لان لكل انسان خاصية الحفاظ بالذات لا يعيش بدونها فهو لذلك يستخدم كل قواه واعضاء جسمه وكل عضو فيه مستقل بوظيفته حر في عمله عن العضو الآخر وان تعلق الكل بالمجموع العصبي والدماغ الحماكم المتساط على البدن فالانسان بالحقيقة مملكة صغيرة مستقلة لا يمكن ان تصفوله الحياة الا بالحرية والاستقلال الذاتي وان كان الناس قد خالفوا من قديم الزمان ذلك السنن الطبيعي فاسترق القوي منهم الضعيف خالفوا القانون الطبيعي في مبدأ العدل وعبثوا بحقوق الانسان مما كان داعية شقاء البشر وقد جعلت أُمم العصر تنفض عن نفسها غباره

والمملكة حق ايضاً من حقوق الانسان في مبدأ العدالة لان الناس لما كانوا متساوين في الحقوق والحرية لا جرم كان لكل حق التصرف بعمله ومستقلاته وما ملك يده

والخلاصة ان العدالة تبني على تلك الأصول الثلاثة أي المساواة والحرية والملكية وان البشر ليتبادلون الحقوق والواجبات وانخدم على تلك القاعدة من العدل والانصاف وهو في نظر القانون الطبيعي الصراط السوي والقسطاس المستقيم وان كل الفضائل الاجتماعية دائرة حول هذا المحور محور العدل الذي بدونه لا يكون نجاح ولا فلاح

﴿ الاحسان والامانة والوفاء ﴾

لنبين هنا الفضائل الاجتماعية الاخرى التي تستمد من القانون الطبيعي
ويقضي هو بها كالا حسان والامانة والاخلاص وسهولة الاخلاق، فبما ان
البشر متساوون في الحقوق والواجبات فلا جرم احتاجوا الى التأديب بحق
بعضهم والبعض وان يجازوا الاحسان بالا حسان لتصفوا لهم الحياة وان
يتخلقوا بالاخلاص والامانة الخ حتى يغبطوا في معائشهم ويسعدوا في
جمعياتهم فالاحسان هو زائد العدل وقد أمر به الله - ان الله يأمر بالعدل
والاحسان وايتاء ذي القربى -- وكما عرف الانجيل العدل بالنهي عن
الظلم « لا تصنع بالغير ما لا تحب ان يصنع الغير معك » فقد بين الاحسان
بقوله « اصنع بالغير من الخير ما تحب ان يصنع معك »

من الاحسان التجاوز عن اساءة من يسىء الينا بشرط ان لا يس
ذلك بالحفاظ بالذات فالامور التي تفرط فرطاً يمكن التجاوز عنها ولكن
كل أمر مقصود ويتكرر فهذا لا سماح فيه في باب العدل والقانون
الطبيعي الذي كما يأمرنا بالمحافظة على الذات يحثنا كذلك على الحفاظ بالكرامة
ثم ان الاحسان بالعطاء له حد فالعطاء الجزاف ليس منه وكذلك الاحسان
لمن لا يستحق فكما ان الزكاة لا بد من صرفها في مصرفها الشرعي كذلك
الاحسان والصدقة لا بد من مراعاة الأحوال الصائبة فيهما وان الناس في
الاعطاء لمتفاوتة اغراضهم فمنهم من يريد الدنيا ومنهم من يريد الآخرة
ومنهم من يقصد وجه الله أو خدمة الانسانية

أما الأمانة فالقانون الطبيعي يحث عليها لأنها ليست في الحقيقة سوى احترام حق الإنسان ذاته باحترام حقوق غيره احتراماً مؤسساً على حسن نظر وتبصر في العواقب لسلامة المصلحة الذاتية بالقياس على ماهي متداخلة فيه من مصالح الجمعية البشرية التي نعيش فيها فالتخلي بالأمانة دليل على بعد نظر صاحبها وعدله وثقابه فكره فلا يؤثر من تمت الفائدة القريبة بالخيانة والاغتيال فتضيع عليه الفوائد الجليلة في المستقبل فالخيانة ما هي في الواقع الا قصر نظر وغباوة من صاحبها قد تنقيه في التهلكة وفقدان الشرف والاحترام بين الناس والثقة فتضيع عليه من ذلك فوائد الحياة الشريفة ويعيش مردولاً في الهيئة محقرًا فقيرًا ولقد تفضي الخيانة بالكثير من الناس عند ما يأسون ويرون كبر جرمهم وضيقهم به الى اعدام أنفسهم وازهاق أرواحهم بأيديهم تخلصاً من شر ما سقطوا فيه من الخيانة فيما أوتمنوا عليه

وكما ان القانون الطبيعي ينهي باللائمة على الخيانة فهو كذلك يمتنع السرقة ويمتنع صاحبها بل وفكرتها لأنها من الشرور والفساد الكبير في الارض ولا شر في نظره يفوق قتل النفس التي حرم الله قتلها الا بالحق ، اعدام الحياة التي يأمر بالحفاظ بها ذلك الناموس الطبيعي الالهي فلذلك كان جزاء القاتل القتل « ولكم في القصاص حياة يا أولي الالباب »

يحث القانون الطبيعي على الاخلاص والصدق والحلم لان الكذب والخيانة والوقاحة مما يثير النفوس البشرية ويوجد الاحقاد فتثور الخصومات والمنازعات والانتقامات بين الناس في حين ان الاخلاص والصدق مما يضع

في النفوس الثقة والاطمئنان والارتياح وكل هذا قد لا يجهل انسان فوائده في الهيئة الاجتماعية كما لا يجهل ذوو الحصافة واللطافة فوائدهم اللطف والادب ودمائة الاخلاق في المعاملات والمعاملات لان الغاظة والفظاظة توجب الكراهة والنفور والقطيعة لمن يتصف بها في الناس وان الكبرياء والاعجاب بالنفس والاثرة لنجرح احساساتهم وتثير اضعفانهم وغيره نفوسهم وكل هذا مكروه في القانون الطبيعي لانه ينقص حظ الانسان في الحياة لوفقه ودري ما يصلحه

١١

﴿ سهولة الاخلاق والمادات ﴾

يراد بسهولة الاخلاق والمادات ههنا قصر الحاجات والارغائب النفسانية على ما هو سهل ومفيد للمرء في حد ذاته وبالنسبة الى أسرته لان الرجل القليل الحاجات الخفيف المطالب خفيف الحمل مرتاح الضمير والخالط في الحياة

ان هذه الفضيلة فضيلة سهولة المطالب لها مزاياها الجمة على الشخص وفي الهيئة الاجتماعية لان الانسان قد يفك بها نفسه من أسر كثير من المادات والاشياء التي لا داعي لها ولا موجب فيخرج ذاته بها من أمور قد تجلب عليه التعب والنصب والخصومات وتثير عليه الاحقاد والاضغان والمساوي التي تجلبها احوال الطمع والجشع والتألم والتخسر من الحرمان فهو باقتصاده وقناعة نفسه وزهادته وسهولة عادته يرى امثال ذلك كله من الترف والبدخ الزائد عن الحاجة فيرتاح فكره وضميره ويسلك سبيل الامجاد

وانه ليكون بذلك السعيد في عيشته الغنى بقناعتة المغتبط بما اتىح له من
 اسباب الهناء والراحة النفسية وان هذه الفضيلة لتكون نعمة بل حسنة من
 حسنات الدهر اذا هي شملت نفس أمة في غالب بنيتها فتحقق لها من ثم
 اسباب السعادة والغبطة حيث تغزر مواردنا وتكثر ثروتها وتوفر عليها
 ارزاقها ومع النشاط في العمل تتاجر بمحصولاتها فتربح الارباح الطائلة
 فتعيش مغتبطة منه في دخلها وخرجها ، في صادراتها ووارداتها وشر رذيلة
 تضاد هذه الفضيلة فضيلة القناعة وسهولة الاخلاق هي الشره والبذخ فالبذخ
 من الرذائل في الهيئة الاجتماعية لانه اذا فشا في أمة لم تكن معدة له
 عدته من تدبير وتوفير اهلك فيها الحرث والنسل فاضطربت احوالها
 الاقتصادية لان المرء الذي يميل الى الترف والبذخ تكثر حاجاته ولا
 يكثرث لموارده بل يتخذ كل وسيلة وحيلة غير شريفة للحصول على شهواته
 ولا يكاد يسد شهوة حتى تقوم له غيرها فهو الفقير وان غرق في النعمة لانه
 ابداً يطلب المزيد فلا يقنعه مسكنه ولا يكتفيه مأكله ولا ملبسه ولا خيوله
 المطهمة وحظوظه بل هو ابداً يطمع في المزيد ومهما كان غناه فان حاله
 تنزعزع وماله ينقص بل تركبه غالباً الديون وقد يؤول به المال الى الوقوع
 في شر الرذائل واحط الحامالات سقوطاً وشيناً وان الامة التي يميل اكثر
 اناسها الى الترف والبذخ والتبذير على تلك الصورة يكون حالها كحال ذلك
 الفرد فتركبها الديون وتستولى على أموالها الايدي الاجنبية وتنتهي بها
 الحال الى الفقر والذلة وفساد الاخلاق بالتكالب والتغالب فتكثر فيها
 احوال الخيانة والسلب والنهب والقتل وجمة القول ان القدماء قد اصابوا

محبة الصواب بالحكم على الامم بصلاحية اخلاقها من هذا القبيل واننا نحن
ايضاً لنحكم على فضائل الامة ورذائلها بتدبيرها امورها وتحسينها احوالها
الاقتصادية كما نحكم على الفرد بذلك وان الامة التي تتصف بالتدبير والرشد
في امرها هي الامة التي قل ان ينالها اذى الاجنبي فهي هي الامة التي
تعرف الوطنية الصحيحة وتعرف كيف تحافظ على اوطانها وما الوطنية الا
الاحساس العام لجماعة سكان اي بلد بالتعاطف والشعور بالحاجة والتكاتف
على مصلحة البلد كأنهم رجل واحد أو أعضاء شركة كل منهم يعمل مع رفاقه
لإنجاح مساعيها وتغزير مواردها بل يكونون كأعضاء عائلة واحدة تربطهم
آلاف الروابط الاجتماعية من الحب والسمي خير الكل وحسن التدبير
للمصلحة الذاتية حتى لا يكون كل فرد عالة على غيره مما يؤول الى شر الكل
بل كل يكدح وكل يعمل وعلى قدر ما يعمل يجني ويستهلك وما زاد بتدبيره
عن حاجته يوفره ويدخره فيكون على نوع ما في مصلحة العائلة فيحسن منه
ويتصدق ويصنع المعروف وينيث الملهوف وانها لسعيدة الهيئة التي يكثر
فيها من يكون هذا مثاله في الناس

والخلاصة ان كل الفضائل السالفة الذكر ليست بالحقيقة الا اعتياد
الافعال النافعة المفيدة للفرد والهيئة الاجتماعية معاً وان فوائدها عند التحقيق
ترجع الى حفظ الذات وان الفطرة بغرسها فينا محبة حفظ الذات سدت
ناموساً كريماً وقانوناً طبيعياً عظيماً نتائج العمل به أو مخالفته ظاهرة فهي
كالمشرف وعز ورفعة بالعمل به وجناية على الذات وضرر لاحق بها
بالمخالفة له وان نفوسنا تحمل اصل كل خير من ذلك القانون فيجب علينا

تقويته وتمييزه فينا بالمران عليه واننا لنحظى بالسعادة بمراعاة قواعده واصوله
القائمة فينا من قبل الخالق تعالى بمقدار ما نشقي بخالفاتها وصفوة القول ان
كل فلاح ونجاح وكل محافظة على الناموس وكل فضيلة من فضائل النفس
انما ترجع الى هذه الحكيم الاربعة الاصلية وهي صفوة القانون الطبيعي
ومؤسسة على ما يقتضيه حال تركيبنا الطبيعي نفسه وهي « احفظ ذاتك ،
هذب نفسك ، اعتدل في كل امورك ، انفع بني وطنك ينفعوك »
﴿ انتهى هذا الكتاب والحمد لله وصلى الله على سيدنا محمد
وعلى آله وصحبه وسلم آمين ﴾



فهرست

صفحة

٣ مقدمة الطبعة الثانية

٤ خطبة الكتاب

﴿ الفصل الاول ﴾

(تمهيد)

(شيء يجب ممارسته)

٦ اخلاق الطبقة الدنيا عندنا — ما عند هذه الطبقة من المساوي — ما ينبغي ان نكون عليه لبلوغ الكمال القومي — سرعة ما يالحق بالنفوس من شرور الحضارة — بقية دائنا الحالي — ما عند غيرنا منه — اختلاف الآراء في الداء والدواء

﴿ الفصل الثاني ﴾

(قوى النفس وأصول الادب)

١٠ القوى النفسانية المودعة في الانسان — الادب تحقيق الكمال بالادب وهو السعادة — تقسيم الادب الاجتماعي الى نظري وعملي — اقتصار هذه الرسالة على القسم العملي مطبقة على نوع ما على حالنا — أصول الآداب المودعة من أصل الفطرة — قوى النفس البشرية وشرف كفاءتها — فكرة الخير وما يتبعها من فكرة الجيد والجميل والحق — اختلاف الحكم باختلاف العرف — وجوب التربية لتحلي بالآداب الصحيحة

﴿ الفصل الثالث ﴾

(المسؤولية الادبية)

١٤ لماذا تقع المسؤولية على الانسان وحده — حد هذه المسؤولية واقسامها — المسؤولية الادبية — شروطها العقل والحرية — اختلاف المسؤولية — المسؤولية التامة والمشاركة — الوجدان وحكمه — في تربية الوجدان استصلاح حال النفوس.

﴿ الفصل الرابع ﴾

(الحرية الادبية)

اختلاف الناس في الحرية وحقيقتها - تباين الافعال الصادرة من الاحياء -
افعال الحيوان السليقية - قوة الارادة الانسانية والاختيار - تعريف الحرية
الادبية - ليست الحرية متابعة الاهواء أو فعل ما لا يتصور عقلاً - شروط الحرية
وحدودها - الحرية متساوية امام النظمات - ما ينبغي لخلاص الحرية الادبية -
٢٠ القيام بالواجبات قطب رحي الحرية الادبية.

﴿ الفصل الخامس ﴾

(الخير . الواجب . الفضيلة)

القانون العملي الادبي للانسان - العقل - الخير جملة وما يتبعه - شرح
الخيرات واختلافهم فيها - شرف المعرف وزیوف بعض التعاريف - حكمة
الحكيم فرنسي في الخير - الواجب - الواجب عهد في الرقبة - الحقوق
استفيدت من الواجبات - اقسام الواجبات - امر الفضيلة - تعريف
٢٥ الفضيلة - لاظفر في الحياة الا بها

﴿ الفصل السادس ﴾

(واجبات الانسان نحو ذاته)

قسما الواجبات نحو النفس - ما يجب للبدن - العمل العمل - الرذائل
من أردأ الشرور المعوقة - الامراض الادبية والتخلص من أسرها - مساوي
الحضارة الفاسدة - الخمر - قول لها نوتو فيها - الحشيش - المورفين - الشهوات
الفاسدة - كيف تتحايل على تحويل الميول النفسية - الميسر وذبوله - البورصة -
أمر العيش - قتل النفس - التعلم والتثقف - شرف العقل في تربيته
لاتماس الحقيقة وتجنب السفسطه بالعلم يتخلص من الصلف ويعرف الحق - اهم
ما تجب معرفته الاعتدال في باب العلم ونشره - تربية الاحساسات والاذواق
٣٣ تربية الارادة وتقوية الشجاعة الادبية - احترام الذات ونجوى ما يوجب احترامها

❖ الفصل السابع ❖

(واجبات الزوجين)

الزواج الطبيعي والشرعي — أمر الواحدة وتعدد الزوجات — الطلاق —
نظر الفلاسفة وغيرهم في الزواج وكونه الحميد — آداب الزوجين وواجباتهما —
الامانة — الثقة — الاحترام — التعاون والتساعد في الامور المعاشية — على
الرجل ادارة الاعمال — الجسيمة الصعبة — حماية الزوجة والعائلة — سلطة
٤٦ الرجال — واجبات المرأة المخصصة بها — تدبير المنزل — الوداعة والطاعة.

❖ الفصل الثامن ❖

(واجبات القرابة والصداقة)

أسباب واجبات الابوين — تنمية قوى الاولاد — ادوار هذه الواجبات —
القدوة الحسنة العملية — السلطة الابوية — لا ينبغي تفضيل بعض الاولاد على
بعض — محبة الوالدين والواجبات نحوهما — فئات الواجبات التي على الاولاد —
واجبات القرابة والنسب — الصداقة — اختيار الاصدقاء — حقوق الصداقة
٥٥ وواجباتها.

❖ الفصل التاسع ❖

(آداب الرؤساء والمرؤوسين)

حكمة تفاضل الاعمال — مسؤولية الرئيس العظيمة — أدب الرياسة —
مسئلة الاجور والمرتبات — واجبات المرؤوسين وآدابهم — الطاعة ما يجب
منها وما لا يجب — حكمة ذلك في شطر المسؤولية — المنفعة الذاتية وحكمها —
٦٣ آداب المهن الحرة.

﴿ الفصل العاشر ﴾

(العدالة)

﴿ القسم الاول ﴾

(احترام الحياة والحرية والصيت)

مبدأ العدالة الاجتماعية - احترام الانسان في اموره الحسية والمعنوية -
 شأن الحياة - في مواقع الدفاع والحروب - ما أقبح عادة الاخذ بالنار -
 الامور الوحشية المشاهدة في الانتقامات - حالة رعايا المدن عندنا - أمر
 الحروب - احترام حرية الغير - الرق - الخدمة الالزامية - الحرية
 العصرية - حرية العمل - الرفق باصاغر العمال - احترام الانسان في
 شرفه وصيته وذائل الباب - السباب - الغيبة - النجاسة - السعاية والوشاية ٦٨

﴿ الفصل الحادي عشر ﴾

(العدالة)

﴿ القسم الثاني ﴾

(احترام الفكر والملكية والعهود وذوي الاعمال المقيمة)

كيف يكون الانسان أفكاره ومعتقداته - حرية الفكر وحدودها في
 الكشف والابانة - فوائد حرية الفكر في الهيئة - الصحافة - حرية الاعتقاد
 والعبادة - التعصب - احترام امور الانسان الفذهنية - ما يعرقل أمر
 الانسان من الغش والكذب - أمر التعليم وشأنه العظيم - حرية الملكية
 الحسية والمعنوية - المذهب الاشتراكي - حرية التجارة وآدابها الجليلة -
 الامور التي تضر بالملكية - الشريك في الجريمة العيث بالاملاك العمومية -
 الرد والتعويض ادبياً - احترام الوعود والعهود - امر المشاركات وآداب
 العقود الكتابية - مكافأة ذوي الاعمال المقيمة ٨٠

﴿ الفصل الثاني عشر ﴾

(أمر الاحسان)

الاحسان من قديم الزمان — من الوجهة الاجتماعية لاستيفاء قوام
الهيئة — تربية الوجدان على عمل الخير ابتداء — فوائد الاعانة بواسطة
الجمعيات الخيرية — الاعانة بالنفس وشأن جمعيات منع المفاسد الاجتماعية —
اصلاح حال العمال — جمعيات التعاون ما يحتاج اليه الحال في مصر —
بالنسبة الى الحيوان الاعجم جيات الرفق بالحيوان ٩١

﴿ الفصل الثالث عشر ﴾

(الوطن والهيئة الاجتماعية)

الوطن والشعب — محبة الوطن وما يقتضيه شأنه — ضرورة وجود
الهيئة الحاكمة وقابليتها للتغير — الجمعية السياسية — توزيع الاعمال الاجتماعية —
السلطة العليا ووجوب وجودها — تشعب اطراف مهام السلطة والهيئة —
ما يلزم من الكفاءة — اتساع حرية الهيئة الحاكمة ووجوب الاستقامة والنزاهة —
الهيئتان وشكلاهما — الطوائف القديمة والمبادئ الحديثة — التقسيم الحديث
لافراد الهيئة الاجتماعية — اشكال الحكومات — الحكومة الملكية — الحكومة
المتعددة — الرؤساء — الحكومة الاشرافية — الجمهورية — على كل واجبه. ٩٧

﴿ الفصل الرابع عشر ﴾

(الواجبات نحو الحكومة)

الحقوق المدنية والسياسية — مجمل الواجبات التي على الافراد الطاعة للقانون
والنظام — امر الشرائع والنظامات الفاسدة في هذا العصر — المساعدة في
تمشية القوانين — الخدمة العسكرية الصفات المطلوبة في الجنود — الواجبات
زمن الحرب — في زمن السلم — الجندي المصرية والبدل العسكري — حق
التصويت والانتخاب للمجالس التشريعية — اكمل السلطة ما جعلت بيد الشعب —
حق الانتخاب ولمن هو من المنتخبين والمنتخبين — قيد اسمك في دفتر المنتخبين. ١٠٥

﴿ الفصل الخامس عشر ﴾

(وظيفة الحكومة العاملة)

الديانات العمالية المختصة بالحكومات - التضامن بين الافراد والهيئة - ما هي الحكومة ووظيفتها الخصيصه - الامن وما يقتضيه - الاعمال المادية التي في رقبة الحكومة - الامور الادبية - التعليم - تنشيط أهل العلم وأرباب الاختراع - ما يجب ان يقف عنده عمل الحكومة - كيف يجري التشريع بواسطة الحكومة - في اختلاف الاحزاب قائدة - ما يلزم ان تراعيه في مشاريعها العامة - السلطة التنفيذية - عمال هذه السلطة - احترام هذه السلطة والرضوخ لها - الامتيازات الاجنبية - مهمة الهيئة اسعاد الشعب وعدم مراعاة التخرجات - باقي الاوصاف التي يجب أن يكون عليها الحاكم كبير السلطة - الاختيار للخدمة العمومية - السلطة القضائية - ما هو القاضي - ما يجب أن يكون عليه القاضي الرجوع الى امر القضاء والتفويض الى السلطة في تقرير العدالة - التحكيم والصلح - أمر الاقتصار في العرب قديماً - النظام الجنائي الحديث - فضل هذا النظام في حماية الافراد

١١٥

﴿ الفصل السادس عشر ﴾

(أدب الحقوق الدولية)

العلائق الدولية من قديم الزمان هي التي كانت اساس ماوضع من أدب الباب - حقوق الدول الطبيعية والوضعية - حقوق الشعوب التي تتمتع بها - حق الدفاع في الامم شبه المستقلة - مبدأ تعيين السفراء والقناصل لدى الدول وبعضها - ما يجب ان يعامل به ممثلو الحكومات من الاحترام - رعاية النزول - مراعاة الاتفاقات - الادب في باب الحروب - واسبابها - كيف تجري الحروب العصرية - أدب الجنود في القتال ومعاملة الاسرى والجرحى - مبدأ الحياد الدولي - السلطة البحرية - التجارة البحرية الدولية - السلام العام

١٢٩

﴿ الفصل السابع عشر ﴾

(نحو الخالق تعالى)

الاصل العام في باب العقيدة البشرية - مبدأ الاعتقاد بالله تعالى - شوق
 النفوس وميلها الى المبدع سبحانه وتعالى - العلوم لانتقاض الاعتقاد -
 الواجبات نحو الخالق - وتجنب الشر روح الدين بعد الاعتقاد - فيوضات
 الله تعالى الموجبة للثناء والشكر له بالقلب واللسان - الطاعة لامر الشرائع
 المنزلة وما في حكمها - رجل العصر المتدين - التدبر في مخلوقات الله تعالى
 حكمة الحكماء فرانسى - حكمة أخرى للمسيو شارل ونيار مؤلف كتاب
 الحياة البسيطة. ١٣٧



فهرست ذیل کتاب

صفحة	
١٤٥	(الرسالة الاولى) الواجبات الانسانية
١٤٦	الفصل الاول قواعد الواجبات
١٥٠	الفصل الثاني الحكمة والعدالة
١٥٥	الفصل الثالث حوالي العدالة
١٦٣	الفصل الرابع افعال الخير والبر
١٦٨	الفصل الخامس الروابط الاجتماعية الشجاعة
١٧٤	الفصل السادس صفات النفوس الكبيرة الخ
١٧٩	الفصل السابع العظمة الادبية
١٨٥	الفصل الثامن الادب والحكمة
١٩٠	الفصل التاسع شرف العقول ولذاتها
١٩٤	الفصل العاشر اختيار الخطط العملية
١٩٩	الفصل الحادي عشر الجمال والكمال
٢٠٢	الفصل الثاني عشر تنظيم الامور الشخصية
٢٠٧	الفصل الثالث عشر اختيار المهنة
٢١٣	(الرسالة الثانية) القانون الطبي
٢١٤	١ القانون الطبي
٢١٦	٢ أوصاف القانون الطبي
٢٢٠	٣ مبادئ القانون الطبي
٢٢٤	٤ الخير والشر
٢٢٦	٥ الفضائل الذاتية
٢٢٨	٦ الاعتدال
٢٣١	٧ الشجاعة والنشاط
٢٣٤	٨ الفضائل العائلية

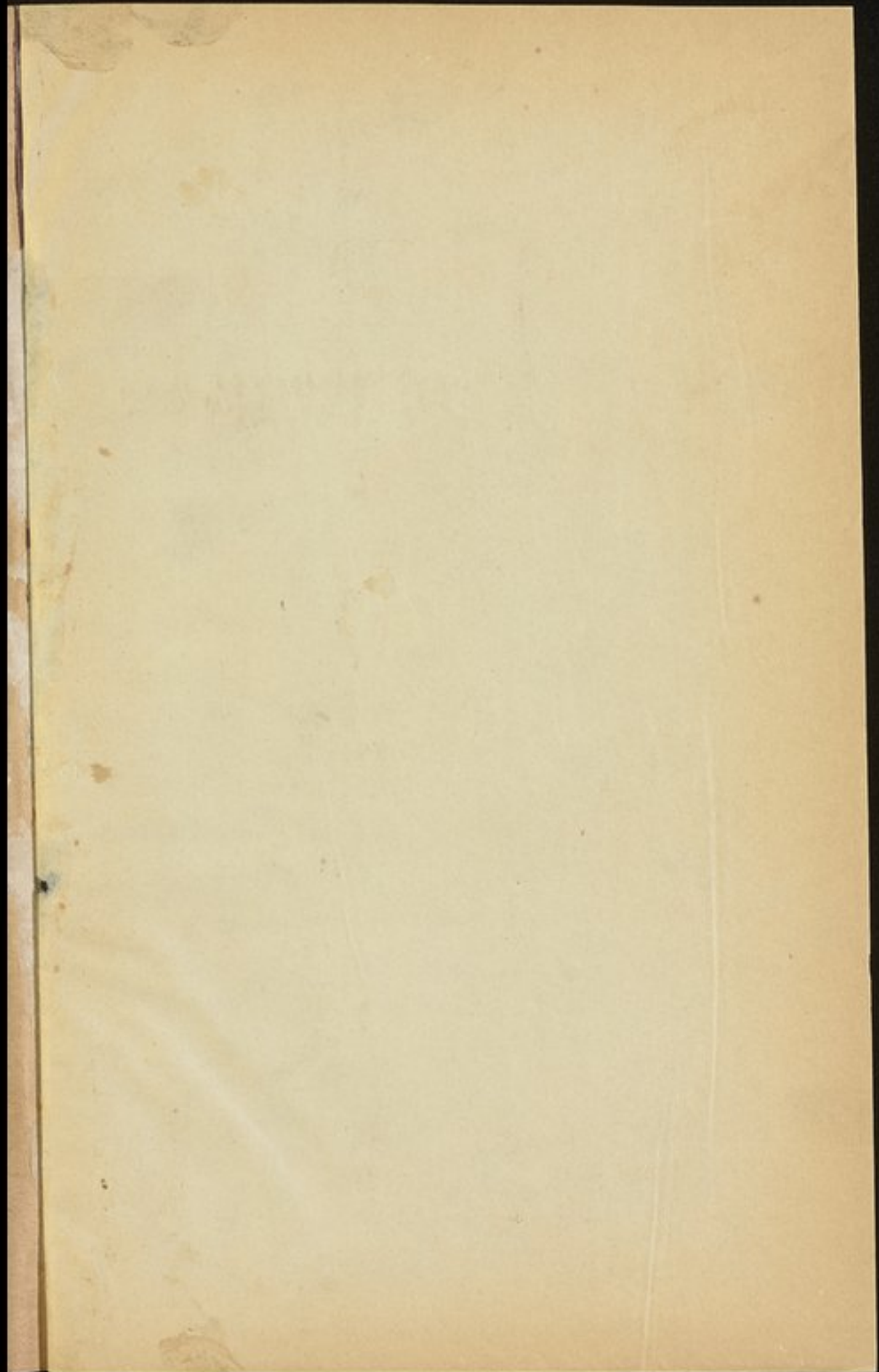
الفضائل الاجتماعية العدالة	٩	٢٣٧
الاحسان والامانة والوفاء	١٠	٢٤٠
سهولة الاخلاق والعادات	١١	٢٤٢

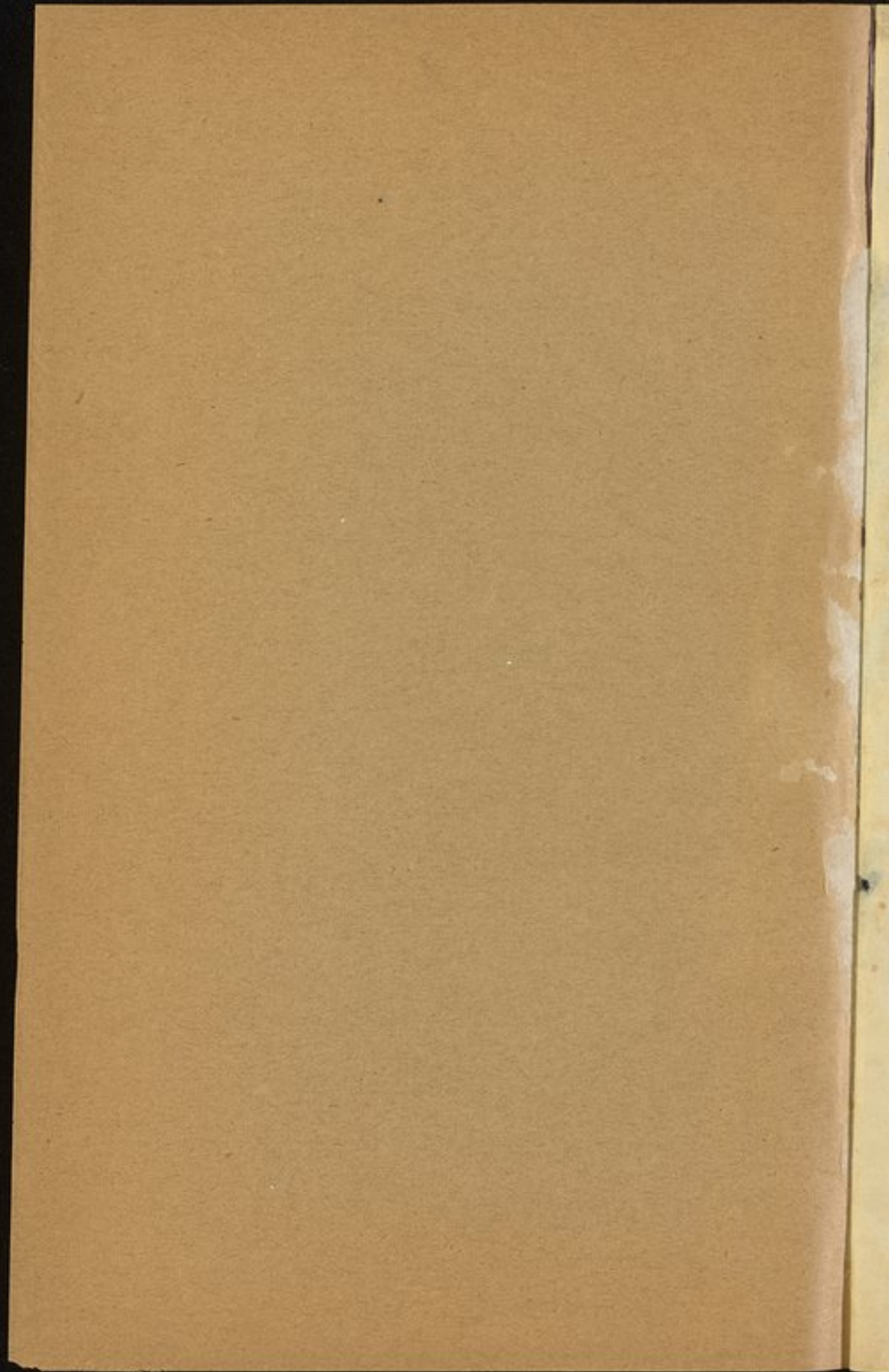
تمت

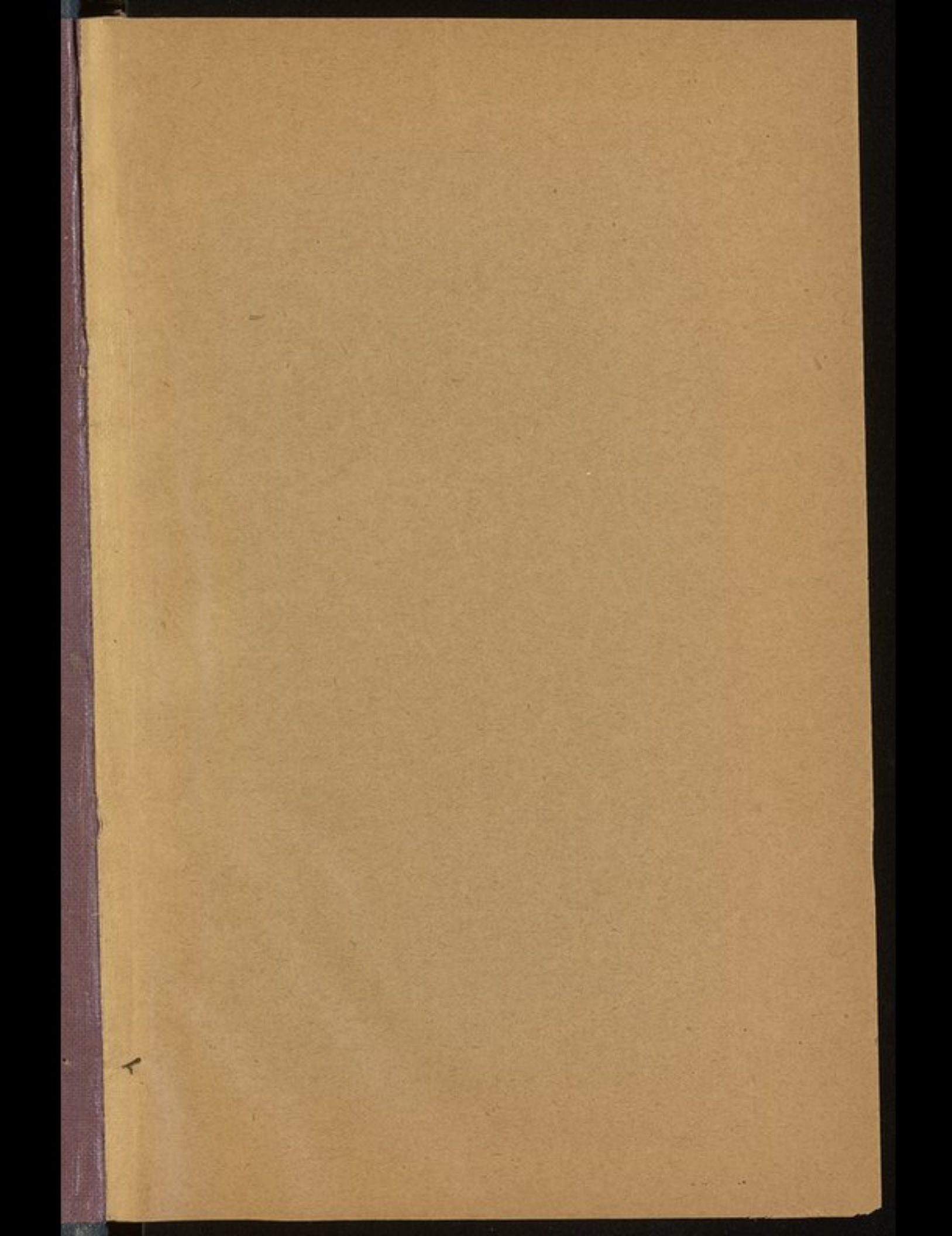
3)

7

5



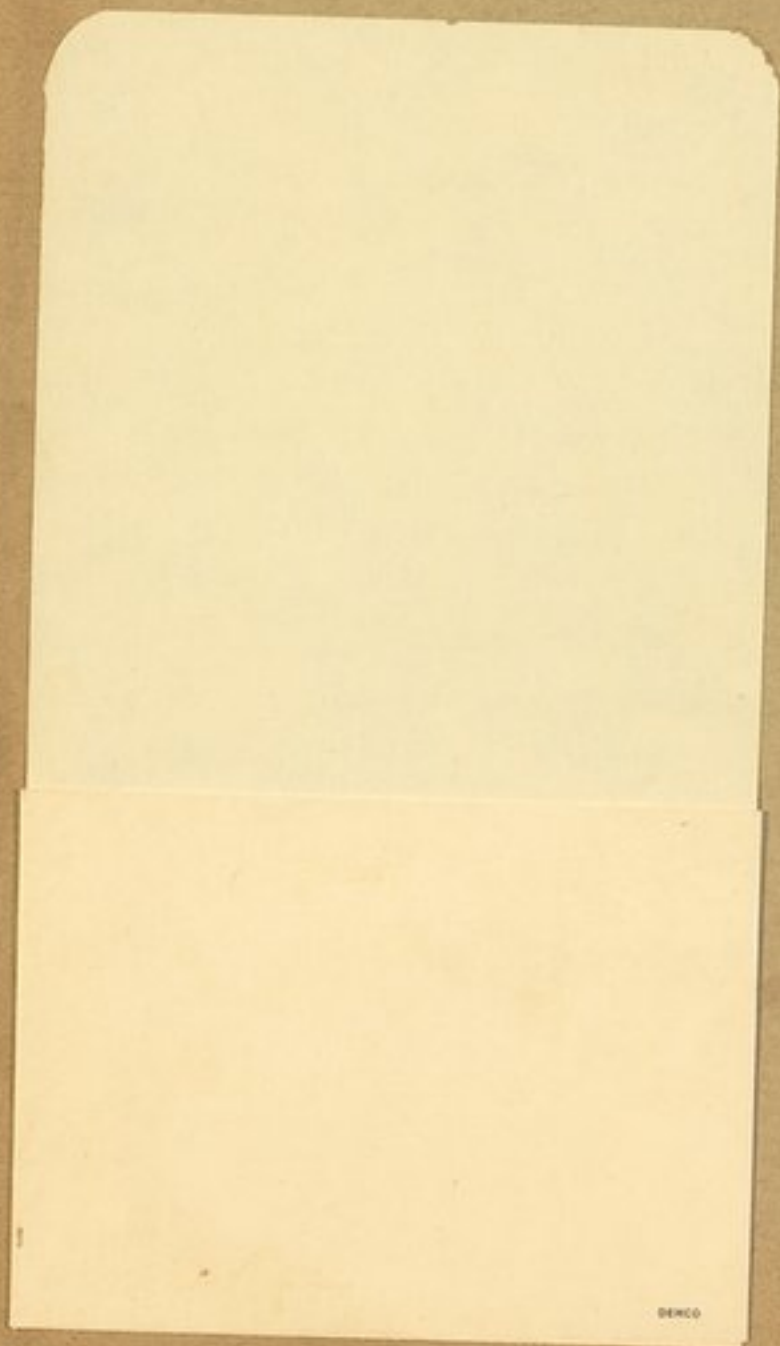




COLUMBIA UNIVERSITY LIBRARIES



0036758183



GENCO

NOV 12 1980

عبد الفتاح المرقى

كتاب ~~حسابنا~~ ~~الحق~~

جزء ١

نمرة ٢١٢